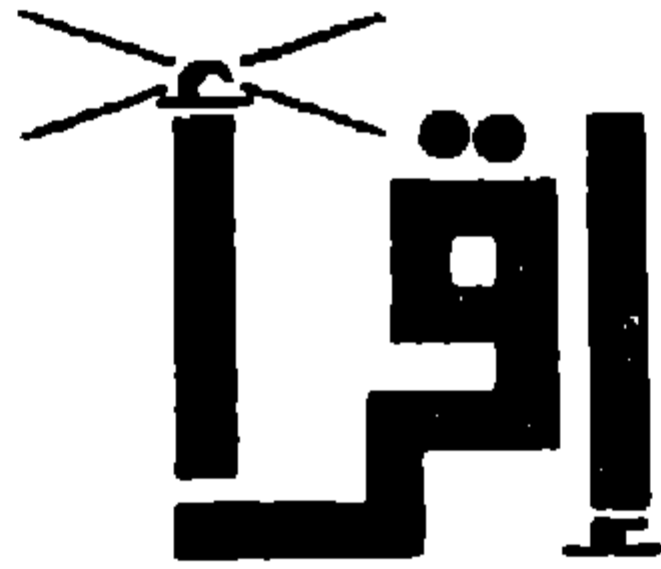


في سواجدة إسرائيل



الكتور اسماعيل صبري عبد الله

دار المعارف بمصر



تصدر في أول كل شهر

رئيس التحرير: عادل الغضبان



دار المعارف بمصر



اسماعيل صبرى عبدالله

في مواجهة إسرائيل

اقرأ ٣١٩
دار المعارف بمصر

اقرأ ٣١٩ - يوليو سنة ١٩٦٩

الناشر : دارالمعارف بمصر - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج.ع.م.

إلى أطفال دير ياسين

إلى أين المصير . . ؟

عرفت الثورة العربية خلال السنوات العشر الأخيرة حركة مد وجزر متعاقبين . وقد عرفت القوى الثورية قبلنا المد والجزر . ولسنا نقول هذا تبريراً لأخطاء ، أو تعزية حيث لا عزاء . فليس حتماً مقضياً على كل ثورة أن تعرف على التوالى التقدم والتراجع . وإنما نحاول أن نضع الساعة الراهنة موضعها الصحيح من سلسلة الزمن المعاصر حتى لا يلهينا حدث على فداحته عن إدراك حركة الأحداث في جوهرها . إن الثورة العربية بأبعادها الثلاثة : التحررى ، والتقدمى ، والوحدوى قد أحرزت نجاحات مؤكدة على رأسها استقلال الجزائر وثورة اليمن الشمالى وتحرر اليمن الجنوبي ، وإجراءات التحرر الاقتصادى والتحول الاجتماعى فى عدد من الأقطار العربية ، واتضح المحتوى التحررى والتقدمى الضرورى لفكرة الوحدة العربية . وقد تعثرت الثورة فى مواقع كثيرة لأسباب متعددة فى مقدمتها تفرق القوى الثورية والتقدمية والصراع العنيف بينها . ولكن الجزر الأعظم الذى واجهته حركة التحرر العربى هو يقيناً هزيمة سنة ١٩٦٧ ، نعم لقد كانت تلك الهزيمة بآثارها العميقة ، وأبعادها الرهيبة ، أعنى ما أصاب الأمة العربية فى العصر الحديث : اقتطاعاً من الجسد ، وامتهاناً للعزة ، وامتحاناً عسيراً للعقل والإرادة .

وإذا كان رد الفعل المباشر والتلقائى للجماهير العربية قد جاء راثعاً وملهماً : رفض للهزيمة ، وصمود فى وجه العدوان ، وإصرار على النضال حتى النصر ، واستعداد للتضحية بلا حدود ، فإن ردود الفعل فى دوائر الحكم والسياسة وأوساط المثقفين وطلائع الشباب لم تكن دائماً فى مستوى الأحداث . لقد انتاب البعض بلبلة فكرية هائلة دعهم إلى إعادة النظر

في كل شيء ، والشك في كل شيء . واشترأبت روح الهزيمة والاستسلام
تتشنى بالقوى الثورية وما أصابها وتشيع باسم التعقل والاعتدال والواقعية
الدعوى إلى التسليم للاستعمار الحديد والتماس الأمن في ظل عصا
الإمبريالية الأمريكية الغليظة وأداء ما تقتضيه تلك الحماية من إتاوة في
شكل التخلي عن آمالنا العراض في الحرية والاشتراكية والوحدة . وفي
الطرف الآخر وقف ثوريون شرفاء تقطر وطنيتهم مرارة وأسى ، يكاد
القنوط أن يملك عليهم نفوسهم ويحملهم إلى المطالبة بالمغامرة بأي شيء
كمن يشهى غسل عار الهزيمة ، وسقى فولاذ الإرادة ، والتطهر من
أخطاء وصلت أحياناً إلى حضيض الخطيئة في نار حرب تحقق ذلك كله
أو لا تبقى على شيء وليس في ردود الأفعال غنى لشعوبنا . إذ لا
غنى لأي شعب يواجه ما نواجه من امتحان إلا في التفكير الهادئ
والحساب الدقيق . وهذا ما لا يتأتى إلا بمعرفة بالواقع شاملة وكافية .
ولكن الفرق بين الثوريين و « الواقعيين » في هذا المجال يكمن في أن
تلك المعرفة تنهى بالآخرين إلى الاستسلام للواقع ، في حين أنها في
نظر الأولين ضرورة بالدقة لتجاوز الواقع بفاعلية ونضال بدل الفرار
منه تعلقاً بالخيال ، ومن الناحية الأخرى لا شك أن الحماسة ذخيرة
للمقاتل لا تعادله ذخيرة ، والوطنية المشبوبة درع واقية من سهام الاستعمار
الحديد ، ولكن التحليل العلمي « على البارد » هو وحده الذي يهدي
إلى سبل النصر .

وهذا التحليل العلمي المنشود من أصعب الأمور . ولا ترجع صعوبته
فقط إلى ما يجيش بالنفوس من غيظ كظيم وألم مضطرم وسخط متقد ،
بل ترجع كذلك إلى أننا نواجه ظاهرة عدوانية بالغة التعقيد تشابكت
عندها عوامل متعددة ، وتراكمت حولها عبر السنين أحداث ذات آثار
متنوعة ، ومن ثم لا يمكن أن نملك لها حلاً فرداً بسيطاً وواضحاً . لقد

عرفت بلادنا الاحتلال الأجنبي وما صاحبه من أشكال للسيطرة تحت أسماء مختلفة من حماية إلى انتداب إلى مستعمرات التاج أو الضم إلى أرض المستعمر . وفي كل هذه الحالات كانت القضية بسيطة وواضحة : طرد المحتل . وكانت الأمور جميعاً تتحدد بالاحتكام إلى هذا الهدف الفرد الذى لا يقبل التبديل ولا التأجيل . أما مواجهة الظاهرة الصهيونية الإمبريالية فى فلسطين والوطن العربى فلا بد بالضرورة أن تمتد أفقياً من حيث التنوع الموضوعى فى الأساليب والوسائل ، ورأسياً من حيث الأمد التاريخى . ذلك أنها نجحت فى خلق دولة أجنبية على جزء من أرض الوطن العربى بطرد أكثر سكانه منه ووضع البقية موضع الأقلية المهضومة الحق فى أرضها . كما نجحت فى أن تضيف من الناحية الشكلية على الاغتصاب طابع « المشروع » بإقراره من هيئة الأمم المتحدة واعتراف الدول به . ثم أخذت تنفذ خطوة بخطوة مخططاً رهيباً للتوسع والسيطرة . والسؤال : إلى أين المصير ؟ يجب أن يسبقه سؤال آخر : ما هو المصير ؟ ما ظهر منه وما استتر .

النظرة الحزئية خطأ وخطر

منذ أن حلت بالوطن العربي نكبة الصهيونية سادت في بلادنا في أوقات مختلفة ، وتعاشرت أحياناً ، نظرات إلى الظاهرة الصهيونية الإمبريالية تركز على جانب واحد منها ، وأحياناً تتوهم فهم أحد الجوانب ، وتهمل بقية حقائقها المعقدة . ولا بد من الخلاص من تلك النظرات ومن الفكريات التي تعبر عنها . وكلما تخلصنا من واحدة منها رفعنا عن البصر غشاوة حتى يصبح حديداً لا يخطئ الرؤية .

هل اليهود عنصر فاسد ؟

وأكثر تلك النظرات فجاجة هي النظرة العنصرية التي قوامها أن اليهود عنصر شرير يدبر باستمرار لإفساد البشرية والسيطرة عليها مستغلاً المال والجنس ، يسيطر في الخفاء حتى يتمكن فيسيطر في العلن . وتستند تلك النظرة إلى ما يسمى « بروتوكولات حكماء صهيون » ، وتستمد الكثير من الحجج من مستنقع النازية . وهذه النظرية تتناقض تماماً مع قيم الحضارة العربية التي قامت وازدهرت تحت شعار : « لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى » والتي رفضت بصفة عامة المفاهيم العنصرية . إن العرب لم يروا في اليهودية « عنصراً » وإنما رأوا فيها ديناً من الأديان السماوية ، لمن يعتنقه ضمانات وفرها الإسلام . وقبل ظهور الإسلام اعتنق فريق كبير من عرب اليمن شريعة موسى ، وكانوا وغيرهم من العرب اليهود ، تكذيباً صارخاً لدعوى العرقية الصهيونية التي تزعم أن

اليهود جميعاً ينحدرون من الأسباط الاثني عشر . وحين طرد الإمبراطور الروماني طيطس اليهود من بيت المقدس لجأ عدد كبير منهم إلى مصر وإلى الجزيرة العربية . ثم عاد اليهود إلى القدس بعد ذلك بحوالى ستة قرون حين حررها العرب من حكم بيزنطة . وحين احتل الصليبيون المدينة المقدسة ، أعمالوا التذيع في المسلمين والمسيحيين وطردها منها اليهود . ولما حررها صلاح الدين عاد أهلها من اليهود إليها خلف جيش البطل العرلى الكبير . وفي الوقت الذى كانت فيه أوربا فى العصور الوسطى تحاصر اليهود فى أحياء لا يخرجون منها تسمى « جيتو » وتفرض عليهم صنوفاً من الاضطهاد كان الفكر اليهودى يزدهر فى بلاد العرب . وتنمو الفلسفة اليهودية مقتفية أثر الفلسفة الإسلامية ، على منهج المتكلمين أولاً ثم متأثرة بفلاسفة الإسلام الكبار . وأكبر الأسماء فى تاريخ الفلسفة اليهودية حتى العصر الحديث كانت بلا أدنى شك أسماء موسى بن ميمون تلميذ ابن رشد وطبيب صلاح الدين ، ويوسف بن سعيد القيوى المشهور عند اليهود باسم سعديا . وكانت المدارس الدينية فى الأقطار العربية وفى مقدمتها مدرسة « سورا » فى العراق منارات الفكر اليهودى . وكان معلموها يؤلفون بالعربية وبالعبرية على حد سواء . وأخيراً حين قرر ملوك إسبانيا والبرتغال طرد اليهود من شبه الجزيرة الأيبيرية بعد أن طردوا العرب المدجنين والمستنصرين ، لجأت غالبية اليهود إلى الأقطار العربية فى شمالى إفريقيا حيث كان التسامح الإسلامى ، فى الوقت الذى كانت محاكم التفتيش فيه ترهب كل أوربا .

إن الفكر العنصرى ظهر وتأكد وانتشر فى أوربا ، ليس ضد اليهود وحدهم ، وإنما كسلاح أيديولوجى فى خدمة السيطرة الأوربية . فواطن روما سيد غير منازع فى كل أنحاء الإمبراطورية . « والسلام الرومانى » معناه خضوع الأمم لسيطرة روما لتعيش فى سلام تفرضه

جيوشها، تماماً كما يتصور القوم في واشنطنون اليوم «السلام الأمريكى» .
و «اللاسامية» ليست إلا أحد مظاهر ذلك الاتجاه العنصرى
الأصيل الذى يتمثل فى الموقف من السود ، أو من الصفر ، أو من
شعوب العالم الثالث كلها لأن جوهر اللاسامية هو إنكار صفة «الأوربى»
على اليهودى الأوربى ، أى رفض بأن ينتمى إلى العنصر الممتاز ورده إلى
مرتبة العنصرية بين «العناصر الدنيا» فى سلم التمييز العنصرى البغيض .
والتسليم بمعادة السامية مطبقة على اليهود يسقط كل حجة ضد تطبيقها
على العرب . ذلك أننا بمنطق العنصرية ساميون كاليهود تماماً . إن تقاليدنا
الحضارية رفضت هذا الفكر . وعاش اليهود بيننا يعانون ما يعانى مجتمعنا
ويتمتعون بما يصيب من تقدم . واللغة دائماً شاهد حضارى لا يكذب .
لقد تكلم يهود البلاد العربية لغة العرب . فى حين أن الاضطهاد حملهم
فى أوربا على أن يستخدموا لغات خاصة بهم . ومن المعروف فى علم
اللغة ، أن اللغات الخاصة تنشأ من احتياج الجماعات المضطهدة إلى
استخدام لغة لا يعرفها مضطهدوها . وهكذا نشأت «اليدش»
و «اللادينو» . وليست أى منهما تعبيراً عن حفاظ على لغة قومية .
فالأولى وهى لغة الأشكناز مشتقة من الألمانية (وكلمة أشكناز نفسها
تعنى ألمانيا) والثانية وهى لغة السفاراديم مشتقة من الإسبانية (وسفراد تعنى
إسبانيا) . واليهود قد فقدوا ارتباطهم بالعبرية منذ قرون طويلة . ففى
القرن الثانى الميلادى كان يهود مصر عاجزين عن قراءة التوراة ، مما حمل
بطليموس ملك مصر على تكليف عدد من الأحبار بترجمتها إلى اليونانية
(الترجمة السبعينية) .

والتسليم بهذه النظرة العنصرية يطمس نهائياً دور الاستعمار فى إنشاء
إسرائيل ودعمها . ومن المعروف أنه لولا بريطانيا لما وجد الوطن القومى
ولا نشأت إسرائيل ، ولولا سلاح فرنسا وأموال سلاح ألمانيا الغربية ،

وأموال وسلاح ونفوذ الولايات المتحدة لما أصبحت إسرائيل ما هي عليه اليوم ، كما أنه يؤدي إلى خطأ فادح في فهم سياسة الاستعمار يتمثل في الظن بأن موقف أمريكا الموالي لإسرائيل مرجعه نفوذ الصهيونية هناك .
 أى بعبارة أخرى أن إسرائيل توجه سياسة أمريكا لا العكس . ومثل هذا الظن يهبط إلى مستوى السذاجة ويقود حتماً إلى منطق استرضاء الاستعمار لكي تكون له في بلادنا مصالح يقاوم أصحابها نفوذ الصهيونية . وهل يحلم الاستعمار الجديد بأكثر من أن تكون تلك هي الفكرة السائدة في بلادنا ، تدعو لفتح الأبواب على أوسع ما يكون أمام زحفه الاقتصادي؟ ولكن أخطر ما في النظرة العنصرية هي أنها تسلم كامل بوجهة نظر العدو الصهيوني نفسه؛ فالصهيونية تقوم على فكرة أن اليهود عنصر متميز بين سائر البشر . حقاً إنها تعتبره العنصر الممتاز . أما اعتباره على العكس العنصر المنحط فإنه لا يغير من التسليم بأنه عنصر متميز على كل حال .

هل إسرائيل مجرد أداة للاستعمار ؟

وثمة نظرة أخرى ، على جانب كبير من الصواب ، ولكنها تخطئ حين تصاغ في إطلاق يهمل حقائق أخرى ، وأغنى بها نظرية إسرائيل أداة الاستعمار . ولها ولا شك فضل إلقاء الأضواء على دور الاستعمار في نشأة إسرائيل ودعمها ، وعلى دور إسرائيل في خدمة الاستعمار . ولكنها تهمل دور الصهيونية كحركة استعمارية لها مكانها المتميز داخل إطار الاستعمار العالمي . فإسرائيل ليست مجرد قاعدة عسكرية تابعة لأمريكا مثل جواتانامو في كوبا . ومهما يكن من مدى اعتمادها على الغرب بصفة عامة وعلى أمريكا بصفة خاصة ، فإنها تستند إلى حركة صهيونية منظمة تنتشر في بلاد كثيرة ، يقودها احتكاريون كبار ، وتملك من وسائل التأثير ما بدا واضحاً مثلاً في الانقسام الكامل بين

سياسة دييجول وموقف الصحافة الفرنسية ، أو حتى الإذاعة والتلفزيون بالرغم من تبعيتهما للدولة . وهي حركة ذات نفوذ واسع للغاية بين اليهود في مختلف بلاد العالم ، أياً كانت الأسس التي يستند إليها ذلك النفوذ . كما أنها تتجاهل حقيقة وجود مجتمع إسرائيلي يتجاوز المليونين عدداً له صراعاته ، وبه طبقة مهيمنة ، وأيديولوجية توسعية ، وقدرات عسكرية ، تجعل إسرائيل أقرب إلى الشريك الصغير للدول الإمبريالية ، منها إلى مجرد الأداة معدومة الأطماع الذاتية . فإلى جانب دور إسرائيل كأداة للاستعمار ، توجد إسرائيل كدولة استعمارية . بل إنها بقدر نجاحها في دورها في خدمة المصالح الاستعمارية للدول الكبرى تؤكد وجودها المستقل وتفرض مطالبها الخاصة . وإهدار طبيعة إسرائيل كدولة استعمارية يقود إلى أحد أمرين : الاقتناع بأن التفاهم مع أمريكا ينهي الخطر الإسرائيلي ، أو على العكس البُظن بأن الصراع ضد الاستعمار بصفة عامة يغني عن الصراع ضد إسرائيل على سبيل التخصيص . ولا يهون من شأن إسرائيل كدولة استعمارية ضيق الرقعة أو قلة عدد السكان . ولتذكر أن هولندا وهي البلد الصغير كان يحكم إمبراطورية واسعة . وحتى اليوم تقف البرتغال شاهداً غنياً بالعبارة .

فلسطين والجزائر

وخلال كتابات ما بعد نكسة سنة ١٩٦٧ ظهر شيئاً فشيئاً أن جوهر الظاهرة الصهيونية الإمبريالية هو أن الدولة الصهيونية امتداد عنصري للغرب الاستعماري في قلب الوطن العربي . إنها آخر محاولات الاستعمار الاستيطاني التي قام بها الغرب ، والتي اتخذت دائماً شكل هجرة بعض مئات الألوف من الأوربيين إلى أرض أجنبية يسيطرون عليها وينشئون منها دولة غربية «فما وراء البحار» ، كما كان يقال بلغة القرن الماضي .

ولكن حقيقة إسرائيل كاستعمار استيطاني لا ينبغي أن تقودنا فوراً إلى القياس بأحداث الجزائر . فالمستوطنون في إسرائيل قدموا من بلدان شتى ، وبالتالي ليس لهم « وطن أم » يفكرون في العودة إليه جميعاً إذا ضاقت بهم سبل الحياة في فلسطين . ولهذا فالشعور السائد بينهم هو أنهم يقاتلون وظهورهم إلى البحر . إن المستوطن الأوربي في الجزائر كان من الناحية القانونية فرنسياً يعيش في الجزائر . أما المستوطن الإسرائيلي فليس له جنسية أخرى . وبالتالي عليهم أن يستमितوا من أجل البقاء . ومن ناحية أخرى ، قدم عدد كبير من هؤلاء المستوطنين من البلاد العربية . وليس خافياً أن السياسة الخاطئة التي عمدت إليها بعض الحكومات العربية في تشجيع اليهود على مغادرتها نهائياً قد لعبت دوراً حاسماً في الدعم البشري لإسرائيل . ففي الخمسينات كانت موجة الفرار من أوروبا قد انحسرت بعد انهيار النازية واستقرار الأوضاع في شرق القارة وغربها ، ولولا يهود اليمن ويهود العراق ثم يهود المغرب لما زاد عدد المهاجرين إلى إسرائيل على النحو الذي تم به . ومهما يكن من أمر ، فهذا الفريق من المستوطنين الإسرائيليين ليس أوروبياً ولا يفكر في العودة إلى أوروبا . ومن ناحية ثالثة نشأ في إسرائيل جيل جديد « السابرا » ولد بها وسط دعاية أيديولوجية مركزة تفهمه أن تلك هي أرضه وأرض آباءه ولا يعرف لنفسه وطناً آخر . وأخيراً ، لم ينتشر المستوطنون داخل بلد أغلبية سكانه من قومية أخرى ، كما كانت الحال في الجزائر . بل فرضوا لوجودهم مرحلياً حدوداً لهم فيها الأغلبية الواضحة ، وزاوجوا بين التوسع الإقليمي وطرد السكان العرب بغية أن تكون لهم الأرض خالصة . وكل تلك أمور تعقد ظاهرة الاستيطان الإسرائيلي . ويتعين دائماً أخذها في الحسبان .

المخطط الصهيوني : أبعاده ووسائله

الاستعمار الاستيطاني

حقاً إن إسرائيل في الجوهر مشروع استعمار استيطاني أوربي أقامته الصهيونية العالمية . فالهجرة إلى فلسطين ظلت إلى ما بعد قيام دولة إسرائيل ، أوربية خالصة . ولم يهاجر يهود الشرق إلى « أرض الميعاد » إلا على أثر المشكلات التي خلقها في البلاد العربية قيام تلك الدولة وولاء بعضهم لها على حساب الوطن الذي نشؤوا فيه ، وسياسة الحكومات العربية الرجعية التي ساعدت على هجرتهم . وهذا أمر مفهوم تماماً . فأوروبا هي موطن اضطاد اليهود الذي كان « روتينياً » عادياً طوال العصور الوسطى وحتى الثورة الفرنسية ، والذي اشتدت وطأته في شرق أوروبا حيث يكثر عدد اليهود وحيث تخلفت الثورة البورجوازية . وليس هنا مجال البحث المستفيض حول ظاهرة اللاسامية في أوروبا . ولكن التعصب العنصري يحكمه ، كما يقول مكسيم رودنسون ، قانون أساسي ، وهو أنه يشتد كلما التقت الفوارق العنصرية — حقيقية كانت أو مدعاة — مع فوارق اقتصادية . وقد احترف اليهود في العصور الوسطى تجارة المال والإقراض بالفائدة ، كانوا الرأسماليين في وسط مجتمع إقطاعي ، فحل بهم سخط الإقطاعيين ورقيق الأرض في آن واحد . ولكن حين نمت الرأسمالية في أوروبا الغربية على مستوى المجتمع كله اختفت المشكلة اليهودية ، لأن أوروبا الغربية غدت — كما قال ماركس — كلها يهودية ، أي رأسمالية . ومهما يكن من أمر ، فإن ما يستحق الاهتمام هو أن اليهود

المضطهدين ، كانوا يهاجرون قبل قيام الحركة الصهيونية ، كغيرهم ممن تضيق بهم أسباب الحياة في أوروبا في القرن التاسع عشر ، ضمن تيارات الهجرة الأوربية الأساسية : إلى العالم الجديد ثم إلى أستراليا ونيوزيلاندا^(١) . إلخ . ولكن الصهيونية حاولت منذ البداية تغيير هذا الاتجاه . وينبغي أن ننبه هنا إلى أن الصهيونية في البداية لم تكن تصر على فلسطين بالذات ، وإنما كانت تحاول إقامة دولتها أيضاً في سوريا . بل إن هرتزل زار مصر سنة ١٩٠٤ ليقاوض الإنجليز والحديو في تنفيذ المشروع في شبه جزيرة سيناء . ومن ثم يتضح أن القضية لم تكن في المحل الأول « إيماناً بالوعد الإلهي في أرض كنعان » وإنما كانت رغبة من الصهيونية كقوة متميزة في المشاركة في اقتسام تركة « الرجل المريض » كما كانت تسمى الإمبراطورية العثمانية في ذلك الوقت . لقد نجح كبار الرأسماليين اليهود في أوروبا في احتلال مكانة مرموقة في المجتمع الرأسمالي وتمتعوا بكل ما تضيفه الثروة من مزايا في ذلك المجتمع ، وتولوا مناصب الحكم وحصلوا على ألقاب الشرف . ولكن ذكريات الازدراء في الماضي ، ومظاهر الاضطهاد في شرق أوروبا كانت تحملهم على التفكير في إقامة دولة تكون خالصة لهم وركيزة لإمبراطورية واسعة . وهكذا شجع عدد كبير منهم الصهيونية التي جندت جماهيرها بين يهود شرق أوروبا بعزلهم عن الحركة الاشتراكية وصرفهم عن النضال من أجل تحرير الأوطان التي ولدوا فيها . وهكذا كانت الصهيونية تحاول وسط السباق

(١) والدليل على ذلك هو عدد اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية (٥٥ ملايين) وهو يقارب نصف عدد اليهود في العالم كله . وحتى سنة ١٩٢٤ بلغ عدد اليهود المهاجرين من شرق أوروبا أكثر من مليونين ونصف المليون . وقبلهم كانت الهجرة أساساً من ألمانيا حتى ١٨٧٠ حين سوى القانون الألماني بين اليهود وغيرهم من المواطنين .

الإمبريالي المحموم حول، أشلاء إمبراطورية آل عثمان أن تقتطع لنفسها نصيباً في وقت بلغ فيه الاستعمار القديم ذروته . ولكن قادة الصهيونية لم يكونوا متمردين على أوروبا التي اضطهدت اليهود ونكلت بهم كأفطع ما يكون التنكيل ، بل إنهم كانوا يحسبون ويفكرون كأوربيين (١) . والواقع التاريخي يناقض ما تزعمه الصهيونية من أن يهود أوروبا كلهم من أصل عبراني . فقد تبنى بعض الأوربيين اليهودية كدين . واختلطت دماؤهم بدماء الشعوب التي عاشوا فيها خلال قرون طويلة ، فليس هناك عنصر بشري نقي من كل اختلاط . وتكفي نظرة واحدة للفروق الحضارية بل الجسدية بين الصقالبة (السلافيين) من يهود شرق أوروبا ، وبين يهود فرنسا أو إيطاليا . كما أن يهود غرب أوروبا ، ومنهم كان معظم الرأسماليين ، كانوا قد تمثلوا تماماً الحضارة الغربية وأثبتت كل صلة لهم بماضي العبرانيين السحيق وتقبلتهم مجتمعاتهم مواطنين كاملي الحقوق . لكل ذلك كانت القيادة الحقيقية للحركة الصهيونية تعتبر نفسها جزءاً من الاستعمار الأوربي ، ولا تسعى إلا لمجرد التميز في داخله للاشتراك ، كطرف مستقل، في اقتسام الكرة الأرضية . ومن ثم كان الاهتمام بالشرق العربي يرجع في المقام الأول للأهمية الاستراتيجية البالغة لهذه المنطقة التي جعلت منها المسرح الأول للصراع العنيف بين كل الدول الأوربية منذ حملة نابليون إلى مصر . فمن يضع قدمه في هذه

(١) ولكن بعض يهود شرق أوروبا من صغار الحرفيين والعمال الذين هاجروا من المستعمرات الأولى (الرواد - كما يسمونهم في إسرائيل) كانوا رافضين لحضارة أوروبا الرأسمالية ، متأثرين بالمثل العليا الاشتراكية ، وكانت فكرة «العودة إلى الأرض المقدسة» عندهم مقترنة ببعض تصورات عن نوع من «الاشتراكية العبرانية» . وهذا هو جذر ما يسمى الاتجاه الاشتراكي القديم في إسرائيل .

المنطقة يمد يداً في إفريقيا وأخرى في آسيا ، في حين يظل على قرب نسبي من أوروبا .

وقد حدد هرتزل الأمور بأوجز عبارة حين كتب في ١٩٠٨ يقول : « إن دولة يهودية في فلسطين أو سوريا ستكون امتداداً للحضارة الغربية وحصناً ضد الهمجية الشرقية » . فؤسس الحركة الصهيونية لم يكن يفكر في يهود الشرق « المتخلفين » وإنما كان يفكر في يهود أوروبا وبرايم جزءاً من حضارتها . أن هرتزل بالرغم من كل نظريته العنصرية في تمييز اليهود يؤمن بأنهم في النهاية أوروبيون . وإذا قدر للصهيونية بعد ذلك أن تهتم يهود البلاد العربية ، فإنما ذلك بمائل محاولة الاستعمار الغربي اجتذاب « مسيحي الشرق » : اهتمام ظاهره أن هؤلاء القوم (بحكم دينهم أو عنصرهم) أكثر استعداداً للتحضر ، وجوهره سياسة فرق تسد ؛ بالإضافة إلى احتياج الصهيونية إلى يهود الشرق لدعم إسرائيل سكانياً بعد انحسار موجة الهجرة الأوربية . وليس أدل على ذلك من وضع اليهود الشرقيين داخل الدولة الصهيونية كمواطنين من الدرجة الثانية .

ويقول بعض المثقفين الغربيين الذين يتسبون إلى اليسار إن إسرائيل ليست استعماراً استيطانياً ، لأن الاستعمار الاستيطاني في نظرهم يقوم على فكرة استغلال قوة عمل أهل البلاد الأصليين ، وسياسة إسرائيل كانت الحلول محل أهل فلسطين^(١) . وهذا النظر يعمم بعض تجارب الاستعمار الاستيطاني ولا سيما في الجزائر وجنوب إفريقيا . في حين أنه يغفل أن أكبر تجارب الاستيطان تمت على أساس إبادة أهل البلاد

(١) أفاض جان بول سارتر في عرض وجهة النظر هذه خلال مناقشة

أجراها بالقاهرة مع أسرة مجلة « الطليعة » .

الأصليين . وأعظم شاهد على ذلك مصير الهنود الحمر في الولايات المتحدة الأمريكية . لقد حرص الأوريون هناك على التخلص من أهل البلاد ، لدرجة أنهم حين لمسوا الحاجة إلى توفير يد عاملة بأجنس الأثمن بلحوا إلى استيراد الرقيق من إفريقيا ، ونظّموا النخاسة على أوسع نطاق عرفه التاريخ ، وكشفوا عن مدى إيمان الرأسماليين بالحرية والمساواة والإخاء التي جعلت منها الرأسمالية الغربية شعارات لثوراتها ضد الإقطاع . ومن ناحية أخرى لم يكن بوسع الصهيونية أن تدعى استعمار منطقة الشرق العربي كلها كما فعل الإنجليز بأستراليا مثلاً . ومن ثم كان عليها أن تركز جهودها في جزء محدود ثم تسعى للتوسع والسيطرة .

التوسع الإقليمي

ومن يتأمل التطور التاريخي لتنفيذ المخطط الصهيوني يرى بوضوح منهج الصهيونية في التوسع . فقد بدأت الحركة الصهيونية بالدعوة بين اليهود في أوروبا الشرقية ، وبالذات في روسيا القيصرية ، للهجرة إلى فلسطين . وبدأت بالفعل وفود من المهاجرين تفد إلى الأرض المقدسة دون أي سند ، اللهم إلا نظام الامتيازات الأجنبية الذي كان سائداً في الإمبراطورية العثمانية والذي كان يبيح للدول الأجنبية التدخل باسم « حماية رعاياها » لتوفر لهم في ممتلكات « الدولة العلية » وضعاً يفضل وضع المواطن الأصلي في كثير من الأمور . وكانت الهجرة في البداية محدودة للغاية لعدة أسباب . فالدعوة الصهيونية كانت حركة في بدايتها . واليهود الذين كانوا يرغبون في الهجرة كانوا يفضلون العالم الجديد وأستراليا ونيوزيلاندا لاحتتمالات النجاح والثراء الواسعة التي كانت معقودة على تلك البلاد الجديدة الغنية . والمهاجر اليهودي إلى فلسطين لم يكن له وضع متميز ، بل كان عليه أن يستمد الحماية من جنسية الدولة التي هاجر منها .

ولكن كان لا بد من بداية . ونشطت الوكالة اليهودية منذ إنشائها في جميع الأموال من أغنياء اليهود لتمكن لفقرائهم المهاجرين إلى فلسطين أسباب الاستقرار . واستفاد الصهاينة من الأوضاع الإقطاعية السائدة آنذاك في فلسطين وفي وجوده عدد من كبار الملاك غير العرب أو غير الفلسطينيين ، فاستخدموا الوسائل الاقتصادية للحصول على الأرض بصورة « قانونية » عن طريق الإقراض ثم نزع الملكية لعدم السداد أو عن طريق الشراء . وهكذا نشأت المزارع الأولى « الكيبوتز » ، وظلت أرضها ملكاً للوكالة اليهودية ضماناً لاستمرارها حتى ولو عاد المهاجر فغادر فلسطين إلى أوروبا أو أمريكا . وكان التبرير الديني لهذا الوضع هو أن الأرض « ملك للشعب اليهودي كله » . وكان المهاجرون يتقبلونه إما لأنه لم يكن لديهم خيار ، وإما لتعلقهم بفكرة الملكية الجماعية وعدم تحمسهم للملكية الفردية الرأسمالية .

وكانت الخطوة التالية الحصول من المستعمر البريطاني على ترخيص بإنشاء « وطن قومي » في فلسطين ، ثم تأكيد هذا الترخيص بقرار من عصبة الأمم التي كانت تسيطر عليها الدول الاستعمارية الأوربية سيطرة كاملة . وكانت أهم دلالة عملية لوعده بلفور المشتهر هي الترخيص لأعداد معينة من اليهود بالهجرة إلى الأراضي المقدسة بصفتهم يهوداً يتمتعون إلى المنظمة الصهيونية العالمية وتمثلهم لدى سلطة الانتداب الوكالة اليهودية . لم يعد اليهود يهاجرون محتفظين بجنسياتهم الأصلية ليعيشوا كأجانب ، وإنما أصبحت الهجرة تعني التخلي عن الجنسية الأصلية واكتساب « الرعوية البريطانية » بصفة مواطن في فلسطين . لقد وفد المهاجرون أولاً كأجانب ، ثم أصبحوا يفدون ليكتسبوا صفة المواطن بمجرد حلولهم بأرض فلسطين .

وكانت الخطوة التالية هي أن يطرد المواطن الجديد المفروض بقوة

الجيش البريطاني ، المواطن الأصيل من أرض آبائه وأجداده . ولم يكن من المتصور أن تطرد الصهيونية الفلسطينيين من أرضهم كلها دفعة واحدة . ولذلك كان من الطبيعي أن ترفع شعار التقسيم . وكان الهدف هنا واضحاً وهو الحصول على إقليم غالبية سكانه من اليهود ليكون له وضع الدولة المستقلة - يشكل نقطة الارتكاز لكل توسع مقبل . ومن هنا كان إصرار الصهيونية الرهيب على تخريب أى حل لمشكلة فلسطين يقوم على تعايش سكانها من العرب واليهود في ظل دولة واحدة أو حتى دولة اتحادية على النمط السويسري كما اقترح آنذاك . ومن هنا كانت أعمال الإرهاب الوحشية مثل مذبحه دير ياسين التي استهدفت خلق جو من الرعب يحمل العرب على ترك أراضيهم ليكون لليهود الأغلبية في حدود التقسيم .

ولكن قرار التقسيم الذي أصدرته الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ وقبلته الصهيونية ، لم يكن في نظر قادتها إلا الخطوة الأولى . ولذلك فإنهم لم ينفذوا منه إلا ما كان في صالحهم ، وهو الإقرار بمبدأ دولة مستقلة لهم ، أما وجود دولة أخرى عربية ، ووجود شكل من الوحدة الاقتصادية بين الدولتين ، وقيام لجنة وصاية من الأمم المتحدة لمتابعة تنفيذ القرار وصيانة حقوق كل الأطراف المعنية ، فقد ضربت به القيادات الصهيونية عرض الحائط وجعلت منه نصاً ميتاً سرعان ما انسحب عليه ظل النسيان . بل لقد ذهب الصهاينة إلى أبعد من هذا في الاستهتار بقرار الهيئة الدولية الذي يتمسكون به شكلاً كسند شرعي لوجود دولتهم . لقد احتلت قوات الهاجاناه يافا وعكا مثلاً قبل ١٥ مايو ١٩٤٨ . والمدينتان واردتان في قرار ٢٩ نوفمبر ضمن حدود الدولة العربية . واحتلالهما سابق لتاريخ انسحاب القوات البريطانية ، وبالتالي سابق لتدخل الدول الاربعة الذي اتخذته إسرائيل ذريعة لضم أجزاء أخرى واسعة من إقليم

الدولة العربية (١) . كما تعمدت إسرائيل تأخير توقيع اتفاقية الهدنة مع شرق الأردن حتى يتم لقواتها احتلال إيلات والحصول على منفذ على خليج العقبة . وحين تم توقيع اتفاقيات الهدنة سنة ١٩٤٩ كان الرأي السائد في الدوائر الصهيونية هو أن من مصلحة إسرائيل ألا تتقرر لها حدود دولية معترف بها ، لأن حدودها التي انتهت إليها حرب ١٩٤٨ ، في نظرهم حدود مؤقتة . وتوالت تصريحات بهذا المعنى ليس من « المتطرفين » من أمثال مناحم بيجن (الوزير الحالي) الذي أكد باستمرار أن إسرائيل يجب أن تضم بقية أرض فلسطين والضفة الشرقية للأردن ، وإنما كذلك من قائد إسرائيل الأول بن جوريون . بل إن ضابطاً برتبة كواونيل في الجيش الإسرائيلي قال سنة ١٩٤٩ بصراحة : « لا نريد حدوداً نهائية الآن » وهذا الضابط هو موسى ديان . وما إن استقرت أوضاع إسرائيل نسبياً حتى عملت على تلمس الذرائع لعدوان جديد يتيح لها فرصة التوسع الإقليمي . وكان من الضروري لذلك أن تخلق حالة من التوتر المستمر على الحدود ترهب بها الفلسطينيين الذين لجئوا إلى الأقطار العربية المجاورة وتستفز القوات المسلحة لتلك الأقطار . ولهذا بادرت باحتلال المناطق المتروعة السلاح وفقاً لاتفاقيات الهدنة والتي كانت تفصل بينها وبين الدول العربية فخلقت بذلك حالة مواجهة مستمرة على المستوى العسكري . وتعللت في عام ١٩٥٦ وفي عام ١٩٦٧ بأعمال المقاومة الفلسطينية مدعية أنها من صنع الدول العربية لتحاول تبرير العدوان والتوسع . وفي هذا كله ما يلي الضوء على ما تدعيه إسرائيل من الرغبة في « حدود آمنة معترف بها » . فقد رفض الصهاينة فكرة الحدود النهائية كما رأينا ، كما أنهم

(١) ومع ذلك فقد نجحت الدعاية الصهيونية في إيهام الرأي العام العالمي بأن العرب هم الذين بدءوا حرب سنة ١٩٤٨ . بل إن كثيراً من العرب تسرب إليهم هذا الاقتناع نتيجة لجمعية الحكومات العربية آنذاك .

عملوا بتصفيتهم لوضع المناطق متروعة السلاح على خلق التوتر على الحدود واستمراره .

وفي منطق الدعوى الصهيونية يبدو التوسع الإقليمي حتمية ملازمة للوجود الإسرائيلي . فالهدف المعلن لإسرائيل وللصهيونية هو تجميع اليهود كلهم أو معظمهم في إسرائيل . ولا يتصور أن تستوعب تلك الدولة الصغيرة عشرة ملايين مثلاً إلا إذا امتدت حدودها إلى آفاق بعيدة . ويمكن للمقارنة أن نذكر أن مجموع سكان سوريا ولبنان والأردن وعرب فلسطين يكاد لا يتجاوز سبعة ملايين .

ونحن لا نسوق رقم العشرة ملايين اعتباطاً . فقد دعا ليفي أشكول رئيس وزراء إسرائيل السابق رسمياً عقب حرب يونية إلى إنشاء « إسرائيل الكبرى » بضم أجزاء من الأراضي التي احتلتها الجيش الإسرائيلي بحيث يصبح سكان الدولة الصهيونية عشرة ملايين . وكثيراً ما يقول بعض المثقفين الغربيين إنه ليس من المتظار أن تستمر الهجرة إلى إسرائيل بمعدلات مرتفعة . وإن وصول عدد سكانها إلى أضعاف الرقم الحالي حتم لن يتحقق . وحجتهم في ذلك هي أن الغالبية العظمى من يهود « الدياسبورا » موزعة حالياً بين الاتحاد السوفيتي (حوالي ثلاثة ملايين) والولايات المتحدة (أكثر من خمسة ملايين ونصف المليون) . ويهود هاتين الدولتين لن يهاجروا إلى إسرائيل ، وإن اختلفت الأسباب في ذلك . ويمكن الرد على هذا القول بأن مستقبل القضية العربية لا يتصور أن يترك معلقاً على تطورات السياسة الداخلية في دول أخرى . فليس من المستحيل مثلاً أن تتغلب على السياسة الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية عناصر فاشية متطرفة تضيق على اليهود . إلا أن الأمر الأهم من احتمالات المستقبل هو حقائق واقع اليوم . وهذا الواقع هو أن إسرائيل بعدد سكانها الحالي كانت مدفوعة بالفعل نحو التوسع . وذلك لأن الإقليم الذي أقيمت

عليه الدولة الصهيونية يستحيل أن يأوى أكثر من مليونين من المهاجرين وأن يوفر لهم في نفس الوقت مستوى المعيشة السائد في أوروبا . إن أعظم تناقض وقعت فيه التجربة الصهيونية هو أن البقعة التي كانت في نظرها توفى بالغرض من الناحية الأيديولوجية باعتبارها « أرض الميعاد » كانت من الناحية الاقتصادية عاجزة عن استيعاب الهجرة المطلوبة . وإن بعض البيانات الاقتصادية الأساسية لتكفي لإظهار هذه الحقيقة بشكل لا يدع مجالاً للشك .

فمساحة إسرائيل في حدود هدنة عام ١٩٤٩ لا تزيد على ٢١,٠٠٠ كيلومتر مربع . وبالنظر لعدد السكان الذي بلغ في أوائل سنة ١٩٦٧ قرابة المليونين ونصف المليون تكون كثافة السكان كبيرة نسبياً . ولكن الأدهى من ذلك هو أن ثلثي المساحة المذكورة مناطق صحراوية . وقد ترتب على ذلك أن ٦٠ ٪ من سكان إسرائيل يحتشدون في مثلث الرملة — تل أبيب — حيفا ، بل إن ٣٠ ٪ منهم يقطنون العاصمة تل أبيب . ولإعطاء فكرة عن هذا الوضع الشاذ ، نسوق على سبيل المثال وضع إقليم « القاهرة الكبرى » الذي يشمل محافظة القاهرة وجزءاً كبيراً من محافظة البحيرة وأجزاء من محافظة القليوبية . فسكان هذا الإقليم يمثلون ١٢ ٪ من سكان الجمهورية العربية المتحدة . ويرى الخبراء أن هذا الإقليم مزدحم أكثر مما ينبغي ، وأنه لابد من تخطيط إقليمي على مستوى الجمهورية للحد من الهجرة إلى العاصمة . ومن ناحية أخرى تتميز أراضي إسرائيل في المناطق القابلة للزراعة بالفقر الشديد . فليس بها دلتا خصبة ولا تربة غنية . والموارد المائية محدودة للغاية . ومشروعات الري التي قامت بها الحكومة الصهيونية باهظة التكاليف ولم تسمح باستصلاح مساحات واسعة . لقد ارتفع نصيب الزراعة في الاستثمارات الإجمالية من ١٦,٥ ٪ سنة ١٩٤٩ إلى أكثر من ٢٥ ٪ سنة ١٩٦٠ ومع ذلك لم يزد نصيب الإنتاج الزراعي في الدخل

القوى إلا بنسبة تافهة : من ٩,٥ ٪ سنة ١٩٤٩ إلى ١٢,٥ ٪ سنة ١٩٦٠ . وبالرغم من الجهد الدعائى الضخم حول «تحويل صحراء النقب إلى جنات» لم تجرؤ حكومة تل أبيب على أن تنشر أى أرقام عن الاستثمارات التى تمت فى النقب ، والنتائج التى أدت إليها . والواقع أن المزارع التى أنشئت فى النقب تخدم فى الأساس أغراضاً عسكرية ، ولذلك فهى لا تخضع لأى تقويم اقتصادى . فهى مواقع أمامية محصنة ، سكانها مدربون عسكرياً ، وهى تابعة لوزارة الدفاع .

ولا يقف فقر الموارد الطبيعية عند هذا الحد . فجوف الأرض لا يحتوى إلا على بعض المعادن قليلة القيمة مثل الفوسفات . أما البترول والغاز الطبيعى فلم يتجاوز الإنتاج منهما ٢٠ ٪ من احتياجات البلد . كذلك لا توجد موارد كهربائية مائية ، ولذلك فإن التيار الكهربائى يخرج من محطات حرارية تعتمد على منتجات بترولية مستوردة مما يجعل سعره مرتفعاً . وفى مثل هذه الظروف يتعذر قيام صناعة قوية ونشطة نظراً لافتقار الطاقة المحركة والمواد الأولية الزراعية والمعدنية . حقاً لقد نجحت إسرائيل فى إنشاء بعض الصناعات . وأبرزها وأهمها هى بلا شك صناعة الماس . وهى نموذج بليغ للصناعة التى تدين بوجودها للاعتبارات السياسية والارتباطات المالية ولا تستند إلى أى أساس من الموارد الطبيعية للبلاد أو موقعها الجغرافى . فالماس «الحام» تستورده إسرائيل من جنوب إفريقيا . والماس المصنع تشتريه احتكارات الماس العالمية التى تنشط أساساً فى أمستردام . وكل ما تملكه إسرائيل فى هذا المجال هو خبرة صائغى الماس من اليهود الهولنديين الذين نجحت فى تهجيرهم إلى الأراضى المقدسة . ويمثل الماس المصنع ٣٥ ٪ من صادرات إسرائيل . وهذا فى ذاته دليل ساطع على مدى خضوع الصناعة الإسرائيلية للمصالح الاستعمارية . فاستمرار صناعة الماس يتوقف من ناحية على رضا النظام العنصرى الرجعى فى جنوب

إفريقيا ، ومن ناحية أخرى على تشجيع الاختكارات العالمية ذات الجنسية الهولندية . وبالإضافة إلى ذلك حاولت إسرائيل تنمية بعض الصناعات الخفيفة مثل الدواء والمنسوجات والمعدات الكهربائية والإلكترونية . ولكن نموها يصطدم بضيق السوق المحلية . والمقاطعة الاقتصادية العربية لا تترك أمام إسرائيل سبيلا لتصريف إنتاجها الصناعي إلا في أسواق بلاد أكثر منها تقدماً (الدول الأوروبية) أو بلاد تنافسها فيها منتجات أمريكا واليابان وفرنسا وألمانيا الغربية . . . إلخ .

الموارد الأجنبية والتوسع الإقليمي

ومع ذلك ، وبالرغم من كل تلك الظروف غير المواتية ، نجحت إسرائيل خلال الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٥ في تحقيق معدل نمو اقتصادي يلي مباشرة ما حققته اليابان ويدور حول ١١ ٪ سنوياً . وهكذا يتحدث الصهاينة عن المعجزة التي صنعتها إسرائيل . وينطلقون في جو عنصري كامل بمجدون مزايا « شعب الله المختار » وعبقريته . ولكن الاقتصاد لا يعرف المعجزات . وكل ظاهرة اقتصادية تجد تفسيرها في الواقع الاقتصادي ذاته . والمعجزة الإسرائيلية تجد تفسيرها في الموارد المالية الهائلة التي حصلت عليها الدولة الصهيونية ، وهي موارد لم يسبق لها مثل ولم تحظ بمثله أي دولة . ويجب أن نقف قليلاً عند هذه الموارد ونحاول تصنيفها :

١ - لقد بدأت إسرائيل حياتها بعملية نهب استعماري تقليدي ، تمتد في الاستيلاء على ممتلكات الفلسطينيين الذين طردتهم من أراضيهم . فقد قررت غداة الهدنة فرض الحراسة على أموال الغائبين . ثم تعالت بعدم ودتهم - وهي التي تحظر تلك العودة - لتبرير المصادرة النهائية ، وهذا هو الأسلوب الذي استخدمه الاستعمار الاستيطاني في كل أرض حل بها .

لقد كانت الإدارة الفرنسية في القرن الماضي تتذرع بأتفه الحجج لتصادر أرض الجزائريين وتعطيها للمستوطنين . وكذلك كانت سيرة الإنجليز في كينيا . . . إلخ . ويقدر الاقتصادى المعروف يوسف صايغ قيمة الممتلكات التى نهبها إسرائيل على هذا النحو بحوالى سبعمائة مليون جنيه إسترليني ، أى قرابة ١,٥٠٠ مليون دولار . ويكفى تدليلاً على أهميتها أن ٢٥٠,٠٠٠ إسرائيلي كانوا ، فى سنة ١٩٥٤ ، يعيشون على العقارات التى « تركها » العرب (أى حوالى ثلث السكان اليهود فى ذلك الوقت) . وقد ساهمت بريطانيا فى تيسير عملية النهب ، فأفرجت لحساب إسرائيل عن أرصدة فلسطين الإسترلينية المجمدة فى سنة ١٩٤٨ دفعة واحدة .

٢ - وتلقت إسرائيل مبالغ طائلة تحت أسماء مختلفة دون أى التزام بردها كلياً أو جزئياً . ويقدر ما حصلت عليه فى الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٤ (أى بعد سنتين من قيام الدولة الصهيونية وما صحب إنشائها من تبرعات ضخمة) بمبلغ ٣٠٠٠ مليون دولار موزعة على النحو التالى بترتيب أهمية المصدر :

(١) التعويضات الألمانية : ١,٦١١ مليون دولار . وتلك التعويضات فضيحة فى تاريخ العلاقات الدولية . فألمانيا الغربية قد دفعت ٨٤٧ مليون دولار تعويضاً لمواطنين إسرائيليين عن أضرار لحقت بهم أو بأفراد من أسرهم فى ظل النازية . ولا شك أن مبدأ التعويض عن جرائم النازيين مبدأ سليم . ولكن المريب فى الأمر هو أن ألمانيا الغربية لم تدفع تعويضاً لأحد خارج إسرائيل . فلم تعوض مثلاً البولنديين أو التشيك أو اليوغوسلافين أو الفرنسيين أو السوفيت . . إلخ . بل إن اليهود الذين يحملون جنسية غير الجنسية الإسرائيلية لم يحصلوا حيث يقيمون على أى تعويضات ألمانية . ولكن الدلالة

العظمى لموقف ألمانيا تتضح في دفعها مبلغ ٧٦٤ مليون دولار للحكومة الإسرائيلية مباشرة كتعويض عما لحق اليهود بصفة عامة حيث تعذر تحديد ضرر حل بشخص أو بأسرة على وجه التحديد . فكأن حكومة بون تعترف بإسرائيل ممثلاً لليهود في كل أرجاء العالم وأياً كانت جنسياتهم .

وهي تعوض إسرائيل مثلاً عما لحق يهود بولندا أو أكرانيا !..
وعبثاً يبرر سياسة بون هذا الموقف بعقدة الذنب . لأننا نتساءل عندئذ هل أذنبت النازية في حق اليهود وحدهم . ألم يقتل النازيون مئات الألوف من كل شعوب أوروبا في غير ميادين القتال؟ ألم يهلك في معسكرات الاعتقال إلى جانب اليهود عشرات الألوف من معارضي النازية والمتمردين ضد القهر والاحتلال الألماني ؟ كذلك لا يمكن تفسير موقف حكومة بون بالضغط الأمريكي . فالألمانيا الغربية اليوم قوة اقتصادية من الطراز الأول بوسعها أن تضغط على أمريكا، ومن باب أولى من السهل عليها أن ترفض لها طلباً . والدليل على ذلك أنها رفضت حتى الآن توقيع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية رغم حرص الولايات المتحدة على تلك المعاهدة . وإذا كانت هناك مساومة مع أمريكا بشأن مساندة إسرائيل فإن موضوعها ليس مبدأ المساندة ولا حتى حجمها، وإنما ضمان تأييد الولايات المتحدة لمواقف بون العدوانية المتطرفة إزاء ألمانيا الديمقراطية وبولندا . إن واقع الأمر أكثر تعقيداً من ذلك . إن تحالف الصهيونية والرجعية الألمانية ظاهرة قديمة . لقد رحب النازيون بفكرة الوطن القومي لليهود في فلسطين لأنها تتفق مع فكرهم العنصري ومع رغبتهم في التخلص من يهود ألمانيا . وكانت حكومة هتلر حتى سنة ١٩٣٧ تسمح لليهود الذين يغادرون ألمانيا

إلى فلسطين بتحويل جزء كبير من أموالهم بشرط أن يتخذ شكل سلع ألمانية ، ونشطت الحركة الصهيونية في تصريف تلك السلع في منطقة الشرق الأوسط كلها . واليوم نجد في ألمانيا الغربية المقر الرئيسي لنشاط شبكات التجسس الإسرائيلي على البلاد العربية . ويكفي دليلاً على ذلك حالة « لودز » ذلك الضابط السابق في الجيش الهنري الذي كان يتجسس لإسرائيل في القاهرة والذي طالبت إسرائيل بتسليمه إليها ضمن أسرى الحرب . وبالإضافة إلى هذا الالتقاء « الأيديولوجي » ، تنظر ألمانيا الغربية إلى إسرائيل باعتبارها منفذاً لها في الشرق في حلمها الاستعماري القديم « الزحف نحو الشرق » . وهي تشترك في عدد من الصناعات الإسرائيلية وفي مقدمتها الأبحاث الذرية (١) . وتكتمل عناصر الفضيحة حين يقبل حكام إسرائيل الذين يتشدقون دائماً بما عاناه اليهود من الاضطهاد تعويضاً عن ملايين القتلى من اليهود سلاحاً يستخدمونه في قتل العرب . إن العقلية العنصرية النازية أو الصهيونية لا تقيم وزناً لأي اعتبار أخلاقي ، وتؤمن بالقوة والسيطرة والقهر ، وتلمس لها كل الوسائل والسبل بغض النظر عن المبادئ .

(ب) التبرعات اليهودية : وتبلغ في نفس الفترة ١,٥٣٥ مليون دولار . فالحركة الصهيونية تستنزف اليهود في كل بلاد العالم لصالح إسرائيل . وقد قدمت المنظمات اليهودية في مختلف بلاد العالم إلى إسرائيل تبرعات تبلغ ١٠٣٥ مليون دولار . أما الباقي وقدره ٥٠٠ مليون

(١) بل إن تأثير ألمانيا الغربية لعب دوراً في تحديد موقف رومانيا من إسرائيل بعد عدوان يونية ١٩٦٧ . فمن المعروف أن هناك مشروعات مشتركة بين الدول الثلاث تقدم فيها بون التمويل ، وتوفر إسرائيل الخبرة الفنية . وعقب اعتراف بونخارست بحكومة ألمانيا الغربية ، عقدت مع إسرائيل معاهدة تعاون اقتصادي .

دولار فهو عبارة عن تحويلات من يهود في الخارج إلى يهود في إسرائيل . وسنعود إلى الحديث عن الوسائل التي تلجأ إليها الصهيونية العالمية لابتزاز الأموال لصالح إسرائيل . ونريد أن نشير هنا إلى حقيقة أن أكثر من ثلثي هذا المبلغ قد جاء من اليهود الأمريكيين . ولا يفسر هذا فقط عدد اليهود في الولايات المتحدة وثراؤهم . وإنما يفسره أيضاً تأييد حكومة واشنطنون لحركة التبرع لإسرائيل . ويكفي للتدليل على ذلك أن هذه التبرعات تخصم من الدخل الخاضع للضريبة الأمريكية أياً كانت قيمتها .

(ح) هبات من الحكومة الأمريكية : وقد بلغت في نفس الفترة ٢٩٤ مليون دولار . وهكذا لا تقتنع الحكومة الأمريكية بتشجيع اليهود الأمريكيين على التبرع . لإسرائيل ، بل تمنح من أموال دافع الضريبة الأمريكي هبات مباشرة للدولة الصهيونية .

٣ - والمورد المالي الثالث الذي اغترفت منه إسرائيل هو القروض والاستثمارات . وفي الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٤ بلغ إجمالي القروض التي حصلت عليها إسرائيل ١٢٢٦ مليون دولار ، وهي كلها قروض طويلة الأجل لأننا نحينا جانباً القروض قصيرة الأجل لضعف دلالتها فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي . ومن هذا المبلغ ٣٨٠ مليون دولار قدمتها الحكومة الأمريكية مباشرة أو عن طريق بنك «الاستيراد والتصدير» المملوك لها . ومنها ٤٥٠ مليون دولار جاءت في شكل اكتاب في سندات تصدرها دولة إسرائيل . وقد تمت تغطية هذه السندات كلها تقريباً في الولايات المتحدة ، وإذا كان من المعقول أن نفترض أن اليهود الأمريكيين قد اكتسبوا في جزء هام منها ، فإنه من المعروف أيضاً أن كثيراً من الشركات الاحتكارية الأمريكية ، بغض النظر عن دور اليهود فيها ، تكتب في تلك السندات .

أما الاستثمارات ، ومقدارها ٧٧٩ مليون دولار ، فقد قامت بها أساساً احتكارات أمريكية كبرى مثل : فورد ، وكيزر - فرينزر ، وكوكا - كولا . . . إلخ . وبعض الاحتكارات الألمانية والفرنسية .

وخلاصة ذلك أنه إذا تركنا جانباً كل ما أنفق قبل قيام دولة إسرائيل وأثناء حرب ١٩٤٨ وما تلاها مباشرة ، نجد أن الدولة الصهيونية قد حصلت من الغرب على سبعة آلاف مليون دولار في أربعة عشر عاماً . أى ما يساوى ثلاثة آلاف دولار لكل إسرائيلى ، وهو مبلغ يعادل ثلاثة أضعاف متوسط دخل الفرد في إسرائيل في سنة ١٩٦٤ .! وقد حصلت إسرائيل على نصف هذا المبلغ تقريباً دون أى مقابل ودون التزام بالسداد أو دفع فوائد : هبة خالصة لطفل الاستعمار المدلل : ولو حصلت الجمهورية العربية المتحدة على مثل هذا العون بنسبة عدد سكانها لأتيحت لنا موارد تعادل تكاليف بناء السد العالى أكثر من أربعين مرة !

بهذه الموارد الضخمة وحدها امكن لإسرائيل ان تحقق معدل نمو مذهل طوال الفترة المذكورة ، وأن تستوعب موجات متتالية للهجرة ، وتحافظ بعد تلك الموجات على معدل زيادة سكان لا يقل عن ٤ ٪ ، وتحقق مع ذلك ارتفاعاً منتظماً في مستوى دخل الفرد . وهكذا كان من الممكن أن تعيش الدولة الصهيونية مؤقتاً دون توسع إقليمي . ولكن الأمور بدأت تتغير منذ ١٩٦٤ . فقد استنفدت إسرائيل التعويضات الألمانية . وبدأت أقساط القروض الخارجية تلقى عبئاً إضافياً على ميزان المدفوعات . كما أن جمع التبرعات كان من المستحيل أن يستمر إلى الأبد على نفس المعدلات . وبالفعل هبطت نسبة رأس المال الوافد من الخارج إلى الدخل القومى الصافى من ٣٤,٣ ٪ سنة ١٩٥٢ إلى ٢٤,٣ ٪ سنة ١٩٦٤ . وتوالى الهبوط بعد ذلك . فقد انخفض إجمالى رأس المال الوافد من ٦٢٩ مليون دولار سنة ١٩٦٤ إلى ٥٠٥ ملايين دولار سنة ١٩٦٦ . وكان التقدير

السائد أن الانخفاض سيستمر حتى يصل إلى ٣٠٠ مليون دولار فقط سنة ١٩٦٨ . وانعكس هذا الوضع فوراً على كل المؤشرات الاقتصادية . فقد انحدر معدل النمو إلى ٧٪ سنة ١٩٦٥ ثم إلى ١,٥٪ سنة ١٩٦٦ . ولأول مرة منذ نشأة إسرائيل انخفض مستوى متوسط دخل الفرد ، لأن عدد السكان زاد في نفس السنة بنسبة ٢,٥٪ . وارتفعت نسبة البطالة من ٣,٣٪ في سنة ١٩٦٤ إلى ٦,٦٪ في سنة ١٩٦٦ ثم إلى ١٠,٥٪ في ربيع سنة ١٩٦٧ . ولكن أخطر ما في الأمر في نظر قادة الصهيونية كان ازدياد عدد المهاجرين من إسرائيل بحيث تجاوز عام ١٩٦٦ عدد المهاجرين إليها . وفي هذه الظاهرة ضربة قوية لكل الأيديولوجية الصهيونية : فاليهود يغادرون بملء إرادتهم أرض الميعاد . ولم يتخيل قادة إسرائيل للأزمة مخرجاً إلا الحرب بهدف التوسع الإقليمي .

السيطرة الاقتصادية :

إن إسرائيل ليس أمامها من خيار إلا التوسع أو الانهيار الاقتصادي والبشرى . فأمام البطالة وانخفاض مستوى المعيشة لا بد أن يهاجر من إسرائيل كل أولئك الذين يرفضون أن يعيشوا في مستوى أقل من الذي عرفوه في أوروبا . وسيكون أول المهاجرين بالطبع من الفنانين والعلماء والخبراء الذين ترحب بهم أوروبا وأمريكا . أى أن الهجرة لن تكون تكتدياً فقط لدعوى العودة ، وإنما إضعافاً لإسرائيل في أهم قواها الحيوية . على أن التوسع الإقليمي له حدود ودونه مصاعب . فإسرائيل لا تتوسع في خلاء ، وإنما في أرض تعيش عليها أمة ذات حضارة عريقة ، قد خسرت في تاريخها الطويل معارك كثيرة ، ولكنها كانت تتصر في النهاية وتحافظ على وجودها وشخصيتها القومية . ومن ثم فإن إسرائيل تسعى في الوقت نفسه إلى السيطرة الاقتصادية على الشرق العربي . فليس من

الضرورى - ولا الممكن - أن تمتد بالفعل دولة إسرائيل سيادياً من النيل إلى الفرات لتستكمل عناصر الاستعمار الاستيطاني بتوفير اتساع الرقعة واليد العاملة الرخيصة . وإنما يمكن أن تكون إسرائيل في « حدود إقليمية معقولة » قاعدة صناعية تسيطر اقتصادياً على المنطقة المحيطة بها دون حاجة إلى احتلالها عسكرياً . فالحلم الذي يردده حتى بعض أولئك الذين يتكلمون في إسرائيل عن السلام مع العرب هو تحقيق « التكامل الاقتصادي » للشرق الأوسط على أساس أن تكون إسرائيل قاعدته الصناعية وتكون الأقطار العربية مورد المواد الأولية وسوق تصريف المنتجات الصناعية . فالصناعة في إسرائيل في أمس الحاجة إلى المواد الأولية التي تنتجها البلاد العربية تستثمر فيها خبراتها الفنية ورؤوس الأموال الاستعمارية الضخمة التي تستطيع تعبئتها . وسوق إسرائيل الداخلية كما قلنا ضيقة لا تستوعب إنتاجاً يذكر ، والمنافسة في الأسواق الأوربية عسيرة ، ومن ثم كان أمل إسرائيل هو أن تستوعب البلاد العربية إنتاجها الصناعي . وليس هذا مجرد استنتاج أو استقراء للنوايا . فالاقتصادي الإسرائيلي شارل مزراحى يكتب بصريح العبارة في مجلة « اسبرى » الفرنسية (سبتمبر ١٩٦٦) « إن البلاد العربية تنتج البترول والقطن وغيرها من المواد الأولية التي تحتاج إليها الصناعة الإسرائيلية ، ونحن نملك من أسباب التقدم التكنولوجى ما يسمح لنا بتصنيع تلك المواد وتزويد الأسواق العربية بما تحتاج إليه من منتجات صناعية » . وفي ذهن قادة الاقتصاد الإسرائيلي ذكريات فترة الحرب العالمية حين نشأت الصناعات « اليهودية » الأولى في فلسطين ، وأهمها الأدوية ، وكان إنتاجها يباع في الأسواق العربية بفضل قرارات « مركز تموين الشرق الأوسط » البريطاني .

بل أكثر من ذلك يمكن أن تصبح إسرائيل بمثابة « كنتوار » للاحتكارات العالمية تقيم فيها مصانع للتجميع والتركيب والتجهيز للكثير

من منتجاتها التي تبيعها بالفعل في الأسواق العربية . فمثلا حين أقامت شركة فورد مصنعاً للتجميع في إسرائيل فإن لنا أن نتساءل كم سيارة فورد يمكن أن يستوعبها الاقتصاد الإسرائيلي سنوياً ؟ وعندئذ نجد المشروع غير معقول . ولا بد أن يكون قد روعي في تنفيذ البيع لتركيا واليونان وقبرص . . . إلخ . أو تزويد الجيش الإسرائيلي بالمركبات . ولكن في حالة وجود علاقات اقتصادية عادية مع الدول العربية يمكن أن يزود المصنع المذكور كل السوق العربية ؛ بهذه النظرة تهدف إسرائيل إلى ضرب الاقتصاد اللبناني القائم على تجارة الترانزيت وتصفية وضع بيروت ، وأن تكون تل أبيب هي نافذة المنطقة على الحياة الغربية حتى في عبثها .

ولا شك أن للبتروكوكب مكانة خاصة في خطط إسرائيل . فالصهيونية العالمية تريد أن تكون شريكاً في استغلال البترول العربي ، وأن تكون إسرائيل قاعدة لتصديره ومركزاً لتصنيعه تستقر فيه صناعة بتروكيميائية ضخمة تغطي احتياجات المنطقة كلها . إن للعناصر الصهيونية مصالحها في احتكارات البترول التي تعمل في الأرض العربية . وهي ترغب ولا شك في أن تستفيد إسرائيل من البترول وأن تدب الحياة في خطوط الأنابيب وتتضاعف طاقة مصفاة حيفا ، وأن تنتقل من مجرد التكرير إلى تصنيع البترول والبتروكيميائيات ، بل إن المطامع يمكن أن تصل إلى حد حصول شركات إسرائيلية على امتيازات بترولية في البلاد العربية .

وبعبارة أخرى تعرض علينا إسرائيل كأساس للسلام والوثام « الميثاق الاستعماري » Pacte colonial الذي فرضه الاستعمار على كل المستعمرات . والخلاف في إسرائيل بين « المتطرفين » و « المعتدلين » ليس خلافاً حول الهدف ، وإنما حول الوسائل . فالمتطرفون يريدون فرض الميثاق الاستعماري بالقوة ، بأساليب الاستعمار القديم . أما المعتدلون فيرون أن هذا الأسلوب يجافي روح العصر ومن ثم لا بد من الاعتماد

على أساليب الاستعمار الجديد . ومن المعروف أن هذه الأخيرة تقوم على الروابط الاقتصادية التي تفرضها الدولة الاستعمارية عن طريق التسلل إلى اقتصاد البلاد وتنمية فئات اجتماعية موالية لها وبث الفرقة والشقاق على أسس قومية أو إقليمية أو قبلية . . . إلخ . ولهذا فإن المقاطعة العربية لإسرائيل ، ورفض الاعتراف بها والإصرار على عدم التسليم بالأمر الواقع ليست مجرد موقف غضب للكرامة المهذرة والحق السليب فحسب ولكنها وسائل فعالة في مواجهة المخطط الصهيوني ، بل إنها كانت أنجح ما استخدم العرب من وسائل حتى الآن .

وليس خطر السيطرة الاقتصادية مقصوراً على الشرق العربي ، بل إنه يمتد كذلك إلى المغرب . فبين الإسرائيليين عشرات الألوف قدموا من الشمال الإفريقي وعاشوا على فئات الاستعمار إبان سيطرته هناك ، وما زالت تراودهم أحلام الرخاء السابق ؛ وثروات دول المغرب العربي ، من ليبيا إلى مراکش ، البترولية والمعدنية ، يسيل لها اللعاب ، وإنتاج تونس والجزائر ومراكش من الموالح منافس قوى للإنتاج الإسرائيلي . . . إلخ .

الأيدولوجية الصهيونية

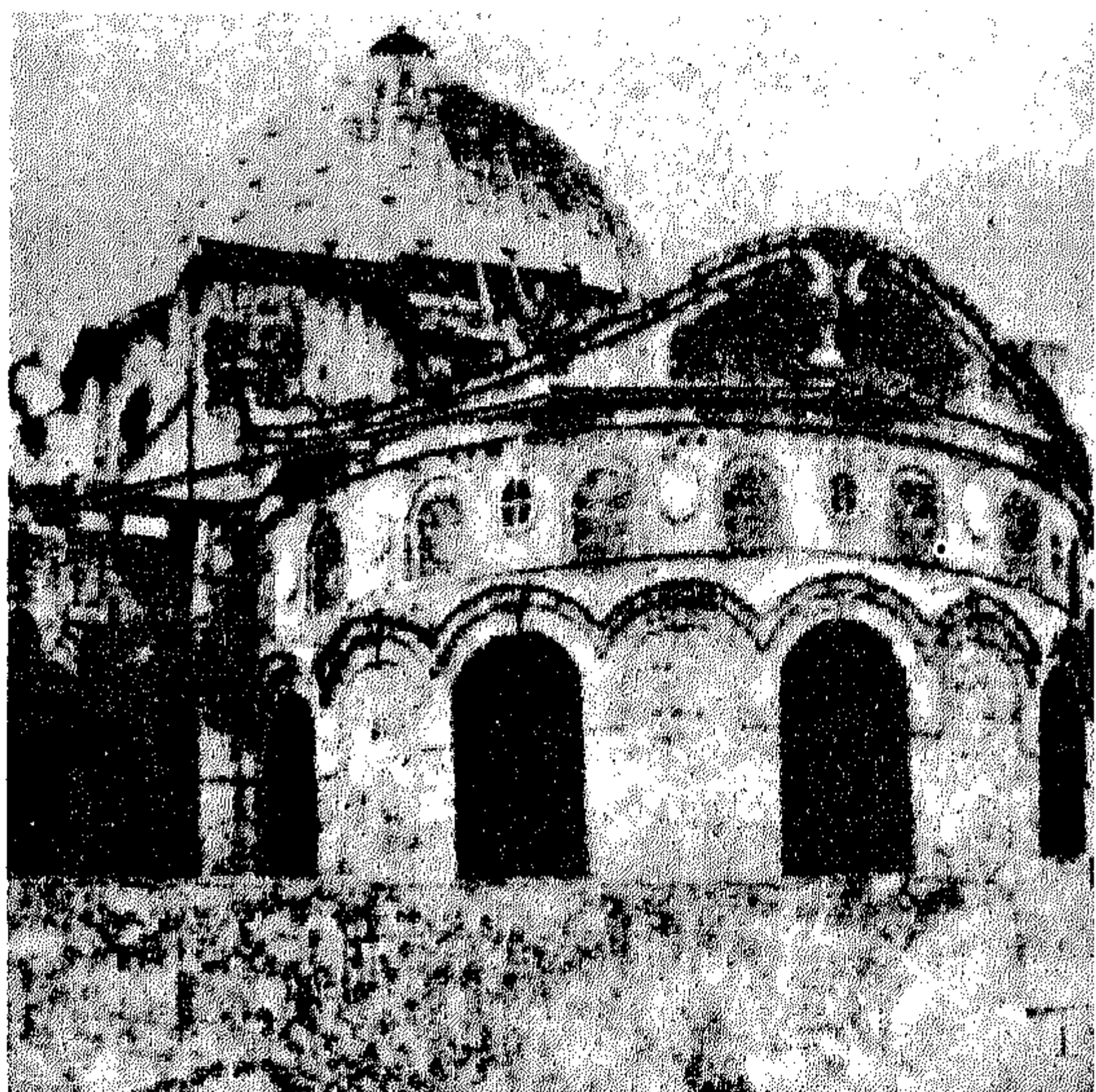
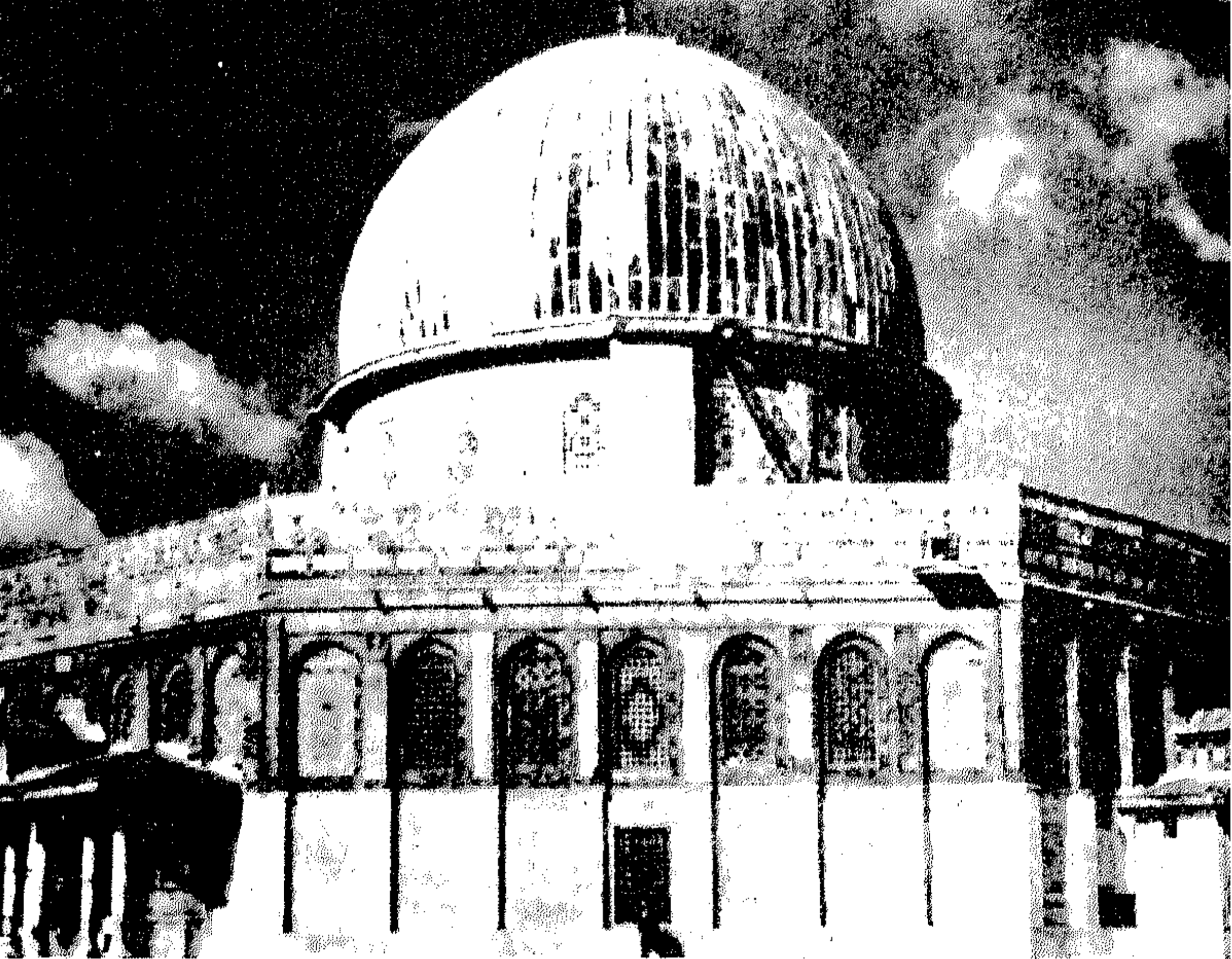
الصهيونية العالمية تريد إذن في التحليل الأخير إقامة نوع من الدولة الاستعمارية تفرض سيطرتها على المنطقة كلها ، اقتصادياً على الأقل ، وتعمل كشريك صغير للإمبريالية العالمية : تخدمها وتستفيد منها . وككل مشروع للاستعمار الاستيطاني ، لا بد للمخطط الصهيوني من أيدولوجية تضمن تعبئة القائمين به وتحمسهم لتنفيذه ، وتحاول في الوقت نفسه تبريره أمام الرأي العام العالمي . فالغزو الأوربي للشرق العربي في العصور الوسطى تستر وراء الصليب . وكذلك فعل « الكونكوبستادور » حين دمروا حضارة الأنكا والأزتك في أمريكا الجنوبية والوسطى ، يباركهم أساقفة إسبانيا باسم ملكها الذي كان يصف نفسه بأنه « الكاثوليكي جداً » . وفي شمالي أمريكا كان أولئك الذين غادروا أوربا فراراً من الاضطهاد الديني أو السياسي لينوا في العالم الجديد مجتمعاً أفضل لا يتورعون باسم ذلك المجتمع عن القضاء على الهنود الحمر أو استيراد الرقيق من إفريقيا يغذى بعرقه ودمه أرض القطن والتبغ . وغزا الاستعمار الأوربي إفريقيا تحت شعار نشر المدنية ومقاومة تجارة الرقيق ... إلخ . فما هي عناصر الأيدولوجية الصهيونية التي تؤثر بها في اليهود أولاً ، ثم في الرأي العام العالمي ثانياً ؟

العنصرية في صورة عارية

وأول سلاح في الترسانة/ الأيدولوجية للصهيونية هو العنصرية . ففكرة هرتزل الأساسية في إنشاء دولة لليهود تقوم على أساس اعتبار اليهود عنصراً

بشرياً متميزاً . وليست تلك أول دعوى عنصرية عرفتها البشرية في تاريخها الحديث . ولكنها دعوى تصل بالفكر العنصرى إلى أبعد الحدود بشكل لا يكذبه العلم فحسب وإنما لا يتصور أن يتقبله العقل . فالعنصريون فى الولايات المتحدة يزعمون تفوق البيض على السود . ولا شك أن الإنسان العادى يرفض أن يكون للون البشرة نتائج على المستوى العقلى تهبط بالأسود إلى مستوى أدنى من الأبيض . ولكن على أية حال تلك دعوى عريضة تشمل مئات الملايين من البشر وتتخذ لها سنداً من مظهر مادية هو لون البشرة . والعنصريون فى جنوب إفريقيا أو روديسيا يستندون إلى نفس النظرة . أما العنصرية النازية فكانت تقوم على تمجيد العنصر الآرى ، وهو فى زعمهم مجموعة انشعوب التى تتكلم لغات تواضع علماء اللغة على ردها إلى أصل مشترك هو « الهندية الأوربية » التى لم يثبت تاريخياً أى أثر لها . أما العنصرية الصهيونية ، فهى تعصب عرقى فى أشنع صورته لأنها تزعم أن كل اليهود فى مختلف أرجاء المعمورة من نسل رجل واحد هو إبراهيم عليه السلام . . ! « فشعب الله المختار » ينحدر كله من الأسباط الاثنى عشر الذين رزقهم يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم ، الذى أطلق عليه اسم إسرائيل « لأنه قاتل ملاكاً من ملائكة الرب » ، ومعنى ذلك أن نسل يعقوب ظل نقياً خالصاً من كل اختلاط بدم آخر عبر آلاف السنين ورغم انتشار اليهود فى أنحاء الأرض من الحبشة إلى آلاسكا، ومن الهند إلى الأرجنتين ، وبالتجاهل الكامل للفروق الجسمانية الواضحة بين « الفلاشة » ذوى البشرة السوداء، ويهود بولندا شقر الوجوه ، أو بين يهود كاي فينج الصينيين ويهود اليمن ، وهذه الأسطورة تكذبها كل حقائق العلم ووقائع تاريخ اليهود نفسه .

١ - تغيير الدين : لقد تعرضت اليهودية كأي دين إلى ظاهرة تغيير دين مزدوجة ، فقد اعتنق كثير من اليهود الإسلام أو المسيحية . ومن



التاريخ يشهد . . .

المقطوع به أن يهود فلسطين الأصليين قد تحول عدد كبير منهم إلى المسيحية وعدد أكبر إلى الإسلام ، وفي أوروبا كان اعتناق المسيحية ظاهرة عادية ومتكررة . وعلى العكس اعتنق كثير من غير العبرانيين الديانة اليهودية . وإذا تركنا جانباً الحالات الفردية ، نجد في التاريخ شواهد على حالات جماعية من أقدمها تحول عدد كبير من عرب اليمن إلى اليهودية في عهد ذى نواس (أوائل القرن السادس الميلادى) . ومنها تحول شعب الخزر إلى اليهودية في القرن الثامن ، كما شهدت روسيا والمجر حالات تحول جماعى إلى اليهودية في القرنين الخامس عشر والتاسع عشر .

٢ - التراجع : تجيز الشريعة الموسوية لليهودى أن يتزوج من غير يهودية إذا اعتنقت الدين اليهودى . وقد كثرت حالات الزواج من هذا النوع منذ عصر السبي في بابل ، ثم أثناء انتشار اليهود في البلاد المختلفة عبر العصور .

٣ - الاختلاط بالشعوب الأخرى قبل ظهور الشريعة الموسوية ، فاليهود كانوا كثيرى الترحال بين أرض العراق وفلسطين ومصر . ولم تكن قد استقرت عندهم بعد فكرة الشعب المختار وما تمليه من تفضيل الزواج داخل القبيلة . والثابت أن العبرانيين كانوا خليطاً من الشعوب تمايز أقسامه المختلفة منذ أكثر من ثلاثة آلاف عام . والدليل على ذلك أن العبرانيين الذين نراهم على النقوش المصرية يختلفون عن العبرانيين الذين تصورهم الآثار البابلية المعاصرة .

وهكذا يقول رافايل باتاى مدير « معهد هرتزل » بمدينة نيويورك بالحرف الواحد : « إن ما واصل إليه علم الأنثروبولوجيا الطبيعية يبين أنه بعكس المعتقد الشائع لا يوجد عنصر يهودى » وشهد شاهد من أهل الصهيونية !

ونحن في الوطن العربي ألفنا أن ننظر إلى اليهودية كدين ، كأحد الأديان السماوية الكبرى التي يتمتع معتقوها بوضع خاص في دولة الإسلام . ولهذا يصعب علينا أن نتصور تميز اليهودي بشيء آخر غير الدين ، ولا نفهم كيف يتقبل الأوروبي أو الأمريكي فكرة التمايز اليهودي . ولكن الأمور في أوروبا سارت على غير التسامح الديني الذي عرفته بلادنا . ففي نظر الكنيسة لم يكن اليهود مجرد « كفار » لا يؤمنون بالنصرانية ، بل كانوا يحملون مسئولية صلب السيد المسيح ، جريمة تلاحقهم جيلاً بعد جيل . ومن ثم كان لابد من الامتناع عن الاختلاط بهم ، وعزلهم عن المجتمع ، وإلزامهم بالمعيشة وحدهم بعيداً عن بقية البشر . وكانت الكنيسة تحظر التعامل بالفائدة لأنه رباً . أما عند اليهود فالمحظور هو اقتضاء الفائدة من يهودي آخر فقط . وبالتالي اشتغل اليهود بعمليات الاقتراض ، وأصبحت صورة اليهودي حتى في عصر النهضة هي تلك التي خلدها شكسبير في « تاجر البندقية » . وقد أدى كل هذا إلى الإبقاء على عناصر تمايز لدى الأقليات اليهودية استمرت أمداً طويلاً . وقد نجحت الثورة البورجوازية في تصفية هذا الوضع إلى حد بعيد في أوروبا الغربية . وقد كان من أبرز تشريعات حكومة الثورة في فرنسا منح اليهود كل حقوق المواطن الفرنسي . ولكن تخلف الثورة في أوروبا الشرقية ، حيث تجمع تاريخياً العدد الأكبر من يهود أوروبا ، حال دون تحقيق مثل هذا الاندماج . ولذلك تأكد التمايز اليهودي . وتكونت تجمعات كبيرة نشأت لها لغة خاصة هي اليديش وتكونت لها تقاليد ثقافية متميزة . وإزاء أوضاع التخلف الاقتصادي والاستبداد السياسي كانت تلك البلدان تموج بالتيارات الثورية ، ابتداء من المثقفين الليبراليين والعناصر الرأسمالية التي كانت تطمح في استكمال الثورة البورجوازية إلى الطبقة العاملة والمثقفين الثوريين الذين بدأت تنتشر بينهم أفكار

الاشتراكية . وفي البداية كانت الدعوة السائدة لدى كل هذه التيارات التقدمية هي أن الاندماج والمساواة الكاملة هي طريق حل المشكلة اليهودية . غير أن الدعوة الصهيونية ولدت بالذات في تلك الفترة وناضلت بكل ما تملك من قوى ضد الاندماج . وكان شعار الاندماج أكثر رواجاً بين الرأسماليين اليهود الذين كانوا يرون فيه الوسيلة لإسقاط الحواجز القانونية التي تحول بينهم وبين التمتع بكل ما تضيفه عليهم الثروة من مزايا . أما في الطبقات الشعبية فقد كان عبء القهر والاستغلال مضاعفاً ، شأن كل أقلية في مجتمع استغلالي . ولهذا لاقت فيها أفكار الصهيونية رواجاً .

وجدت الصهيونية كل تأييد من حكام روسيا القيصرية العنصريين المعادين للسامية الذين كانوا يقاومون بدورهم فكرة الاندماج . وتولى عدد كبير من اليهود إحداث انقسام في الحركة العمالية في روسيا القيصرية وأنشؤا تنظيمات خاصة بهم اسمها « البوند » (أى الرابطة) له أيديولوجية هي خليط من الأفكار الصهيونية عن تمايز اليهود ، وبعض أفكار الاشتراكية الخيالية . وكان يمكن أن يؤدي انتصار الثورة في روسيا القيصرية إلى تصفية هذا الوضع الشاذ . وبالفعل ألغت حكومة الثورة كل القيود التي كانت مفروضة على اليهود . وفضلاً عن ذلك أخذت الحكومة بعين الاعتبار وجود عدد ضخم من اليهود الذين ألفوا أن يعيشوا معاً والذين يتكلمون « اليديش » فأتاحت لهم فرصة تكوين إقليم مستقل استقلالاً ذاتياً . ولكن تجربة إقليم يروبيجان هذه أخفقت وفضل العدد الأكبر من اليهود الاندماج في حياة الشعوب السوفيتية المختلفة . وعلى أية حال هبت الصهيونية تقاوم ما تعتبره أعظم نيل من عقيدتها وهو الاندماج والمساواة . وهاجمت الاتحاد السوفيتي . وغادر قادة « البوند » وكادرها الأساسي أرض الثورة إلى العالم الغربي . وكان منهم وايزمان وبن جوريون ووشى شاريت وجولدا مائير كما استفادت الصهيونية من انتصار الثورة

المضادة في الدول المجاورة للاتحاد السوفيتي وظهور الاتجاهات العنصرية الفاشية لتأكيد الدعوة إلى الهجرة إلى فلسطين . ثم كان ظهور النازية في ركب من الجرائم البربرية التي ذهب ضحيتها مئات الألوف من اليهود مما أعاد طرح المشكلة اليهودية على الضمير الأوربي ، وفي أعنف صورة مأسوية . وهذا ما يفسر عطف عدد كبير من الناس الشرفاء في أوربا على رغبة اليهود في أن يكون لهم موطن يلجأ إليه من يحس منهم بأنه لا يستطيع الاندماج في الوطن الذي يعيش فيه . والحركة الصهيونية تستخدم المنطق العنصري كاملاً في تعبئة اليهود « المشتتين » حول فكرة دولتها في إسرائيل . ولكنها لا تلح بالفكر العنصري على الرأي العام الأوربي ، بل تقنع باستغلال العطف على اليهود بسبب ما عانوه على يد النازية وترتب عليه ضرورة دعم جهودهم في إنشاء دولة لهم . وكثيراً ما يتزاق الناس الشرفاء تحت تأثير أجهزة الإعلام والنشر التي للصهيونية فيها نفوذ واسع فينسبون الفكر العنصري الذي يستر وراء تلك الدعوة ، ويتناسون أن دولة الصهيونية لا تنشأ في أرض خلاء ، وإنما على أرض شعب يسلب منه وطنه باسم رفع الظلم !

هل هناك قومية يهودية ؟

وحيث تخشى الصهيونية ما تثيره النعرات العنصرية من ردود فعل مضادة في الرأي العام تحاول الاستناد إلى مبدأ القوميات وتدعى أن اليهود يشكلون قومية متميزة ، وهكذا أطلق الصهاينة على مشروعهم الأول اسم « الوطن القومي لليهود » . وتحمل إحدى المؤسسات الصهيونية العالمية اسم « الصندوق القومي لليهود » . ويتحدث كتاب الصهيونية عن « الشعب اليهودي » .

وهذه الدعوى القومية لا تستند إلى أي أساس . فإذا يربط بين اليهود

في مختلف بلاد الأرض ؟ نحن نقول إنه لا يربط بينهم إلا مجموعة من المعتقدات الدينية . ولكن الصهيونية ترفض هذا المنطق السام لأنه يجعل من اليهودية ديناً فحسب . ومع ذلك فهي تعجز عن تقديم أى شبهة أخرى مشتركة بين اليهود . فهم لا يعيشون على أرض واحدة بل أنتشروا في ربوع المعمورة منذ أقدم العصور . وهم لا يتكلمون لغة واحدة ، بل إنهم في كل البلدان يتكلمون لغة البلد الذى يعيشون فيه باستثناء فريق من يهود شرق أوروبا الذين كانت لهم لغة متميزة هى اليديش ، ازدهرت وكانت لغة أدب وثقافة . وذلك بعكس اللادينو لغة اليهود السفاراد التى اضمحل شأنها بالتدريج . أما العبرية فكانت لغة ميتة منذ ألقى عام إلى أن عملت الصهيونية على إحيائها في إسرائيل . وحيث لا توجد لغة مشتركة يستحيل وجود تراث حضارى مشترك . وأى مشاركة حضارية يمكن أن توجد بين يهود نيويورك ويهود اليمن قبل هجرتهم إلى إسرائيل ؟ إن التفاوت الحضارى ما زال ملهوساً داخل إسرائيل نفسها كما هو معروف . أما السمات الجسدية فقد سبق أن أوضحنا أنها منعدمة أصلاً ، فضلاً عن عدم أهميتها في تحديد محتوى القومية . فماذا يبقى بعد ذلك ؟ ليس هناك إلا الشعور بالتضامن الذى خلفته ذكريات الاضطهاد خلال قرون متعاقبة . وهذا الشعور بالاضطهاد يتلاشى بمرور الزمن وبنجاح اليهود في الاندماج في المجتمعات التى يعيشون فيها . وهكذا تنهى دعوى القومية اليهودية إلى الأساس العنصرى مرة أخرى . إذ لا بد أن تقول الصهيونية إن اليهود شعب واحد وقومية واحدة لأنهم ينحدرون تاريخياً من أصل واحد ، وإن دم يعقوب يجرى في عروقهم جميعاً ! . . . والحقيقة هى أنه في كل البلاد التى ساوت بين اليهود وغيرهم من المواطنين لم تعد هناك فروق ولا حواجز ، وأصبح اليهود فكراً وحضارة جزءاً من الأوطان التى تفتحت لهم . أما تجمعات اليهود في شرق أوروبا التى كان لها وضع

متميز ولغة خاصة ، فإنه كان من المتصور نظرياً أن تكون قومية متميزة ضمن القوميات الكثيرة التي تحفل بها المنطقة ، لا يربطها ببقية اليهود إلا الدين ، باعتبار أن الشريعة الموسوية كالمسيحية أو الإسلام دين عالمي تبناه شعوب تنتمي لقوميات مختلفة . ولكن الصهيونية العالمية حاربت في غير هواة لتقضي على هذه الظاهرة ، وكافحت لتقل لغة حية هي اليديش وتحجى لغة ميتة هي العبرية ، وصرفت أنظار يهود شرق أوروبا عن مستقبلهم فيها لتربطهم « بأرض الميعاد » . وكان ذلك ضرورة لها ، لأن هؤلاء اليهود وحدهم كان يمكن التعويل عليهم في الهجرة بعكس يهود غربي أوروبا الذين يفضلون دائماً أوطانهم الحالية . وعلى أية حال يبدو أن فكرة القومية اليديش ضربت في أساسها ، بدليل إخفاق تجربة إقليم يروبيجان في الاتحاد السوفيتي وترك اليهود له .

على أن لدعوى القومية اليهودية جانباً آخر بالغ الخطورة . فالتسليم بها يؤدي إلى اعتبار اليهود في كل بلد « أقلية قومية » ، فيهود فرنسا بهذا المنطق ليسوا فرنسيين وإنما يهود فرضت عليهم فرنسا الجنسية الفرنسية وحرمتهم من ثقافتهم القومية ولغتهم الخاصة ويهود الولايات المتحدة الذين يؤثرون بأصواتهم ونفوذهم في سياسة واشنطن ليسوا مواطنين أمريكيين ، وإنما هم أقلية أجنبية . ويهود الاتحاد السوفيتي ليسوا من أبناء الوطن الاشتراكي وإنما غرباء دخلاء تمنعهم السلطة السوفيتية من « العودة » إلى وطنهم إسرائيل إلخ . ويمكن أن يرتب البعض على هذا المنطق شرعية التمييز ضد اليهود وإبعادهم عن المواقع الحساسة في الدولة والاقتصاد أو الجيش ، ما داموا أجنبان وليسوا مواطنين . إن الصهيونية بما تروجه من أفكار وما تمارسه من تأثير على اليهود قد أثارت بالفعل ، ولا سيما بعد حرب يونية ، قضية « الولاء المزدوج » لليهودي ، وانتهائه إلى وطنين ، ومدى الاطمئنان إلى موقفه إذا اصطدمت مصالح البلد الذي يحمل جنسيته مع

مصالح إسرائيل (١) . إن الصهيونية تبعث الحياة من جديد فيما اصطلح على تسميته « معاداة السامية » . وليس هذا غريباً ، فالصهيونية عرفت أزهى عصور نجاحها في الفترات التي اشتدت فيها سياسة اضطهاد اليهود ، وبالذات في نهاية القرن الماضي في روسيا القيصرية ، ثم في ظل النازية . إنها كحركة عنصرية تتغذى من كل الحركات العنصرية الأخرى ولا سيما إذا كانت معادية لها .

ومهما يكن من أمر ، فإن الأساس العنصري في يد الصهيونية سلاح هام وفعال لتعبئة اليهود في كل مكان لمساندة إسرائيل . وهي تستخدمه في كل المستويات ابتداء من التعصب العنصري عند بعض هؤلاء اليهود ، إلى مجرد التعاطف الطبيعي الذي يحس به عدد كبير منهم باسم الانتماء التاريخي ، أو ذكريات الاضطهاد ، أو التماسك الديني ، أو حتى العطف على من يعتقد المرء أنهم ضحية اضطهاد أو عدوان . . والأمر الذي ينبغي ألا يغيب عن الأذهان هو أن قدرة الصهيونية على تعبئة يهود العالم ترهن بإشاعة الإحساس بأن يهود إسرائيل في خطر . ومن ثم كانت حرب يوفيه فرصة ضخمة لاستنزاف اليهود لصالح الدولة الصهيونية . ومن ناحية أخرى لا تتورع التنظيمات الصهيونية عن الالتجاء إلى أشكال ابتزاز سافر وفرض التبرعات فرضاً كإتاوة يدفعها اليهودي رضى أم كره . وقد استخدمت في هذا السبيل وسائل العصابات الإجرامية من التهديد بالمقاطعة الاقتصادية ،

(١) وقد اتضح هذا في بولندا حين اتخذت حكومتها موقفاً يتسق مع المبادئ الاشتراكية ومع مصالح بولندا القومية في النضال ضد الإمبريالية ، فعارضه يهود في أعلى مستويات المسؤولية في الجيش وفي وزارة الخارجية واحتفلوا بانتصار إسرائيل . كما اتضح أيضاً في فرنسا حيث انقلبت الصهيونية فجأة من تأييد حكم ديغول إلى معارضته معارضة شديدة ، وحين كان المتظاهرون من اليهود الفرنسيين يهتفون « فرنسا معنا » أي مع إسرائيل .

وبإتلاف المتاجر . . . إلخ . ومن ثم فإن اليهود الذين يعارضون الصهيونية يواجهون مصاعب جمة في حياتهم الاقتصادية والمهنية ويتعرضون للتهديد والإذانة ، مما يؤكد شجاعتهم الأدبية التي تستحق التقدير . ويبقى بعد ذلك أن تأييد « الدياسبورا » — أو اليهود المشتتين بلغة الصهاينة — عنصر أساسي في دعم إسرائيل يأتي مباشرة بعد التأييد الاستعماري من حيث درجة الأهمية .

والقومية الإسرائيلية ؟

يقول بعض المثقفين المترنين في كثير من البلدان إنهم لا يقرون النظرة العنصرية التي تدعو لها الصهيونية ، كما أنهم لا يعتقدون أن ثمة قومية يهودية . ولكنهم ، على العكس ، يؤكدون أنه قد تكونت في إسرائيل خلال العشرين عاماً التي عاشتها قومية إسرائيلية متميزة حتى عن بقية يهود العالم . ويدللون على ذلك بأن نسبة لا يستهان بها من الإسرائيليين قد ولدوا في أرض فلسطين ولم يعرفوا لأنفسهم وطناً آخر ، وهم الذين يسمون « السابرا » . وهؤلاء تعلموا العبرية منذ طفولتهم فأصبحت لغتهم الأصلية ، وليس لغة إضافية يتحدثونها المرة لقضاء الأعمال في حين يتكلم في بيته الفرنسية أو الإنجليزية أو البولندية . . . إلخ كما هي الحال في أوساط المهاجرين . كما أن مصالح إسرائيل كشعب وكدولة أصبحت تتميز عن مصالح الحركة الصهيونية العالمية واتجاهاتها . وقد شهدت المؤتمرات الصهيونية العالمية في السنوات الأخيرة صراعاً حاداً بين القادة الإسرائيليين من أمثال بن جوريون وبين قادة المنظمة الصهيونية العالمية من أمثال جولدمان . وهذا الصراع في نظر أولئك المثقفين يعبر عن التناقض في المصالح وفي الفكر . وأخيراً يقول بعضهم إن استماتة الإسرائيليين في القتال ، بعكس حال الجنود الأمريكيين في فيتنام ، تعبر عن إحساسهم

بالارتباط الوثيق بالأرض وإدراكهم أنها وطنهم الوحيد .
ولكن هذا الاستدلال لا يصمد طويلاً أمام المناقشة الواقعية .
فعنصر الزمن في ذاته لا يكفي لتكوين أمة متميزة . لقد عاشت أسر فرنسية
في الجزائر ثلاثة أو أربعة أجيال . وفكر المستوطنون الفرنسيون هناك غداة
الحرب العالمية الثانية في الانفصال عن فرنسا خوفاً من انتصار القوى
التقدمية فيها واشترآكها في الحكم — تماماً كما تستقل اليوم رومانيا عن
بريطانيا . وظن بعض كبار رجال السياسة التقدميين في فرنسا قبل ثلاثين
عاماً أن واقع الجزائر يبشر بتكوين أمة جديدة هي خليط من العناصر
الأوربية الأصل والعناصر الجزائرية الأصلية . ولكن شيئاً من ذلك لم
يحدث . لقد ظل المستوطنون مجموعة متميزة بعيدة عن الشعب الجزائري
لغة وحضارة وفكراً ، تتعلق بتفوقها السياسي والاقتصادي وبسلطة
الاستعمار ، ولا تتصور لنفسها وضعاً في البلاد غير وضع السيد . ومن
المعروف أن اتفاقية إيفيان سنة ١٩٦١ بين فرنسا وحكومة الجزائر المؤقتة
منحت المستوطنين حق الاختيار بين حلول ثلاثة : الاحتفاظ بالجنسية
الفرنسية ، أو اكتساب الجنسية الجزائرية بقوة القانون ، أو الجمع بين
الجنسيتين لمدة ثلاث سنوات يكون بعدها الاختيار . ولكن المستوطنين
غادروا الجزائر جميعاً . ولم يكن ذلك لعدم ارتباطهم بالأرض ؛ على
العكس فقد بلغ من حرصهم على البقاء فيها أن أعلنوا التمرد على حكومة
باريس وحاولوا قلبها ، ونظموا لأنفسهم قوة مسلحة خاصة بهم هي
« الجيش السري » ، وإنما لأن ذلك الارتباط يقترن عندهم بالسيادة والسيطرة .
فعنصر الزمن في ذاته لا يكفي لتكوين أمة ، كما أن التمسك بالسيطرة على
أرض ما ليس دائماً تعبيراً عن شعور وطني .

وفي داخل إسرائيل يوجد انقسام حضاري خطير بين اليهود الأوربيين
واليهود الشرقيين ، أو كما يقولون بين « الإشكناز » و « السفاراد » .

وليس من شأننا الخوض في تحليل تلك الظاهرة . ولكننا نريد فقط التنبيه إلى أنها ليست مبنية على خلاف بين مذاهب دينية ؛ إنها أقرب إلى الصراع العنصرى ، وجوهرها هو إحساس « الإشكناز » بتفوقهم على « السفاراد » . واعتزازهم بهذا التفوق واستهانتهم ببنى دينهم من اليهود الشرقيين وحرصهم على الإبقاء على هيمنتهم على الدولة والاقتصاد والجيش . فنحن هنا نلمس قلب الظاهرة الإسرائيلية : إنها مشروع استيطان أوربى : مبنى على الإيمان بتفوق الحضارة الغربية وما يضيفه ذلك التفوق على الأوربى من حق فى انتزاع أرض الآخرين وتشكيل مصيرهم وفقاً لإرادته واستغلالهم اقتصادياً وقهرهم سياسياً وثقافياً باسم نشر المدنية وتحقيق التقدم . إنها نفس عقلية غلاة المتعصبين من البيض فى الولايات المتحدة الأمريكية الذين يؤمنون بحق « البيض الأنجلوسكون البروتستانت » فى السيادة والسيطرة والذين يرون فى البيض الكاثوليك أو الأرثوذكس القادمين من إيطاليا أو إسبانيا أو اليونان أو أرمينيا مجرد قوة عاملة لابد منها لتعمير الأرض الشاسعة وتشغيل المصانع الكبيرة ، ليس لها من أفضلية إلا على العنصر الأفريقى الأصل . ولا شك أن هذا الانقسام الحضارى الخطير يقف عقبة فى سبيل انصهار يهود إسرائيل فى وحدة قومية واحدة . ولكنه ليس الانقسام الوحيد . فالمهاجرون ما زالت لهم ارتباطات ثقافية متميزة بحسب الوطن الذى هاجروا منه . وما زالت البيوت فى إسرائيل تتحدث معظم لغات العالم ، وكأن هذا البلد الصغير برج بابل .

غير أن العقبة الرئيسية فى سبيل تكوين أمة متميزة فى إسرائيل هى الرابطة الصهيونية . فإسرائيل لا يمكن أن تصبح أمة إلا إذا تخلت نهائياً عن اعتبار نفسها وطناً لكل يهود العالم . إن فكرة القومية الإسرائيلية نفي بالضرورة للقومية اليهودية . وهى لا يمكن أن تتبلور وتتأكد إلا فى الحدود التى تضمنحل فيها وتتلاشى فكرة أن اليهود فى العالم كله شعب واحد .

إن إصرار الإسرائيليين على البقاء جزءاً من كل^٢ مشئت يقتل عناصر التميز وبحول دون إبراز شخصية قومية لهم . والواقع أنهم لا يعتبرون أنفسهم أمة متميزة ، ولا ينكرون بهذه العقلية . ومن المسلم به أن من عناصر القومية هذا الإحساس العميق بالشخصية المستقلة .

وأبلغ شاهد على ذلك هو « قانون العودة » . واسمه في ذاته بالغ الدلالة . فاليهودي الذي يفد إلى إسرائيل ليس مهاجراً من وطنه ووطن أجداده ، وإنما عائد إلى وطنه الأصل . وحقه في هذه العودة غير مشروط ، إنه لصيق بصفته كيهودي ، ويجد سنده الشرعي في « التوراة » قبل أن يجده في قوانين إسرائيل . ولذلك فإن نصوص قانون العودة تبدو فريدة لا نظير لها في العالم . فوفقاً لما يكفي أن يحضر اليهودي إلى إسرائيل بغية الإقامة ليكتسب الجنسية الإسرائيلية ، حتى دون أن يقدم طلباً بذلك . إن قانون العودة يعتبر أن اليهودي في هذه الحالة يسترد جنسيته الأصلية ، ولا يعده راعياً في التجنس بجنسية جديدة : فكيف تكتمل معالم الأمة ومكوناتها غير قابلة للتحديد بل خاضعة للتغير المستمر وفقاً للهجرة من إسرائيل وإليها .

وهكذا تكون الأيديولوجية الصهيونية حائلاً دون نمو قومية مستقلة في إسرائيل بإصرارها العنصري من ناحية على وحدة اليهود في العالم ، وبرفضها من ناحية أخرى أن تنقسم إسرائيل عن الغرب لتصبح جزءاً من المنطقة المحيطة بها . ولا يمكن لأحد أن يفترض في إسرائيل ما يرفضه الإسرائيليون أنفسهم ؛ ولا يجوز أن يحدثنا أحد عن أمة إسرائيلية ، في حين أن أصحاب الشأن يصرحون ألا أمة إسرائيلية وإنما شعب يهودي .

استغلال الدين

وإلى جانب العنصرية تستغل إسرائيل الدين أسوأ استغلال . ويبدأ

ذلك بمحاولة تأسيس الدعوة لإنشاء إسرائيل ، ثم لتبرير وجودها بالحديث عن « الوعد الإلهي لبني إسرائيل بأرض كنعان » . فالعقل لا يمكن أن يقبل الاستناد في احتلال أرض فلسطين إلى واقع أن دولة يهودية كانت قائمة في جزء منها قبل ألفي عام . واو أخذنا بمثل هذه الحجج لوجب رد الولايات المتحدة لقبائل الهنود الحمر . فالتاريخ هنا عمره لا يزيد على خمسة قرون . والأمر الغريب حقاً هو أن عدداً من المثقفين الأوربيين المتعاطفين مع إسرائيل لا تصطدمهم عدم استقامة المنطق ، ويتقبلون في سهولة استخدام حجتي متناقضتين . فهم يقيمون وزناً كبيراً للعشرين عاماً التي مضت على قيام إسرائيل ويهدرون الألفي عام التي عاشها العرب على أرض فلسطين . أو بصورة أخرى يقبلون الزعم الصهيوني عن حقهم في أرض فلسطين باسم مملكة زالت منذ أكثر من ألفي عام ، ويرفضون حق العرب الذين طردوا من أرضهم منذ عشرين عاماً فقط . ولا يمكن لأي إنسان يحترم عقله أن يستفيض في مناقشة لأسطورة يراد لها أن تكون سنداً لاغتصاب . . . ويكفي هنا أن نشير إلى بعض الحقائق البارزة في التاريخ . فالنصوص التي يستند إليها الصهاينة من الكتاب المقدس واضحة في أن الأرض في الأصل أرض الكنعانيين . ومن ناحية أخرى ، كان هناك شعب يسكن القسم الغربي من فلسطين هو الذي أعطى للأرض المقدسة اسمها التاريخي « فلسطين » يغلب أنه من أصل فينيقي ، ولم يتمكن اليهود من إبادته . وفي عهد أقرب إلينا ، دون التاريخ وقائعه ، وأعني به القرون القليلة التي سبقت ظهور المسيح كان للعرب النبطيين مملكة قوية في الجزء الجنوبي من فلسطين وفي شمال الحجاز . ثم كان أن هاجرت قبائل عربية إلى فلسطين حتى تم استعراؤها قبل ظهور الإسلام ، وقامت فيها مملكة الغسانيين . فالزعم الصهيوني حتى لو سلمنا بحقيقته التاريخية لا يعدو أن يكون مطالبة بالأرض باسم حق الفتح الذي مارسه القبائل

العبرانية في عصر سحيق من تاريخ فلسطين
على أن دعوى الصهيونية أصابت تاريخياً وترأ حساساً لدى أكثر
جماهير اليهود تخلفاً . لقد تعلمت تلك الجماهير عن طريق رجال
الدين جيلاً بعد جيل لعدة قرون أن شعب الله المختار قد أغضب الرب . ولهذا
دمر « يهو » ملك إسرائيل وشتت اليهود وفرض عليهم صنوف العذاب
والتنكيل . وكان من أثر هذه التعاليم أن اعتبر كثير من اليهود المتدينين
ما يحل بهم من الاضطهاد وعداً مكتوباً للتكفير عن ذنوب الآباء .
ولكن غضب « يهو » لم يبلغ حد نقض الوعد الذي قطعه على نفسه
ليعقوب . بل إن نسل يعقوب يبقى الشعب المفضل عند الرب ، ولآلام
اليهود نهاية هي الخلاص الذي يتمثل في ظهور مخلص من نسل داود النبي
الملك ، يكون مثله نبياً لبني إسرائيل ، ومجدداً لملك العبرانيين . لقد كذب
يهود فلسطين قبل ألفي عام المسيح وحاربوه . وصهاينة اليوم يسمون
بن جوريون « النبي المسلح » . . . ! إن الحركة الصهيونية تستغل تلك الشحنة
العاطفية التي تراكت عبر القرون وتخلع على قادتها مسوح الأنبياء
المقاتلين . ولكن الخدعة تصبح بشعة مفضوحة حين يتضح أن عدداً من
هؤلاء « المتبئين » لا دينيون لا يؤمنون بشيء . مما جاء بالتوراة ، وإنما
يستغلون العاطفة الدينية لتحقيق أغراض استعمارية دنيوية خالصة شأنهم
شأن كل المستعمرين . ولهذا ليس غريباً أن نرى طائفة كبيرة من اليهود
تعارض دولة إسرائيل على أسس دينية ، لأنها لا ترى فيها تلك السمات
التي نصت عليها التوراة ومع ذلك ، فإن قادة إسرائيل جعلوا منها
دولة « ثيوقراطية » فريدة في القرن العشرين . فأولئك الذين يخاطبون الرأي
العام الأوروبي قائلين إنهم حملة التقدم في منطقة ما زالت تعاني تخلف
العصور الوسطى ، يقيمون دولة تجعل من الدين أساساً لصفة المواطن
فيها ، وتعجز حتى اليوم عن أن تصوغ لنفسها دستوراً لأن أصحاب

النفوذ فيها يرون في كتب السلف الدستور الوحيد المشروع . وحين يثور الخلاف حول اختيار جولدا مائير رئيسة للوزراء يعترض الحزب الديني لأن الكتب المقدسة لم تذكر لإسرائيل ملكة ، وأن ملوك إسرائيل يجب أن يكونوا من الذكور . . . !

ولا يقف استغلال الدين عند هذا الحد . فالصهيونيون المتعصبون يستخرجون من نصوص التوراة التي يدهم ما يبررون به جرائمهم :
 إقامة الدولة الصهيونية على أرض الغير ، وانتزاعها من أصحابها .
 ليس أمراً مشروعاً فحسب بل إنه استجاب له لمشيئة الرب . لقد وعد « يهو »
 بنى إسرائيل بأرض كنعان ، أى بأرض مماوكة لغيرهم ، وقادهم :
 « إلى مدن عظيمة لم تبناها ، وبيوت مملوءة كل خير لم تملأها ، وآبار
 مخفورة لم تحفرها ، وكروم وزيتون لم تفرسها ، وأكلت وشبعت »
 (العهد القديم ، سفر التثنية ، إصحاح ٦ الآية ١١)
 وحين يطردون العرب من أرضهم ، يعتبرون هذا تكليفاً دينياً فرضه
 عليهم « يهو » كما جاء في سفر « الخروج » من العهد القديم :
 « فإني أدفع إلى أيديكم سكان الأرض فتطردهم من أمامك . لا تقطع
 معهم ولا مع آلهتهم عهداً . لا يسكنوا في أرضك لئلا يجعواك
 تخطف »

(سفر الخروج : إصحاح ٢٣ ، الآية ٢٢ و ٢٣)
 فبقاء العرب في أرض سيطرت عليها إسرائيل خطيئة ، والواجب
 الديني في نظر الصهاينة هو طردهم والاستيلاء على ممتلكاتهم .
 أما المطامع التوسعية ، فسندها عندهم وارد في التوراة ، وعداً من
 الرب :

« لنسلك أعطى هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات »
 (سفر التكوين : إصحاح ١٥ ، الآية ١٨)

فهل بعد ذلك من تفسير لحرص الصهاينة على عدم تحديد حدود نهائية لإسرائيل قبل باوغ تلك الحدود الإلهية ، التي باغ بهم التبجح أن صاغوها على جدران الكنيست هدفاً معلناً يلتزم به حكام إسرائيل ؟ ألم ير الإسرائيليون في انتصار يونية سنة ١٩٦٧ تنفيذاً لوعود الرب ، واحتشدت جموعهم في بيت المقدس تمجد « يهو رب الجنود » ؟

على أن استغلال الدين لا يقتصر على التأثير على جماهير اليهود . وإنما يمتد على يد الصهاينة إلى بعض المسيحيين . فمن المعروف أن المذهب البروتستانتي قد تميز بالدعوة إلى دراسة العهد القديم ، وتمثل أحكامه والتأثر بها . ومن ثم تستغل الصهيونية هذه الأوضاع في استدراج عطف البروتستانت على إسرائيل باعتبار أن قيامها وإعادة بناء « الهيكل » بشير بظهور السيد المسيح من جديد . وقد نجحت بالفعل في زيادة العطف على إسرائيل في بريطانيا وأمريكا ، كما أن مراجعة موقف الفاتيكان من مسئولية اليهود عن صلب المسيح تدخل في إطار التقريب من المذاهب المسيحية ، فضلاً عن التأثير المباشر للصهيونية على الكنيسة الكاثوليكية نفسها . وإن كان ذلك لم يمنع إسرائيل من اضطهاد العرب المسيحيين ومن تدنيس الأماكن المقدسة المسيحية في استهتار جامع بكل المقدسات .

التفوق الأوربي

وأخيراً تستخدم الصهيونية السلاح الأيديولوجي التقليدي للاستعمار ألا وهو « التفوق الأوربي » . لقد آمنت أوربا وأمريكا الشمالية لعشرات السنين بأنها موطن المدنية ، وأنها أرقى شعوب العالم ، وأن رسالتها التاريخية هي تحضير البشرية . وما زالت في الغرب دواثر ترى في تحرير السود والصفير وزيادة عددهم خطراً داهماً يهدد المدنية الأوربية وحضارة الإنسان كلها . ويقدم الصهاينة لإسرائيل للغرب على أنها جزء منه ، تتجسد فيها

حضارته في مواجهة العرب . ولهذا نجد القوى اليمينية المتطرفة وأصحاب الاتجاهات الفاشية والعنصرية في أوروبا وأمريكا تتبنى قضية إسرائيل ، وتقف إلى جوارها ضد العرب . بل إننا نجد النازيين السابقين والحدود يتفانون في خدمة إسرائيل ومعاونتها والتجسس لحسابها ، لا تكفيراً عن الجرم أو شعوراً بعقدة الذنب كما يقال في ألمانيا الغربية ، وإنما استمراراً في الموقف العنصري الأصيل . لقد قالت النازية إن اليهود جرثومة تهدد الحضارة الأوروبية لأنهم ليسوا أوروبيين ، بل ساميون أي شريون . وهجوتهم إلى إسرائيل هي بالتالي استجابة لمنطق النازية العنصري . ومعاونة النازيين لهم تأكيد لتخليص أوروبا منهم واستخدام لهم في مواجهة هبة الشرق العربي التحررية . إن العنصريين يلتقون دائماً . وحكام روسيا القيصرية قد أيدوا هرتزل والدعوة الصهيونية . وكبار القادة الصهيونيين كانوا على صلة بهتلر وطغمته . وفيما وراء الدوائر المتعصبة والرجعية ، نجد إسرائيل دائرة واسعة من العطف بين فئات كثيرة ليست بالضرورة ذات موقف رجعي في بلادها ، ولكنها قد ترسب في ضميرها تفوق الغرب وتشجيع كل ما هو أوروبي^(١) . والواقع أن مصاير إسرائيل بيد يهود أوروبيين هم أوروبيون قبل كل شيء ، يقيمون بالفعل دولة مصطنعة هي امتداد لأوروبا في قلب الوطن العربي . وهذا ما يلقي الضوء على رفض هؤلاء أن « يعيشوا كجزء من أهل المنطقة » كما يحلم بعض مثقفي اليسار الأوربي . إنهم مستوطنون أوروبيون لهم عقلية المستوطن التي لا تتصور العلاقة بأهل البلد الأصليين إلا في صورة قهر وطرده وإبادة أو سيطرة واستغلال . وتلتقي عند هؤلاء اليهود الأوربيين . بالذات مجموعة من العقد النفسية والمعتقدات الخاطئة . فهم باعتبارهم أوروبيين يؤمنون إيماناً عميقاً بتفوقهم

(١) لقد أجرت إحدى هيئات قياس الرأي العام استفتاء في فرنسا في نوفمبر ١٩٦٧ اتضح منه أن غالبية الفرنسيين يعتبرون بالفعل إسرائيل دولة غربية .

الأصيل ، لا على العرب وحدهم بل على اليهود الشرقيين . ويشقون ثقة
لا حد لها بتقديمهم التكنواوجى ومعارفهم العلمية . وهم كيهود عانوا من
الاستهانة بشأنهم فى أوربا حريصون على أن يثبتوا للأوربيين امتيازهم
ليس فى العلم أو فى جمع المال فحسب وإنما أيضاً فى المجال العسكرى
وفى سياسة الفتح وقهر الشعوب والسيطرة عليها التى كانت عماد
الإمبراطوريات الأوربية (١) .

(١) وغداة حرب يونية كتب مثقف يهودى فرنسى كبير فى جريدة
« لوموند » الجادة بمجد انتصار إسرائيل ، ويقول ها هم أولئك الذين قال عنهم
النازيون إنهم « أشباه رجال » يتصرفون نصراً لم يسبق له مثيل فى حرب كانت
نسبتهم العددية فيها إلى أعدائهم أقل من واحد إلى عشرين .
فهذا المثقف الذى يؤيد عادة الدعوة إلى السلام ويدين الحرب ويقول
بالمساواة بين الشعوب يفعل فيسلم بالتفوق العنصرى ويجعل الانتصار فى الحرب
أكبر دليل عليه . . . !

دور إسرائيل في خطط الاستعمار

قامت إسرائيل في قلب الوطن العربي كخنجر غرسته يد الصهيونية والاستعمار . وحرصت الصهيونية ، بطبيعتها وبمصلحتها ، على أن تؤكد دائماً أن إسرائيل رأس جسر للغرب ، إنها جزء منه فيما وراء البحر الأبيض المتوسط . فمنذ البداية قال هرتزل : « إن دولة اليهود ستكون حصناً أمامياً للحضارة الأوروبية ضد الهمجية الشرقية » . ومنذ نشأة الدولة الصهيونية وحكامها يقدمون الدليل تلو الدليل على ولائهم لسياسة مؤسسي الحركة الصهيونية . ولكن ما هو موقف الإمبريالية العالمية من إسرائيل ؟ إنه من نافلة القول ذكر ما قدمته الدول الإمبريالية لإسرائيل من مساعدات . ولكن السؤال الذي نثيره هل كانت تلك المساعدات ظاهرة عارضة ، أو سلسلة من الظواهر العارضة ، أملتها في كل مرة ظروف محددة ، واعتبارات تكتيكية ؟ أم أنه على العكس تشكل تلك المساندة جزءاً جوهرياً من استراتيجية الاستعمار في الوطن العربي ؟

الواقع أن المخطط الاستعماري يلتقي في خطوطه الرئيسية مع المخطط الصهيوني بحيث إنهما يتحركان جوهرياً في نفس الاتجاه وبغض النظر عن الخلافات الجزئية . وإدراك هذه الحقيقة إدراكاً عميقاً أمر حيوي لوضع استراتيجية سليمة في النضال ضد إسرائيل . إن موقف الاستعمار من إسرائيل ليس مجرد مصادفة ، ولا هو نابع من العطف على اليهود بعد طول اضطهاد . فالسياسة الدولية لا تحكمها العواطف ولا تسيرها مصادفات ، وإنما هي في التحليل الأخير تعبير عن مصالح محددة .

ولأنه لمن السذاجة بمكان أن نتوهم أن هذا الموقف من صنع الأقليات اليهودية في الدول الاستعمارية . إننا تكلمنا طويلاً عن أهمية دور « الدياسبورا » في دعم إسرائيل . ولكن نفوذ اليهود لا يكفي لتفسير سياسة الدول الكبرى ، لقد قال ماكجورج باندى مستشار كيندى السابق ، ورئيس المكتب الذى شكله جونسون فى يونيو ١٩٦٧ لمتابعة أحداث الشرق الأوسط ، بالحرف الواحد : « إن سياستنا فى تأييد إسرائيل تتبع من مصالحنا القومية ، وليست وليدة تأثير الأمريكين ذوى الأصول اليهودية » . إن مبدأ مساندة إسرائيل إذاً مؤنس على مصالح الاستعمار ذاتها . أما نفوذ اليهود فإنه يلعب دوره فى حجم المساندة وأشكالها وفى تكييف الرأى العام عن طريق أجهزة الإعلام والنشر وفى تنظيم المساعدات غير الحكومية . . . إلخ .

وإن نظرة لصلة الاستعمار بالوطن العربى لتبرز على الفور الدور الذى تلعبه إسرائيل فى مخططاته .

إسرائيل تجسيد للوجود الاستعمارى

ويل للأمم التى لا تستفيد دروساً من تاريخها ! وإن لنا تاريخاً مع الاستعمار يجب أن نعرفه لا على مستوى الوقائع المتتابعة - والأحداث المتعاقبة فحسب ، وإنما على مستوى المغزى العميق والدلالة البعيدة . ولنترك جانباً أول محاولة لأوروبا الغربية للاستيلاء على الشرق العربى ، وهى الحروب الصليبية ، حتى لا تغوص فى تاريخ بعيد نسبياً . ولنقتصر الكلام على ما اصطلح على تسميته « التاريخ الحديث » . لقد حاولت أوروبا غداة الثورة الفرنسية الكبرى الاستيلاء على الشرق العربى من جديد . وجاء نابليون إلى القاهرة ثم حاول احتلال فلسطين . واصطدمت المحاولة بمقاومة عنيفة من الشعب المصرى جعلت بقاء قوات الحملة الفرنسية

في مصر ججها متصلا . ثم اصطدمت بالصراع مع بريطانيا التي اتخذت عندئذ موقف مساندة السلطان العثماني . وكانت الحملة الفرنسية حدثاً فريداً في تاريخ الاستعمار . لقد فتحت أعين المصريين على التقدم الأوربي وقدمت لهم صوراً منه ، ولكنها لم تنجح في إرساء حكم استعماري يعطل أخذ المصريين بسبيل التقدم . ولهذا هب الشعب المصري بقيادة محمد علي فقضى على الإقطاع المملوكي وطور الزراعة وأنشأ الصناعات الحديثة ، وانفتح ثقافياً على أوربا عن طريق الخبراء والبعثات . وحين حاولت بريطانيا أن تحل محل فرنسا متعلة بتأييد بعض المماليك ضد محمد علي هزمت حملتها في رشيد هزيمة قضت على المحاولة في مهدها . وكان يمكن لمصر أن تعرف تطوراً كالذي عرفته اليابان . ولكن الاستعمار الأوربي كان بالمرصاد . فتكاثفت دول أوربا ، على ما بينها من خلافات ، لتضرب الجيش المصري . ونجحت بالفعل في وقف التقدم . ولا تبين للشعب المصري أن خلفاء محمد علي لم يكونوا في مستوى المسؤولية ثار بقيادة واحد من أبنائه ، أحمد عرابي ، ليؤكد وضع مصر الخاص في ظل الخلافة ، ويؤكد الديمقراطية والتطور . وكان أن تدخل الإنجليز واحتلوا مصر بحجة مساندة عرش الخديو . ولكنهم لم يجرؤوا على تحويلها إلى مستعمرة أو حتى فرض الحماية عليها ، وإنما أكدوا أن احتلالهم مؤقت هدفه تثبيت العرش وحماية مصالح الأجانب . وظلت بقية بلاد الشرق العربي بعيدة عن الاستعمار فما عدا عدن وساحل الخليج العربي .

وكان على الاستعمار الأوربي أن يحسم خلافاته بصورة أو بأخرى ، وأن يصني إمبراطورية آل عثمان لكي يحتل الشرق العربي . وقد تم ذلك في إطار الحرب العالمية الأولى حين نجح التحالف البريطاني الفرنسي في هزيمة ألمانيا والقضاء على « الدولة العلية » . ولكن احتلال الشرق العربي لم يكن قضية سهلة . فالثورة العربية تأججت خلال الحرب تحت شعار

إنشاء دولة عربية مستقلة . ومصر لم تقبل الحماية البريطانية التي فرضت عليها سنة ١٩١٤ وكانت تنتظر نهاية الحرب لتطالب باستقلالها كاملاً في وحدة مع السودان . كما أن الثورة الروسية اندلعت قبل نهاية الحرب : وظهرت في عالم الوجود أول دولة اشتراكية تعلن حق الشعوب في الحرية وتفضح المعاهدات السرية وتتنازل عما كانت تلك المعاهدات قد خصتها به من أسلاب . ولذلك عملت بريطانيا على الالتفاف حول القيادة الإقطاعية للثورة العربية والتظاهر بمساندتها . وفي الوقت الذي كان فيه ممثلها ماكماهون يبذل الوعود للشريف حسين وأولاده ، كانت حكومة لندن توقع مع فرنسا معاهدة إسايكس - بيكو لاقتسام أرض الشام . وليس من قبيل المصادفة أن يعاصر صدور وعد بلفور المعاهدة المذكورة من ناحية والوعود المبذولة للشريف حسين من ناحية أخرى . إن الاستعمار البريطاني بالذات كان يدرك صعوبة الاستقرار في الأرض العربية ، ويخشى الثورات المتصلة بها ، ولذلك تبني المشروع الاستيطاني الصهيوني في أرض فلسطين ليخلق كياناً أورياً في قلب الوطن العربي يكون وجوده في الأجل القصير ركيزة تبرر البقاء البريطاني بحجة الصراع بين عرب فلسطين واليهود ، بعد أن أخفق الاستعمار في الاستناد إلى العرب المسيحيين في دعوى « حماية الأقليات » . إن بريطانيا منحت نفسها بوعدها من أحد وزرائها لحايم وايزمان حجة لاحتلال فلسطين تستخدم على حسب الأحوال ضد العرب الذين يريدون دولة عربية واحدة ، وضد الفرنسيين الطامعين في أرض الشام . وبالفعل آلت فلسطين لبريطانيا في حين نالت فرنسا سورية ولبنان . وتضمن صك الانتداب الذي أصدرته عصبة الأمم لبريطانيا على فلسطين تكليفها بتنفيذ وعد (بلفور) ، وبذلك أصبح بقاء الإنجليز ليس متوقفاً فقط على وصول الفلسطينيين إلى مستوى الاستقلال وإنما كذلك بتحقيق الوطن القوي لليهود . أما في الأمد

الطويل فإن تطور الوجود الصهيوني يلقى عبثاً ضخماً على حركة التحرر العربية ويضمن بقاء الغرب الأوربي في صورة رأس جسر ، حتى ولو أرغم البريطانيون على الانسحاب . وأيدت أحداث ما بعد الحرب هذا الاتجاه . فبريطانيا وفرنسا لم تنجحا في تحويل الشرق العربي إلى مستعمرات وكان أقصى ما حصلتا عليه هو « انتداب » من عصبة الأمم ، من الفئة الأولى ، يلزمهما بمساعدة تلك الشعوب على حكم نفسها بنفسها حتى تصل إلى الاستقلال . ومع ذلك فقد اندلعت الثورة في مصر وسورية وفلسطين والعراق . بل امتدت إلى المغرب العربي . وبخليط من إجراءات القمع والتنازلات نجحت الدولتان الاستعماريتان في تثبيت سيطرتهما . ولكن الثلاثينات عرفت الهبات الوطنية من جديد في العراق ومصر وسورية وفلسطين حيث وصلت الأمور إلى مستوى الكفاح المسلح . وهكذا كان طبعياً أن تعمل بريطانيا ، وتأييدها فرنسا ، وتباركها عصبة الأمم على تسير هجرة اليهود إلى فلسطين ، وتعترف بالوكالة اليهودية ممثلاً لهم ، وتترك لهم في مستعمراتهم وفي مدينتهم سلطات واسعة لم يكن لها مثل في المدن والقرى العربية الخالصة . وتستر الحكم البريطاني على التدريب العسكري في المستعمرات اليهودية ، وعلى تكوين تشكيلات عسكرية باسم وحدات الدفاع الذاتي . وفي سنوات الحرب العالمية الثانية تجمع مزيد من اليهود في المنطقة . وكان قادة الصهيونية كثيراً ما يقيمون في القاهرة حيث عمل أبا إيبان كضابط بالمخابرات البريطانية تحت اسم « الماجور إيفانز » . وأصبح لفلسطين وضع خاص في الخطط البريطانية ، ولهودها دور هام في اقتصاديات المنطقة ، وانضم عدد كبير من شباب اليهود إلى الجيش الثامن البريطاني ، ثم تشكلت منهم وحدات متميزة كانت نواة « الهاجاناه » .

وكانت هزيمة الفاشية العالمية في الحرب العالمية الثانية نذيراً للاستعمار

بتفجير حركة التحرر الوطني في مختلف أنحاء ما يسمى اليوم العالم الثالث ، وعلى مستوى لم يسبق له مثيل . وكان أن اشتعلت الثورة في أرض العرب التي لم تخدم نيرانها فيها تماماً طوال فترة ما بين الحربين . وبالفعل اندلعت الثورة في الجزائر سنة ١٩٤٥ حيث قوبلت بقمع دموي رهيب . ثم التهب الموقف في سورية ولبنان واضطرت فرنسا للانسحاب واكتسب البلدان استقلالهما كاملاً . وشهد عام ١٩٤٦ مداً ثورياً عارماً على ضفاف النيل . ورفض الشعب المصري محاولة التفاهم مع بريطانيا التي تمثلت في مشروع معاهدة صدقي - بيفن . وفي العراق أسقط الشعب مشروع معاهدة مماثل عرف باسم بيفن - جبر . بدا الوطن العربي ، وبصفة خاصة الشرق العربي ، كالبركان لا تهدأ ناره في موقع حتى تنهض في موقع آخر . وأدرك الاستعمار أن قبضته المباشرة لا بد أن تنفك ، وأن قواته المحتلة محكوم عليها بالرحيل في أجل غير بعيد . وفي هذه الظروف تبنى الاستعمار مشروع تقسيم فلسطين وإنشاء دولة يهودية على أرض العرب . وكان هذا الموقف جديداً ، يخالف كل وعود الدول الغربية . فبريطانيا نصت صراحة في وعد بلفور على « ألا يمس إنشاء الوطن القومي لليهود » بحقوق عرب فلسطين ، وكانت تحاول عقب الحرب مباشرة كبح جماح المطامع الصهيونية المغالية وترفض أى تفكير عن التقسيم لاستحالة عملياً نظراً لنداخل المناطق ذات الأغلبية اليهودية في المناطق ذات الأغلبية العربية ، ثم فجأة تحوالت إلى تأييد التقسيم . والولايات المتحدة كانت قد قطعت عهداً على لسان روزفلت أثناء وجوده بالقاهرة بألا توافق على أى حل فيه إهداز لحقوق عرب فلسطين ، ومع ذلك تبنت مشروع التقسيم . ولا يمكن فصل هذا الموقف الجديد عن تطور حركة التحرر العربي وما كانت تبشر به من انتصارات . لقد بدا مشروع الدولة للصهيونية التجسيد الحى للوجود الغربي الاستعماري في وسط منطقة تعج

بالثورة الوطنية . ومن ثم كان حرص الغرب الاستعماري على قيام إسرائيل ثم دعمها . ولم تقنع الدول الاستعمارية بالتصويت على قرار الأمم المتحدة ، بل أصدرت سنة ١٩٥٠ التصريح الثلاثي الذي أعلنت به أنها تضمن سلامة إسرائيل . ولكن المشكلة أصبحت فيما بعد ، أن إسرائيل هي التي اعتدت بحيث أصبح من المتعذر الاستناد إلى التصريح الثلاثي وتعين البحث عن صيغ أخرى لمساندة إسرائيل .

وكان مجرى الأحداث في ربع القرن الذي انقضى منذ نهاية الحرب العالمية الأولى في اتجاه المزيد من الانتصارات لحركة التحرر العربي ، والمزيد من التصفية لقواعد الاستعمار في مصر والعراق والأرن والجزائر واليمن الجنوبي . وظهرت في الوطن العربي دول متحررة ترفض الأحلاف الاستعمارية وكل أشكال الارتباط بالاستعمار وترفع راية الحياذ الإيجابي . ثم أخذت الثورة الوطنية في عدد من البلاد تكتسب آذاقاً اجتماعية وتستهدف التحول الاشتراكي . وكان رد الاستعمار المزيد من الدعم لإسرائيل . وتعاونت بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية والولايات المتحدة على تزويد إسرائيل بكل ما تحتاج إليه في سخاء لا يكفي لتفسيره نفوذ الصهيونية في تلك البلاد ، وإنما يفسره أساساً إحساس الدول الاستعمارية بأنها تدافع عن قضية تمسها بشكل مباشر ، وبأنها تصون مصالح للاستعمار الغربي أو « للعالم الحر » كما يقولون .

الإنكشارية الجديدة

ولكن الوجود الإسرائيلي قد أثبت أنه قادر على أداء خدمات جليلة للاستعمار تفوق مجرد السيطرة على جزء من الوطن العربي ، تعزل مصر عن أقطار الشام والعراق ، وتقطع الطريق البري إلى شبه الجزيرة العربية . فالكفاءة العسكرية الإسرائيلية أضفت بعداً جديداً على دورها في

المنطقة ، بعداً يستحق من الاستعمار كل تقدير وتحصل في مقابله الدولة الصهيونية على المزيد من المساندة الاستعمارية . لقد رشحتها تلك الكفاءة لأن تكون كلاب الحراسة الثمن الذي يحى مصالح الاستعمار . ففي كل فترة مد لحركة الثورة العربية ، كانت إسرائيل تتحرك لتضرب جاراتها العربية محاولة تعطيل التقدم .

فالحرب التي ولدت منها إسرائيل ، والتي أخذت الصهيونية المبادرة في إشعالها - باحتلالها يافا وعكا وغيرها من المناطق التي كانت في قرار التقسيم جزءاً من الدولة العربية الفلسطينية - قبل ١٥ مايو، الموعد المحدد لتنفيذ القرار المذكور ، لم تكن تعنى بالنسبة للعرب فقدان المزيد من أرض فلسطين فحسب ، بل إنها كانت فرصة ذهبية للاستعمار والرجعية العربية لضرب الحركة الوطنية واعتقال وقتل العناصر الثورية ، وإشاعة الإرهاب البوليسى لشل الحركة الوطنية بغية فرض شكل جديد من أشكال الارتباط بالاستعمار . لقد كانت تلك الحرب نكسة كبرى للعمل الوطنى ، كسرت موجة الثورة العارمة التي هزت أرجاء الوطن العربى من قسطنطينية إلى بغداد ، نكسة لم تخرج منها إلا بعد أربع سنوات عندما انتصرت في مصر ثورة يولية ١٩٥٢ .

وفي مستهل عام ١٩٥٥ ، حين رفضت حكومة مصر مشروع حلف بغداد ، وخرجت تقاومه على المستوى العربى وتطرح في مواجهة الحلف الاستعمارى فكرة الحلف العربى الخالص ، تقدم الجيش الإسرائيلى لاجتلال المنطقة المتروعة السلاح على طول الحدود المصرية الإسرائيلية واعتدى على تلك الحدود . وحين أرادت القاهرة أن تدعم قدراتها الدفاعية ضد العدوان الإسرائيلى بشراء السلاح من الولايات المتحدة الأمريكية (وهى لم تكن عضواً في حلف بغداد) ماطلت واشنطن ثم رفضت مؤكدة أن الوسيلة الوحيدة للحصول على السلاح الأمريكى هى الانضمام إلى حلف بغداد . ولكن هذا الرفض لم يزد مصر إلا إصراراً على

موقفها الاستقلالى . واشترك جمال عبد الناصر بدور بارز فى مؤتمر باندونج الذى كان نقطة البداية فى تصفية الاستعمار القديم . ثم أقدم على خطوة جريئة فى تحرير سياسة مصر الخارجية ، فاشتري السلاح من الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا . وما كاد خبر هذه الصفقة يعرف فى خريف عام ١٩٥٥ ، حتى قامت إسرائيل بعدوان جديد على الحدود المصرية فى نوفمبر من نفس السنة . بل لقد باغ التبجح بالصهاينة حداً بعيداً . فحين هب الشعب الأردنى ليحبط محاولة ضم الأردن إلى حلف بغداد ، وبدأ العرش الهاشمى مهدداً ، أعلنت جولدا مائير . وهى آنذاك وزيرة الخارجية فى تل أبيب ، إن إسرائيل تعتبر أى تغيير سياسى فى الأردن سبباً يبرر الحرب *Casus belli* !

وفى سنة ١٩٥٦ ثبتت الثورة الجزائرية أقدامها ، وبدأ الكفاح المسلح يأخذ طابع الحرب الشعبية الشاملة بمساندة من الدول العربية وفى مقدمتها مصر . وأصبح الاعتقاد السائد لدى بعض الدوائر الفرنسية أن إسقاط النظام الحاكم فى مصر يمكن أن يكون ضربة قاضية للثورة الجزائرية . وفى الوقت نفسه لجأت أمريكا وبريطانيا للضغط الاقتصادى على مصر بسحب عرض تمويل السد العالى ، وبإلزام البنك الدولى بالرجوع عن اتفاقه مع القاهرة على الإسهام فى هذا المشروع الكبير . ومرة أخرى لم ينحن عبد الناصر ، بل بدأ إجراءات التحرر الاقتصادى بتأميم شركة قناة السويس . واثارت تائراً الاستعمار الأوروبى . فهذه شركة احتكارية عالمية تؤمم ، ويخلق تأميمها سابقة خطيرة . ومصر تجد فى موقفها تأييداً شاملاً على مستوى الوطن العربى كله ، وكسب معركة التأميم بشكل دفعة جبارة لحركة التحرر العربى . ومن ثم كانت المؤامرة التعيسة . لقد تقدمت حكومة بن جوريون تعرض خدماتها . والتقى رؤساء وزارات بريطانيا وفرنسا وإسرائيل كالمتآمرين فى ظل سرية مطلقة لبدء حملة عسكرية ضد مصر وشعبها

المناضل . وبدأت خيوط المؤامرة بعدوان إسرائيل . فافتحمت القوات الإسرائيلية في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ حدود مصر بحجة وجود نشاط للمقاومة الفلسطينية ، وتقدمت صوب قناة السويس تحميها طائرات فرنسية وإنجليزية . وفي اليوم التالي تعللت بريطانيا وفرنسا بأن الحرب تهدد الملاحة في قناة السويس لتوجه إنذاراً لمصر بالانسحاب غربي القناة وترك شاطئها لتحتلها قوات فرنسية إنجليزية . ولم تكن مصر تملك إلا رفض الإنذار . فتم الغزو التعيس في بور سعيد .

وفي سنة ١٩٦٧ جاء العدوان الإسرائيلي بعد أن افتضحت مؤامرة الإخوان المسلمين في القاهرة ، وصمدت الجمهورية العربية المتحدة أمام الضغوط الأمريكية التي تمثلت بنوع خاص في رفض بيع القمح الأمريكي وفقاً لشروط قانون فائض المحصولات الزراعية الأمريكي (والمعروف بالقانون رقم ٤٨٠) ، وبعد أن خاض الحكم التقدمي في سورية معركة هامة ضد الاحتكارات البترولية لاسترداد حقوق الشعب السوري في الرسوم المفروضة على خطوط أنابيب البترول . كما نجح في مقاومة تحركات الرجعية محاولة الانقلاب الخطيرة التي افتضحت في سبتمبر عام ١٩٦٦ . وبدأت الثورة اليمنية قادرة على الصمود ، في حين انتصرت الثورة المسلحة في اليمن الجنوبي بآفاقها التقدمية الواضحة . وهكذا اقتربت حركة الثورة العربية من منطقة الخليج أغنى مستودع عالمي للبترول . وبدأ التقارب واضحاً بين الدول العربية التقدمية . وعندئذ كان لا بد من عدوان خارجي . ولم يكن من السهل أن تتصدى أمريكا بنفسها لهذه العملية نظراً لتورطها في فيتنام ولعلاقات القوى على الصعيد العالمي . وتقدمت إسرائيل لتتولى المهمة القذرة . حقاً إن إسرائيل كان لديها ، كما أوضحنا ، الأسباب الخاصة التي تحملها على العدوان . وقد قال أبا ايان في محاضرة له في أمريكا في يولية ١٩٦٥ بالحرف الواحد : « إنه ليس من المستبعد أن نرى

الدول العربية غداً تطالب بالعودة إلى حدود ١٩٦٦ ، أو ١٩٦٧ كما تطالب اليوم بالعودة إلى حدود ١٩٤٧ . ولكن التوقيت للعدوان جعل منه في الوقت نفسه خدمة كبرى للاستعمار العالمي ، وبصفة خاصة للاستعمار الأمريكي . وهذا الدور الذي تلعبه إسرائيل في الشرق الأوسط يكسبها أهمية خاصة في نظر واشنطن . فأمريكا التي تريد أن تقوم على نطاق العالم كله بدور الشرطي في حماية مصالح الاستعمار وضرب حركات التحرر تحلم بوجود عدد من الدول تعتمد على مساعدات أمريكا الاقتصادية والعسكرية والسياسية وتتولى عنها عبء الصدام مع قوى التحرر . تلك الفكرة التي عبر عنها الجنرال ماك آرثر سنة ١٩٥٠ بصيغة « لنجعل الآسيويين يقاتلون الآسيويين » . ولكن هذه الفكرة لم تنجح إلا في إسرائيل . ففي فيتنام لم تقف الحكومات العميلة على قدميها واضطر الجيش الأمريكي للتدخل على نطاق واسع . وفي سان دومينجو تدخلت مشاة البحرية الأمريكية . وفي كوبا آلت عملية « خليج الخنازير » التي كانت تعتمد على الكوبيين في المنى إلى إخفاق ذريع . وفي كوريا الجنوبية وفيتنام الجنوبية وغيرهما من الدول الخاضعة للنفوذ الأمريكي سحق عظم على واشنطن وسياستها وعلى الحكومات العميلة التي تقيمها . أما إسرائيل فهي الدولة الوحيدة التي ترحب بالمساعدات الأمريكية ويغمرها العرفان بالجميل الأمريكي . وبها نظام حكم قوى ومستقر . ولها جيش ضخم يستحق وقفة قصيرة . لقد كتب معلق فرنسي من إذاعة « أوروبا رقم ١ » أن الجيش الإسرائيلي أكثر جيوش العالم ديموقراطية لأن كل الشعب الإسرائيلي في الجيش . والواقع عكس ذلك تماماً ، وهو أن الجيش يسيطر على كل شيء في حياة البلاد . إن إسرائيل بأكلها معسكر حربي كبير . ويبدأ تدريب الإسرائيليين من الجنسين على السلاح منذ الطفولة . وينشأ الشباب على العدوان وتمجيد العنف والتعلق بالسلاح . وكل من هم في سن

التجنيد جنود في الجيش العامل يرتدون ثياب الميدان بصفة دورية ويعيشون على صلة دائمة بالسلاح . مما يخلق جواً عسكرياً عاماً تمحى فيه الفروق بين العسكريين والمدنيين وتسود روح القتال وحب السلاح الشعب بأكمله . ووزارة الدفاع الإسرائيلية تسيطر مباشرة على عدد كبير من الأجهزة والهيئات التي تبدو لأول وهلة وكأنها لا شأن لها بالجيش مثل مزارع النقب ومزارع الحدود بصفة عامة . وشركة طيران « العال » . إلخ . والمؤسسة العسكرية تهيمن في الواقع على الحياة السياسية في البلاد . وتلك المؤسسة يسعدها أن تلعب دور « الإنكشارية » في خدمة الاستعمار . وواشنطن من ناحيتها مستعدة لأن تدفع الثمن إن يكفل لها حماية مصالحها في البلاد العربية وفي مقدمتها البرول ، ويعفيها من التورط المباشر بما يسببه لها من تعقيدات دولية تنشأ عن المساس بتوازن قوى عالمي غاية في الدقة ، ومن مشكلات داخلية تولد عن مقتل المجندين الأمريكيين في حروب استعمارية .

الهدف الاستراتيجي للغرب الاستعماري

وفيما وراء المصالح المادية الملموسة لهذه الدولة الاستعمارية أو تلك . يلوح الهدف الاستراتيجي للغرب الاستعماري ، ألا وهو الحيلولة دون الثورة العربية ودون تحقيق وحدة الأمة العربية في دولة متحررة ، ديمقراطية وتقدمية . إن الغرب يرى في إسرائيل جزءاً منه زرعه زرعاً في قلب الوطن العربي ليقسم الأرض العربية ، ويكون ركيزة أمامية تحد من انطلاق الثورة العربية وتستنزف الكثير من مواردها . إن الجحوش الذي صاحب العدوان الإسرائيلي في الغرب كان جو « حرب صليبية » يعيد إلى الأذهان أيام بربروسة وقلب الأسد واويس التاسع . إننا كثيراً ما ننسى حقيقة الصدام الحضاري بين الغرب والوطن العربي . إن دعاة الحضارة الغربية يرون أنها الحضارة الأسمى (أو الحضارة الوحيدة الجديرة بهذا الاسم ، ولدت في)

اليونان ، وانتصرت وانتشرت على يد الرومان ، ثم تفجرت يناييعها من جديد بعد ظلمات العصور الوسطى في أوروبا الغربية ، ثم بلغت أوجها اليوم في الولايات المتحدة الأمريكية . ولكن بلادنا هي التكريب الصارخ لهذا التبسيط العنصرى لتاريخ الحضارة البشرية . لقد كان فى وسع الغرب أن يتجاهل الصين والهند - على عراقة الحضارة فيهما - نظراً لبعدهما ولتاثيرهما المحدود فى تطور بقية البشرية . أما بلادنا فهى على الساحل المقابل من البحر المتوسط . وفيها ولدت أقدم الحضارات على ضفاف النيل والفرات وفى شمالى سورية وجنوبى جزيرة العرب .

وحين سيطرت أوربا الرومانية على هذه المنطقة لم تستطع أن تغير من وجهها ، ولا أن تطمس حضارتها أو تصبغها بصبغة الرومان . بل إن المسيحية التى ظهرت فى أرض فلسطين هى التى غزت الإمبراطورية وقوضت دعائم حضارتها القائمة على الرق . وحين صادرت الدولة الرومانية دين الناصرة وبيت لحم لحسابها ، وحاولت استغلاله فى دعم سيطرتها ، قاومها مسيحيو الشرق ، وفى مقدمتهم أقباط مصر .

ثم ظهر الإسلام نوراً وقوة فتحررت الأرض ، وقامت دولة كبرى ذات حضارة زاهرة ، رفضت التعصب العنصرى والدينى ، وعرفت من التسامح ما لم يسبقها إليه أحد ، تمثأت ما سبقها من حضارات ، وأخرجت للبشرية أعلاماً فى الفكر والفلسفة والعلوم . وحين أخذ التفكك يدب فى الدولة العربية الإسلامية ، سارعت أوربا لغزو الشرق العربى مسترة وراء الصليب . وغلب العرب فى مواقع كثيرة ، ولكنهم نجحوا فى النهاية فى رد الصليبيين على أعقابهم مدحورين . وانهارت مملكة أورشليم التى أقامها الصليبيون بعد أن عاشت قرابة المائة العام ، ولحقت بها إمارة أنطاكية ، وتظهرت أرض العرب من الغزاة الأجانب . وتعاون المسيحيون العرب مع المسلمين فى النضال من أجل هذا التحرر .

ولم تنس أوروبا الخزيمة ولا فقدت الطمع . وحين دخل المارشال ألاننى القدس فى نهاية الحرب العالمية الأولى : كانت أولى كلماته : « الآن قد وضعنا حداً للحرب الصليبية » . ولكن بلادنا كانت فى العصر الحديث آخر بلاد وقعت فى قبضة الاستعمار الغربى . وكانت أول بلاد تمردت عليه وتخلصت منه . وهى من البلاد النادرة التى لم يستطع أن يغير من شخصيتها القومية : أو يقتلع لغتها : أو يضع معالم حضارتها . إن مئات الألوف من الفرنسيين يؤيدون إسرائيل ، لا حباً فى اليهود ، ولكن لأنهم لا يغتفرون للعرب تأميم قناة السويس أو تحرير الجزائر . والبريطانيون يعادون العرب لأنهم طردوا من الشرق العربى كله . وكل الأمريكين الذين تشبعوا بفلسفة تفوق أسلوب الحياة الأمريكى ورسالة الولايات المتحدة فى حماية « العالم الحر » وحضارته يرون فى حركة التحرر العربى عملاً شيطانياً ، مثل وجود المعسكر الاشتراكى ، يهدد حضارة الرجل الأبيض وسيادته ويحمل فى طياته احتمالات تأميم البترول .

إن نجاح الثورة العربية يعنى قيام دولة كبرى ، لها من عدد السكان واتساع الرقعة والموقع الجغرافى وغنى الموارد والتراث الحضارى ما يجعلها قادرة ، برغم ما تعاني من تخلف فى الحاضر ، على أن تتبوأ فى السياسة العالمية مركزاً مرموقاً ، وأن تقطع فى طريق التقدم شوطاً بعيداً فى زمن قصير . وتجربة الصين الشعبية ، التى دخلت عصر الذرة بعد أقل من عشرين عاماً من انتصار ثورتها ، دليل ساطع على القدرات الكامنة لدى الشعوب الكثيرة العدد العريقة الحضارة . والغرب الاستعمارى يدرك هذا كله . ولذلك فهو لا يألو جهداً فى التربص بحركة التحرر العربى ، ويستخدم كل ما تحتويه ترسانته من أسلحة الاستعمار قديمه وجديده : لينال منها داخلياً وخارجياً : يستنزف قواها ومواردها ، ويفرق صفوفها ، ويحاول النيل من عزيمتها . وإسرائيل هى القطعة المختارة فى لعبة الاستعمار الآثمة .



ألم الحاضر وأمل المستقبل . . .

استراتيجية للنضال العربي

سراب الواقعية

لقد كشفت الصفحات السابقة عن حقيقة التحدى المروع الذى تواجهه الأمة العربية . فإسرائيل عدوان مستمر على شعب فلسطين تحرمه أرضه ووجوده الوطنى المستقل . وهى حالياً قد اعتدت على الدول العربية الثلاث : مصر وسوريا والأردن ، واحتلت أجزاء هامة من أراضيها ترفض الانسحاب منها ولا تراجع أمام المطالبة الصريحة بضمها نهائياً وقيام دولة « إسرائيل الكبرى » كما قال ليفى أشكول . وهى مستقبلاً خطر توسعى يهدد كل الشعوب العربية بالعدوان أو بالسيطرة الاقتصادية سواء فى ذلك عرب الشرق وعرب الغرب . وكل تلك المخططات الصهيونية تندرج فى التحليل الأخير فى إطار مخططات الإمبريالية العالمية ضد الوطن العربى ، وتشكل دأخلها جزءاً متميزاً بأطماعه الخاصة وقدراته الذاتية .

وفى ضوء هذا الفهم لأبعاد التحدى الصهيونى الإمبريالى ينكشف سراب الواقعية أياً كان اللون الذى تظهر به . لقد وجد بين ظهرانينا من توهموا أن الاستعمار يحاربنا لأننا نقف موقف الحياد الإيجابى ولأننا قررنا هجر طريق الرأسمالية وتبنينا الاشتراكية هدفاً لمجتمعنا . ولكن العدوان الإسرائيلى على مطار بيروت وضع حداً ، أو ينبغى أن يضع حداً ، لكل تفكير « واقعى » من هذا النوع . فلبنان بلد رأسالى بعيد كل البعد عن أى اتجاه نحو تدخل الدولة . وعلاقة لبنان بالدول الغربية ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة ، علاقات طيبة للغاية .

وبيروت هي المقر الرئيسي للمصالح الأمريكية في المنطقة . ومع ذلك فإن هذا كله لم يحل دون العدوان الاسرائيلي . ولم تفد العلاقات الطيبة بالدول الغربية لبنان شيئاً . ولم يحصل القطر الشقيق إلا على قرار من مجلس الأمن بإدانة العدوان . أما تحرك فرنسا الذي تمثل في حظر تصدير الأسلحة وقطع الغيار العسكرية إلى إسرائيل . فليس مرجعه الوحيد ما تحرص عليه باريس تقليدياً من علاقة خاصة بلبنان : وإنما هو في المقام الأول امتداد للسياسة التي اختطتها حكومة ديغول منذ يونية ١٩٦٧ إزاء النزاع العربي الإسرائيلي ، والتي سنعود لتحليل أسبابها بعد قليل .

والدول العربية المنتجة للبرول تقع في وهم خطير إذا ظنت أن مصالح الاستعمار البترولية تقيا ضد مطامع إسرائيل . فالبرول نفسه هدف يسيل له لعاب الصهيونية .. والاحتكارات البترولية مفتوحة للنفوذ الصهيوني شأنها في ذلك شأن كل الاحتكارات العالمية . ومن السذاجة بمكان أن نكتفي بقبول الشركات العاملة في أرضنا مبدأ عدم إرسال موظفين يهود للعمل في بلادنا ، ونعتقد أننا بذلك نضع حداً للنفوذ الصهيوني فيها . فكلنا نعرف مدى القوة المالية لكبار الرأسماليين اليهود في الولايات المتحدة ودورهم الكبير في الاحتكارات الكبرى . فكيف يتأتى بعد ذلك الاعتقاد بأن احتكارات البرول بمنأى عن ذلك ؟ إن الاحتكارات البترولية الأمريكية بالذات يسعدها أن تشارك إسرائيل ، وأن تعتمد على الخبرات الفنية التي توجد بها في أعمال التنقيب والاستخراج . كما أنه يكون من المريح لها أن تركز عمليات تكرير البرول وتصنيعه في حيفا وغيرها من موانئ إسرائيل لتصدر لأوروبا منتجات بترولية بدل تصدير البرول الخام . فزيادة نسبة التصنيع تعني زيادة الأرباح ، ونقل المنتجات البترولية أقل تكلفة من نقل البرول الخام .

ومن بين المثقفين من يتأثر بحديث فريق من مثقفي اليسار الأوربي .

فتراهم يسلمون بأن سياسة العداء لإسرائيل تمهد الطريق لوثوب العسكريين إلى السلطة في البلاد العربية ، وتهدد الحريات الديمقراطية ، وتحمل الاقتصاد القوى أعباء تسليح جسيمة تقتطع من الاستثمارات اللازمة للتنمية الاقتصادية . ويسوقهم هذا التفكير إلى توهم أن نظرة واقعية للأمور يمكن أن تحدد من الخسائر . وأن التسليم بفقدان جزء من الوطن العربي والانصراف إلى تطوير أوضاع البلاد العربية الأخرى يكون أجدى للشعوب العربية .

وموطن الزلل في هذا الاستدلال هو افتراض أن إسرائيل يمكن أن تقنع بالوضع الذي كان قائماً قبل حرب يونية ، مع أننا قد أوضحنا فيما سبق كيف أن إسرائيل محكوم عليها بالتوسع والسعى للسيطرة الاقتصادية . أن مثل هذا النوع من الواقعية لا يعنى فقط التخلي عن شعب فلسطين الشقيق ، ولكنه فوق ذلك يفقدنا اليقظة ضد مخططات العدوان الصهيونى الإمبريالى . إننا لا نملك أن نسالم إسرائيل ، لأن السلام الذى تريده إسرائيل ، كالسلام الاستعمارى ، لا معنى له إلا السيطرة من جانبها والخضوع المتزايد من جانبنا . إننا لم نناضل منذ عشرات السنين ضد الاستعمار الأوربى لنترك استقلالنا السياسى والاقتصادى لقمة سائغة لحفنة من الصهاينة وساداتهم المستعمرين . وعبثاً يقال إن السياسة العربية تستعدى إسرائيل وتحملها على العدوان حملاً يهددها المستمر للوجود الإسرائيلى . فعوامل العدوان والتوسع كامنة في طبيعة إسرائيل . ونقد السياسة العربية السلم يتمثل في أنها تفيد الدعاية الصهيونية وتمكنها من قلب الأوضاع في نظر الرأى العام العالمى فيبدو المعتدى الحقيقى في ثوب الحمل الوديع المهدد بالإبادة ، في حين يظهر المعتدى عليهم في صورة الجبار الأثيم الذى يبيد الحرث والنسل ويقتل النساء والأطفال . إن إسرائيل يصدق عليها المثل الصينى : « إنك لا تستفز النمر ، لأنه مستفز بطبعه » . ولا ينبغى أن ينال منا ما يقال لنا عن سياسة التعايش السلمى . لأنه

لا تعايش سامي بين المعتدى والمعتدى عليه . أو بين الاستعمار والشعب الذي يثور ضده . وإنما التعايش السامي والمنافسة السلمية تكون بين النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي المستقر كل منهما في عدد من الدول المستقلة ذات السيادة . كذلك يحاو لبعض المثقفين الأوربيين أن يلعبوا دور « حمامة السلام » على الأقل في أوساط المثقفين . ويطيأون الحديث عن أهمية تسوية الخلافات بالطرق السلمية ، ويدكرون « روح طشقند » التي حالت دون الصدام المساح بين الهند وباكستان . والقياس هنا مع الفارق الكبير . فالمشكلة في الشرق الأوسط ليست صراعاً محلياً على الحدود بين دولتين مستقلتين ، وإنما هي مشكلة انتزاع أرض من أهلها وحرمانهم من الوجود الوطني ليقوم محله وجود استعماري غريب يهدد أمن البلاد العربية واستقلالها . ولنا أن نتساءل : فم هذا الكلام الكثير عن التسليح وأضراره بالتنمية الاقتصادية ؟ ولماذا لا يستغرب أحد أن تنفق بلاد محايدة لم يمس حيادها أحد منذ عشرات السنين ، مثل سويسرا أو السويد ، اعتمادات طائلة على التسليح ، ونجد من ينكر على بلد مثل مصر تعرض للعدوان ثلاث مرات خلال عشرين عاماً أن يعد لنفسه أسباب القوة ؟ إن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تطرد وتؤتى ثمارها إلا في ظل الاستقلال الكامل . ولذلك فإن نفقات صيانة هذا الاستقلال هي ، من الناحية الاقتصادية ، من النفقات العامة الضرورية التي لا بد منها لإجراء التنمية ، شأنها شأن وجود جهاز الدولة ، وتوفير الأمن الداخلي أو نشر الثقافة . . . إلخ . والمشكلة الوحيدة التي تثار بصدد التسليح هي مدى فاعلية الإنفاق عليه ، أو بعبارة أخرى هي مشكلة الحصول على أعظم النتائج الممكنة من إنفاق معين . وهي القاعدة التي تحكم كل الاستثمارات غير الإنتاجية مثل التعليم والإسكان والصحة . . . إلخ .

تحديد الهدف

إن صراعنا ضد المخطط الصهيوني الإمبريالي لا فكاك منه . إنه قدرنا المحتوم . فالإنسان لا يملك الاختيار بين الحرية والاسترقاق . لأنه إذا تخلى عن الأولى فإنما يتخلى عن طبيعته كإنسان . والشعوب العربية تدرك تلك الحقيقة إدراكاً عميقاً ، لا ينال منه تردد بعض الأوساط الحاكمة أو البلبلة الفكرية عند بعض المثقفين . لقد نجحت الدعاية الصهيونية في إيهام قطاعات واسعة من الرأي العام العالمي بأن « العداء لإسرائيل » شعور يوجب بعض الحكام العرب بطريقة مفتعلة ليصرفوا شعوبهم عن قضاياها الداخلية . ولكن هبة الشعب العربي في مصر ، وفي كل البلاد العربية ، غداة هزيمة يونية ١٩٦٧ رافعاً شعار الاستمرار في النضال كان ينبغي أن يضع حداً لتلك الأوهام . إن العداء للصهيونية والاستعمار في نظر شعوبنا هو المحك الأول الذي يقوم به الحكام والحكومات . وإن أعظم رصيد لأي زعيم عربي هو بالدقة نضاله الثابت ضد مخططات الإمبريالية والصهيونية . بل إن إسرائيل بتجسيدها للعدوان في أبشع صورة وأكثرها فجاجة تحقق في الصف العربي إجماعاً ضدها لا يجرؤ أحد على الخروج عليه . وتلك حقيقة جوهرية من حقائق ما يسمى « أزمة الشرق الأوسط » يتعين على كل من يعنيه الأمر أن يأخذوها في الحسبان .

وعلى أن نقر بأنه بينما أخذت الشعوب العربية زمام المبادرة في النضال ضد أشكال الاستعمار القديم حتى كادت تقضي عليه تماماً من ربوع الوطن العربي ، وتنهت لأساليب الاستعمار الجديد فشنت ضدها نضالاً لا يلين ، كانت المبادرة في الصدام مع إسرائيل بيد الصهيونية بصورة تكاد تكون دائمة . لقد تساءلنا كثيراً في أعقاب النكسة الكبرى عن أخطاء السياسة العربية إزاء إسرائيل . وفي تقديري أن الخطيئة الأولى في هذا

المجال كانت بالذات عدم وجود سياسة عربية أصلاً . لقد تمسكنا بموقف مبدئي هو رفض التسليم بالأمر الواقع الذي صنعه الصهيونية بمساندة الاستعمار . وكان الإصرار على هذا الرفض ورغم الخزائم والتكبات والضغط العنيفة موقفاً راثعاً ونيلاً . ولكنه لم يكن كافياً بحال أمام الزحف الصهيوني . وإن الصدام بين حركة التحرر العربي وبين مخطط الصهيونية والاستعمار . أياً كانت الأشكال التي يتخذها ، هو من طبيعة الحرب . ولذلك فلا يمكن أن نقنع فيه بصفة دائمة بموقف الدفء تاركين المبادرة بيد العدو . بل لا بد أن تكون لنا خطة للهجوم . ولا يمكن أن تكون لنا مثل هذه الخطة إلا إذا تحددت أمامنا أهداف واضحة تناضل من أجلها وتحكم حركتنا كلها . وتلك الأهداف لا يمكن أن تكون مجرد « إعادة الأحوال إلى ما كانت عليه قبل عشرين أو خمسين عاماً » . فالتاريخ لا يرجع القهقري ، وإنما يسير إلى الأمام . وتصورنا لأهداف نضالنا يجب أن يدخله البعد التاريخي ، فيكون تصوراً للمستقبل آخذاً في الحسبان وقائع الحاضر المادية ، واحتمالات الغد في حياتنا وحياة أعدائنا وحياة العالم المحيط بنا وبهم .

نعم . لقد اتسمت تصرفاتنا خلال العشرين عاماً الماضية بطابع « رد الفعل » إزاء تصرفات العدو ، ولم تتخذ قط طابع « الفعل » . وبقدر قصور حركتنا إزاء حركة الصهيونية كان صوتنا عالياً وتهديداتنا صارخة ومواقفنا عصبية ومتفرقة . ولكي « نفعل » لا بد أن يكون محتوى الفعل واضحاً لا يشوبه لبس وإلا غدا قفزة لا تغني أو ارتد إلى صدورنا سهاماً قاتلة . ولكي نتحرك ، لا بد أن يكون لمسيرتنا غاية نهدي إليها ونهتدي بها ، وإلا غدا السير تيهاً في الصحراء يمكن أن يدور في حلقة مفرغة . وبشيء من ضبط النفس وهدوء التفكير ، وقدر معقول من الواقعية الثورية ، يمكن أن نحدد هدفنا بشكل حاسم بأنه :

« تصفية وضع إسرائيل كقاعدة صهيونية استعمارية في قلب الوطن العربي »

وبهذا التحديد يتبين فوراً أننا لا نستهدف بأية حال من الأحوال إبادة اليهود المقيمين في فلسطين ، أو إلقاءهم إلى البحر ، أو طردهم بالقوة . فمثل تلك الأغراض غريبة تماماً عن تقاليدنا الحضارية . ففي تاريخنا الطويل كانت رسالة العرب حضارة وسلاماً ولم تكن هدماً ولا تخريباً ولا إبادة . كما أن المشكلة في مستوى الصراع الحالي ليست مشكلة « ثأر » ، لسنا بصدد تطبيق قانون التوراة « العين بالعين والسن بالسن » وأن نفعل باليهود في إسرائيل ما فعله الصهاينة بالعرب . إن نسبة غير صغيرة من الإسرائيليين كانوا يعيشون في البلاد العربية قبل الهجرة التي جرفتهم إليها أمواج الدعاية الصهيونية وأموال الوكالة اليهودية . وهم أقرب إلينا حضارياً منهم إلى اليهود الغربيين . والحق أن المشكلة تكمن لدى اليهود في إسرائيل أكثر مما هي في يد العرب . إن ما يعيننا في الجوهر أمور ثلاثة :

١ - حق الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه واستقلاله .

٢ - ألا يعنى وجود يهود في فلسطين الادعاء بوجود وطن بها لكل يهود العالم .

٣ - ألا يكون هذا الوجود تجسيداً لارتباط بالغرب الاستعماري .

وعلى ذلك فإن مستقبل الطائفة اليهودية في فلسطين يتوقف على تسليمها بحقوق شعب فلسطين ، وفصمها لعري الصهيونية العالمية ، وبتقبلها أن تصبح جزءاً من المنطقة التي تعيش فيها وليس رأس جسر أجنبي ضد آمالها وأمانها . إن الأمة العربية حين تناضل في سبيل وحدة أراضيها وحين تضع صيغة اتحادية تجمع شملها ، تدرك حقيقة أن هذه الأرض تضم في أجزاء منها أقليات قومية . والشعار الثوري الوحيد هو التمسك بوحدة

التراب العربي . مع احترام حقوق الأقليات القومية . إننا نؤمن بشكوة أن شعباً يقهر شعباً آخر لا يمكن أن يكون هو نفسه شعباً كامل الحرية . والثورة العربية بأبعادها التحررية والاجتماعية تلفظ القهر القوي والتعصب العنصري في كل الصور . إننا لا يمكن أن نقبل بقاء قاعدة استعمارية عدوانية على أرضنا . ولا يمكن أن يستهدف نضالنا هدفاً غير تصفية تلك القاعدة . ولكنا لا نضمر عداً عنصرياً لليهود كأفراد . ولا نقول هذا بقصد التأثير في الرأي العام العالمي . فنحن نعلم أننا لا يمكن في قضايانا الأساسية أن نتكلم لغتين . فنقول كلاماً للاستهلاك الخارجي . وآخر للجماهير في الداخل . بل نعلن هدفنا واضحاً في الداخل والخارج معاً . وسندها في المجالين هو تاريخنا ذاته بشقيه : رفض السيطرة الأجنبية ، ورفض التعصب العنصري .

صراع طويل ومرير

وبتحديد الهدف على هذا النحويتين لنا أنه يعني نضالاً طويلاً وشاقاً . متشعباً في مجالاته ، متنوعاً في أساليبه : مريراً فيما يستوجب من توضيحات . فتصفية القاعدة الصهيونية الاستعمارية لا يمكن أن تتم بين يوم وليلة . . ويجب ألا نخدع أنفسنا عن هذا الواقع المرير . يجب أن ندرك تماماً أنه في حدود علاقات القوى الحالية في المنطقة لا يستطيع العرب سحق العسكرية الإسرائيلية حتى بدون تدخل مباشر من القوات الاستعمارية . وعبثاً نحاول أن ندور حول هذه الحقيقة برفع شعار الحرب الشعبية . ذلك أن الحرب الشعبية في جوهرها حرب ثورية يخوضها شعب ضد جيش احتلال أجنبي أو جيش رجعي محلي . وهدفها في الحالة الأولى إقناع المحتل باستحالة الاستمرار في الاحتلال لأن تكلفته باهظة تفوق بكثير كل المزايا التي يحصل عليها المستعمر منه .

وهذا بالدقة ما حدث في الجزائر فحصل حكومة ديجول على المفاوضة ثم الانسحاب . وهذا ما يحدث اليوم في فيتنام . فالنضال البطولي للشعب الفيتنامي لم يقذف بالأمريكيين في المحيط ، ولكنه أثبت لهم استحالة استمرار العدوان وتحقيق أهدافه . أما في الحرب الأهلية ، فإن الحرب الشعبية إما أن تفضي إلى انهيار النظام الرجعي من الداخل ، وإما أن تتحول إلى حرب نظامية . وجيوش « ماو » التي وجهت الضربة القاضية إلى تشانج كاي تشيك واحتلت بكين وكانتون وشنغهاي كانت جيوشاً نظامية . أما إسرائيل فإنها تركز قوتها الضاربة داخل حدود دولية معترف بها وفي إطار سيطرتها العددية . وحتى إذا تخيلنا جدلاً مواجهة عامة للاستعمار وإسرائيل بحرب شعبية على نطاق الشرق العربي كله ، فإن الإعداد لها وتوفير ظروفها داخل الدول العربية أمر يستغرق عدة سنوات ، كما أن الحرب الشعبية نفسها ليست حرباً خاطفة وإنما هي سنوات قتال طويلة . ولكل ذلك فلا بد أن نتخلى عن نفاق الصبر وقصر النفس وبدل أن نعلل أنفسنا بعمل خارق علينا أن نهيبها لنضال طويل ومرير . ولنا أن نمثل تجربة العدو الصهيوني الذي رسم استراتيجيته على مدى قرن ، فقد مرت أكثر من عشرين سنة بين تحديد الصهيونية لهدف إقامة دولة في إسرائيل وبين الحصول على وعد بلفور ، ومرت ثلاثون سنة بين الوعد المشؤم وإقامة الدولة بالفعل . ولم يكن كل ذلك إلا خطوة أولى .

وليكن واضحاً تماماً ما نريد أن نقول . إنه بعيد تماماً عن فكرنا أن نهوّن من دور المقاومة الفلسطينية ، بل على العكس سنعود لنؤكد أنه حجر الزاوية في كل خطة من أجل فلسطين . كما أننا لا نعارض الكفاح المسلح ، بل نرى من الضروري أن تتخذ المقاومة في كل أرض محتلة في مرحلة ما من مراحل تطورها شكل الكفاح المسلح . وأخيراً نحن لا نستبعد أصلاً فكرة الحرب الشعبية ، فقد نواجه أوضاعاً تكون فيها تلك الحرب

أنسب أشكان القتال من أجل أهدافنا . وإنما كل ما نريد إبرازه هو الخطر الداهم الذي يتمثل في توهم أن ثمة شيئاً معيناً بذاته يمكن أن نفعله فتخلص فوراً من القاعدة الصهيونية الاستعمارية . ففي مواجهة قوتها العسكرية لا بد من أن نمنىجنباً إلى جنب المقاومة بكل صورها (وفي مقدمتها الكفاح المسلح) والقوة العسكرية النظامية للدول العربية . ولكننا لا نواجه إسرائيل وحدها . وإنما نواجه القوى الاستعمارية التي تساندها . ومن ثم يكون من الخطأ الجسيم أن نركز كل جهودنا ضد إسرائيل . ونهمل المعركة ضد الاستعمار . أن نستعد مثلاً لقتال المعتدى الإسرائيلي وننسى قواعد عسكرية للاستعمار يمكن من داخل الوطن العربي أن تهب لمساندة العدو .

ومن ناحية أخرى الحرب في عالم اليوم ليست ظاهرة عسكرية خالصة . بل إن القوة العسكرية هي التعبير الأخير عن تقدم اقتصادي وتكنولوجي وطاقات بشرية أخذت بأسباب الحياة الحديثة . ومن ثم فإن تطوير اقتصادنا القومي ، وتصنيع بلادنا ، وتحرير الإنسان العربي من القهر والاستغلال . وإتاحة أحدث المعارف البشرية له جزء أساسي من عدتنا في النضال .

وعلاقات القوى الدولية ، وموقف الرأي العام العالمي ، بل حالة الرأي العام داخل إسرائيل نفسها . . . كلها عوامل لها تأثيرها الهام في مجرى الصراع ويجب أن تحظى بجانب كبير من عناية العرب .

وخلاصة ذلك كله أننا بصدد صراع طويل ومرير . ولا بد إذاً من تخطيط طويل الأمد لهذا الصراع . أو بعبارة أخرى لا بد من تحديد استراتيجية للصراع العربي الإسرائيلي . فالاستراتيجية في لغة العسكريين هي خطة كسب الحرب ، في حين أن التكتيك هو خطة كسب معركة معينة . ومن المسلم به أن الاستراتيجية تحكم التكتيك ، بمعنى أن الممارك

المتوالية يجب أن تسير في خط متسق بحيث تفضي في النهاية إلى كسب الحرب . ولا كانت الحرب ليست إلا استمراراً للسياسة بوسائل عنيفة . فإن الصراع السياسى نفسه يخضع لقاعدة التمييز بين الاستراتيجية والتكتيك . والصراع الذى نخوضه ضد الصهيونية والاستعمار صراع شامل تدخل فى إطاره السياسة والحرب جميعاً . ومن ثم فلا بد أن تكون لنا استراتيجية واضحة المعالم تدرج فى إطارها كل مواقفنا التكتيكية أياً كانت طبيعتها : عسكرية أو سياسية أو دعائية . فليست هناك معركة واحدة حاسمة فى مثل هذا الصراع . وإنما النصر فيه تتويج لكثرة من المعارك السياسية والعسكرية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية يتكامل مفعولها بحيث تفضي فى النهاية إلى تصفية قاعدة العدوان .

عناصر لاستراتيجية عربية

وتخطيط استراتيجية للنضال العربى ضد مخططات الصهيونية والاستعمار ليس أمراً سهلاً . لقد عرضنا فى الصفحات السابقة لأهم الأوضاع البالغة التعقيد التى تحيط بالظاهرة الإسرائيلية . كما أن أوضاع الوطن العربى وما نعرفه من مشكلات وخلافات ليس من شأنها تيسير الرؤية الصادقة والتقدير الموضوعى . ومن ناحية ثالثة ليست الخطوة الاستراتيجية مجموعة من « الوصفات » تلتقط هنا وهناك من بين صفحات الكتب أو من واقع تجارب الشعوب المعاصرة بطريقة انتقائية ، وبغض النظر عن كل ضرورات الاتساق الداخلى والمطابقة لواقع النضال فى البلاد العربية . وأخيراً ، وليس هذا بأقل الأمور أهمية ، استراتيجية النضال لا يمكن أن تكون عملية حساية معقدة يعد عناصرها « خبراء » وتعطى حلها الحاسبات الإلكترونية ، فليس هناك حلول « تكنولوجية » لقضايا الشعوب التى تكافح من أجل الحرية .

وفي تقديرنا أن تحديد استراتيجية النضال العربي ضد الظاهرة الصهيونية والاستعمارية يجب أن يكون الواجب الأول للقوى الثورية العربية .

لقد اختلفت تلك القوى فيما بينها خلال السنوات العشر التي سبقت العدوان كأشد ما يكون الخلاف . وتصارعت حتى بلغ الصراع حد الصدام الدموي . ولكن ذلك كله يدور حول قضايا السلطة . وأشكال الحكم ، وطرق التطور الاجتماعي ، وسبل التوحيد القومي ، واختلطت الأمور خلال هذا كله اختلاطاً شديداً . واستترف الصراع الداخلي بين القوى الثورية طاقات ثورية هائلة ، وحرم النضال العربي من كثير من المناضلين ذوي الخبرة والصلافة . وأشاع البلبلة في صفوف الجماهير . وعاق تحقيق مكاسب وطنية وقومية واجتماعية كانت ممكنة التحقيق . ولكن أخطر ما أسفر عنه هذا الصراع . هو أن بعض القوى الثورية العربية لم تضع النضال ضد الاستعمار والصهيونية موضعه الصحيح : في رأس قائمة المهام الثورية . حقاً إن الجميع كانوا ينددون بالاستعمار وبإسرائيل ويحذرون من الإمبريالية ومؤامراتها . ولكن الأمور كثيراً ما كانت تقف عند هذا الحد من التأكيد المجرد الذي لا يصاحبه تخطيط للأهداف الوسيطة وتحديد للوسائل . وأحياناً كانت الأمور تتدهور فتطرح قضية فلسطين لتكون عنصر مزيدة . لقد كان من اليسور دائماً أن يقول هذا السياسي أو ذاك أعنف الكلام ضد إسرائيل ، لأنه في واقع الحال سيظل كلاماً ، وإذا سئل قائله لماذا لم ينفذه احتج بأن تقاعس حكومات عربية أخرى منعه من تنفيذه . هذا ، في حين أن الوعود في قضايا داخلية حين تصدر ممن هم في السلطة تحسبها الجماهير وتحاسب على عدم تنفيذها . وليس أسوأ من جو المزايدة حين يتعين التفكير الهادئ والمسئول .

إن الشعوب العربية تطالب بعد نكسة ١٩٦٧ قادة الاتجاهات الثورية بالجدية والشعور بالمسؤولية . . إنها كانت تتطلع لأن تكشف النكسة

بأبعادها الرهيبة الغطاء عن كل عين فتداعى القوى الثورية والوطنية لتقف
كتفاً إلى كتف في معركة المصير . ولكننا نرى والأسف ملء القلوب ،
أنه بالرغم من بعض المظاهر الصحية التي بدت في الجو العربي بصفة
عامة ، ما زال التفرق هو الطابع المميز للقوى الثورية . وبدل أن يكون
ظهور قوى ثورية جديدة عنصر دعم وتعزيز ، أصبح مظهراً جديداً للفرقة
والحركة غير المتسقة . وما زالت المزايدات لغة شائعة ، وما زال شعب
فلسطين موضوعها المفضل . إن تآلف القوى الثورية لا يمكن أن يكون
ثورياً إذا أخذ شكل مصالحة غير مبدئية أو مهادنة وقتية . فوحدة الثوار
لا تتم إلا باتفاقهم على خط ثوري . ولا يعنى الالتقاء حول خط ثوري
أساسي تلاشي كل الخلافات ، وإلا تحولت تلك القوى جميعاً إلى قوة
واحدة . وإنما معنى وحدة القوى الثورية الواقعي هو الالتقاء حول خط
أساسي فيما يتعلق بالمعركة الرئيسية مع الاحتفاظ بوجهات النظر المختلفة
في قضايا أخرى كثيرة . لقد انتشرت في صيف سنة ١٩٦٧ فكرة « مؤتمر
للقوى الشعبية على مستوى الوطن العربي » . وحاول بعد ذلك بعض الذين
حضرُوا « ندوة الاشتراكيين العرب » في الجزائر ، تحريك منظميها لعقد
دورة أخرى ، أوسع نطاقاً وأكثر التحاماً بقضايانا الراهنة . ويبدو أن
البعض ما زالوا مترددين خشية أن يسفر أى اجتماع بين القوى الثورية عن
مزيد من الفرقة ، أو على الأقل عن مزيد من الإعلان عن الخلافات .
وفي تقديري أنه من الضروري أن ينعقد مثل هذا المؤتمر ليناقد موضوعاً
وحيداً هو « استراتيجية العمل العربي ضد الصهيونية والاستعمار » ، على
أن يعد له إعداد طيب وتقدم له وثائق مدروسة . وإذا لم يفض المؤتمر إلى
إجماع ، فإنه سيكون خطوة في سبيل الإجماع لأنه سيحدد على الأقل
مشروعاً للاستراتيجية يتبناه عدد من القوى الثورية . وعندئذ يطرح هذا
المشروع بين جماهيرنا العريضة للبحث والمناقشة بغية التطوير والتعديل

وبعدها يمكن في اجتماعات لاحقة تحقيق قدر أكبر من التقريب بين وجهات النظر . إنه طريق يبدو طويلاً ووعراً . ولكن ليس ثمة طريق آخر . فاستراتيجية العمل العربي هنا لا يمكن أن يتفرد بها حزب أو اتجاه أو بلد عربي . لأنها تحيط بالوطن العربي كله بالضرورة . ومن ثم لا بد من إشراك كل القوى الثورية في إعدادها . بل من إشراك الجماهير نفسها . ولتيم كل ذلك على المستوى الشعبي لكي تبقى للحكومات حرية حركتها كاملة في الظروف الحرجة التي تمر بها البلاد .

وإذا كان ذلك رأينا في كيف توضع استراتيجية للعمل العربي ضد الصهيونية والاستعمار : فإنه من غير المتصور أن يدعى كاتب أو مفكر أو سياسي أن يوسع أن يضع وحده ولو الخطوط العريضة لتلك الاستراتيجية . وكل ما يستطيع المرء أن يقدمه في هذا المجال هو أن يؤكد على أمور يرى أنها عناصر أساسية في أي استراتيجية جادة لمواجهة هذا الصراع المصيري . وفي تقدير كاتب هذه السطور أن من أبرز تلك العناصر ما يلي :

١ - دور الشعب الفلسطيني ، فهو الضحية الأولى ، وصاحب الحق المهضوم ونضاله من أجل وطنه قضية واضحة لا يمكن طمسها بحال .

٢ - محاصرة إسرائيل ، وما يعنيه ذلك من عدم الاعتراف بها وعدم المفاوضة معها .

٣ - تشديد النضال ضد الاستعمار .

٤ - بناء الوطن العربي اقتصادياً وسياسياً وثقافياً وعسكرياً .

٥ - اليقظة والقدرة على الردع .

٦ - عرض قضيتنا على الرأي العام العالمي .

٧ - فضح الصهيونية وحكام إسرائيل أمام الجماهير الإسرائيليين

وأمام اليهود بصفة عامة .

ولتفصل في الصفحات التالية بعضاً من هذا الإجمال .

الشعب الفلسطيني الضحية الأولى وصاحب الحق الأول

مؤامرة الصمت

كتب هرتزل منذ أكبر من ستين عاماً يقول : « إن الصهيونية مسألة نقل . فهناك شعب لا وطن له ، ووطن لا شعب فيه ، والصهيونية تريد أن تنقل الأول إلى الثاني » . وفي منطق أوربا في العصر الذي كان يكتب فيه هرتزل لم يكن قوله هذا ليصدم شعور غالبية الأوربيين . ففي معتقداتهم آنذاك أن القومية والوطن والاستقلال مفاهيم ذات دلالة فقط بالنسبة للشعوب المتحضرة ، أي للشعوب الأوربية أو ذات الأصل الأوربي . أما شعوب آسيا وإفريقيا فليس لها علاقة بمثل تلك المفاهيم الرفيعة ، ولكن ما نريد أن نبرزه هو أن الحركة الصهيونية قد التزمت بفكر مؤسسها في هذا الشأن ، وعملت بكل طاقاتها على أن تسحب على حقوق شعب فلسطين ، بل على وجوده ذاته ، ظل النسيان . وما زلنا نسمع الناس في أوربا يرددون حتى اليوم مثلاً أن الصهيونية لم تغتصب الأرض من أهلها ، وإنما اشترت جزءاً كبيراً منها من الملاك العرب ، واستصلحت جزءاً آخر كان العرب عاجزين تماماً عن استصلاحه . فلا غصب ولا اغتصاب . وقد سبق أن أشرنا إلى أن كل محاولات الاستعمار الاستيطاني كانت تصطبغ بمحاولات لإضفاء طابع « القانونية » — ولا نقول المشروعية — على عملية اغتصاب الأرض من أصحابها . ومع ذلك فالقسم الأساسي من الأرض العربية الذي استولت عليه الصهيونية كان ملكاً للعرب الذين طردتهم

إسرائيل سنة ١٩٤٨ . أى منذ أن تقرر إنشائها وفي الشهور الأولى لحياتها كدولة . وتقول الدعاية الصهيونية هنا إنها لم تطرد أحداً ، وإنما هاجر العرب استجابة لنداء من بعض قادتهم وأملا في العودة منتصرين خلف جيوش الدول العربية ، وتركوا أملاً شاعراً كان من غير المتصور أن تبقى كذلك . وهذا افتراء كامل . فالمذابح التي بلّأت إليها بعض العصابات الصهيونية ، وعمليات الإرهاب التي مارستها السلطات الإسرائيلية الرسمية تمت بهدف واع هو إشاعة الفرع بين العرب وحملهم على مغادرة الأرض . وهيئة الأمم المتحدة قد أصدرت عدداً كبيراً من القرارات يلزم إسرائيل بقبول عودة اللاجئين أو تعويضهم ولم تنفذ إسرائيل أيّاً من تلك القرارات . والمهم في كل ذلك هو تحايل الصهيونية بقصد إلغاء مشكلة شعب فلسطين إلغاءً ، وإثبات أن اليهود قد هاجروا إلى أرض خلاء ، ولم يتزعروا وطن أى شعب .

ولا شك أن أخطاء القيادات الفلسطينية في الفترة التي سبقت قيام دولة إسرائيل لعبت دوراً هاماً في هذا المجال . لقد توهم بعض أولئك القادة أن ألمانيا النازية ، بحكم عدائها لليهود ، يمكن أن « تنصف » العرب . وجذر هذا الخطأ كان في كثير من الأحوال الوضع الطبقي لأولئك القادة الذي كان يمنعهم من الاعتماد على الشعب الفلسطيني ونضاله ويجعلهم يعرضون عن كل فكر ديمقراطي أو تقدمي . وقد تورط هؤلاء القادة إلى أبعد الحدود في التعاون مع النازية والفاشية ، متناسين تنكيل موسوليني بالوطنيين في ليبيا . وكان من نتائج هذا التورط أن بدت الأمور أمام الرأي العام العالمي كما لو كانت اختياراً بين ضحايا النازية من جهة ، والمتعاونين مع النازية من جهة أخرى . وما كان أسهل عندئذ أن تصف أيواق الصهيونية هؤلاء الساسة بأنهم « عملاء النازية » أو « مجرمو حرب » لا يتصور أن يكونوا ممثلين لشعب . وفي مثل هذا الجو يمكن أن يغطي

الضجيج على الشعب نفسه ومأساته . كذلك كان من أخطاء القيادات الفلسطينية في سنة ١٩٤٧ وسنة ١٩٤٨ سوء تقديرها للموقف المحلي والدولي الذي ساقها عملياً إلى أن تضع الشعب الفلسطيني أمام اختيار بين عدم وجود فلسطين أصلاً ، أو بقائها عربية كاملة . إن قرار التقسيم كان قراراً جائراً يحاول إصباغ صفة المشروعية على عملية اغتصاب استعمارية . وكان من غير المتصور أن يسلم به الشعب الذي اغتصب جزء من أراضيه . ولكن السؤال هو : لماذا لم تتمسك القيادات الفلسطينية بالدولة العربية الفلسطينية التي نص عليها قرار التقسيم ؟ لقد تظاهرت إسرائيل بقبول قرار التقسيم ولكنها لم تنفذ منه إلا ما تعلق بوجودها كدولة ، بل اعتدت عليه باحتلالها أجزاء من إقليم الدولة العربية . ولم يكن هناك ما يمنع إطلاقاً من إدانة قرار التقسيم ورفضه ، مع التمسك في نفس الوقت بقيام الدولة العربية حفاظاً على اسم فلسطين وإبقاء على جزء من أرضها يكون قاعدة للنضال من أجل حقوق شعبها كاملة غير منقوصة . لقد رفضت جبهة التحرير الجزائرية أي حل يقوم على التقسيم وتمسكت بوحدة التراب الجزائري . ولكن ظروفها كانت مختلفة . فعلاقات القوة كانت تسمح لهذا الهدف بأن يكون واقعياً ، وتضمن فرصاً معقولة لنجاح النضال من أجله . ولم يكن ثم قرار دولي بالتقسيم . أما في فلسطين سنة ١٩٤٧ ، فإن القيادات الرسمية نفسها كانت تسلم مقدماً بعجزها عن مقاومة الصهيونية ، ومع ذلك فقد تخلت عن حق شعب فلسطين في جزء من أرضه .

وشاركت الحكومات العربية القائمة في ذلك الوقت في اكتمال عناصر المأساة . فقد شجعت الحكومات القادة الفلسطينيين بتأكيدهم أن الجيوش العربية ستتدخل بمجرد انسحاب الإنجليز وأن لها من القدرة ما يمكن من سحق العصابات اليهودية والقضاء على « إسرائيل المزعومة » . لقد قال رئيس وزراء مصر في الجلسة السرية للبرلمان عند مناقشة ما سمي

آنذاك « حملة فلسطين » إن المسألة لن تعدو أن تكون نزهة حربية .
 وطمان أعضاء المجلسين بإبلاغهم تأكيد الإنجليز بأن الأسلحة والذخيرة
 المتوافرة في القاعدة البريطانية على قناة السويس ستكون تحت تصرف
 الجيش المصرى . ولم تكن تلك الحكومات الرجعية جادة فى أى شىء .
 إن أول ما اهتمت به هو استغلال حرب فلسطين فى فرض الأحكام
 العرفية للتنكيل بخصومها السياسيين وضرب الحركة الوطنية ومحاولة تصفية
 المد الوطنى الذى نجح فى إسقاط عدد كبير من الوزارات . وأخذ الملوك
 يتنافسون حول من تكون له القيادة العليا ، ومن يحتل قبل غيره أجزاء من
 فلسطين . وحالت تلك المنافسات دون التنسيق بين الجيوش العربية . وبلغ
 الإجرام حد اتخاذ الحرب وسيلة للإثراء السريع بتزويد المقاتلين بأسلحة
 فاسدة . إن الحكومات الرجعية كانت عاجزة أعجزاً أصيلاً عن كسب
 تلك الحرب ، لأنها كانت فى جوهرها حرباً ضد الاستعمار . ولم يكن
 متصوراً أن أولئك الذين يقبلون بقاء الاحتلال فى بلادهم يستطيعون مخالفة
 المستعمر وإحباط خطته فى فلسطين . وكانت خاتمة هذا الركب الرهيب
 من المسئوليات الجسام ضم الضفة الغربية إلى شرق الأردن ضمن مملكة
 جديدة تحمل اسم الأردن . إننا لا نطرح اليوم موضوع وحدة الأراضى
 الأردنية ، ونرفض أى محاولة إسرائيلية تتعلل بأن الضفة الغربية فلسطينية
 لرفض الانسحاب منها وتسليمها للأردن . ولكننا نريد أن نقول إن ما حدث
 سنة ١٩٤٩ قضى نهائياً على اسم فلسطين . لقد محى الاسم من الخرائط .
 لم تعد فلسطين بلداً اعتدى عليه غزاة أجنب فانتزعوا جزءاً من أرضه ،
 بل اختفت فلسطين تماماً .

وكان طبيعياً بعد ذلك أن تلح إسرائيل فى إزالة كل ما يذكر باسم
 فلسطين . وأن تحدث العالم كله بأن عدم الاستقرار فى الشرق الأوسط
 مرده تهديد جاراتها العربية لأمنها وسلامتها . لم تعد هناك مشكلة فلسطين

إلا في أذهان الفلسطينيين أنفسهم والشعوب العربية . وغدت القضية عالمياً قضية توتر على الحدود بين إسرائيل والدول العربية . لقد تكاثفت كل تلك العوامل على سحب صاحب الحق الأول من الصورة ، وحرمانه من كل صوت . واستقر في الأذهان بطريقة أو بأخرى تفكير سقيم ملخصه أن الشعب الفلسطيني وحده لا يستطيع مقاومة إسرائيل ، بل لابد من الجهود المشتركة للدول العربية ، وما دامت الأمور كذلك فإنه من الواجب أن يكون لتلك الدول الكلمة الحاسمة في كل ما يتصل بالموضوع . وباسم الدفاع عن شعب فلسطين ، فرضت عليه الوصاية ، وحظر عليه أن يفكر لنفسه أو يناضل من أجل أرضه . ولم يبق من المشكلة كلها أثر حتى ملموس إلا مليون لاجئ ، تنطق مخيماتهم بعدوان الصهيونية وتآمر الاستعمار وأخطاء القيادات وتخاذل بعض الحكومات والمزايدات الفارغة من البعض الآخر . وحتى هذه المشكلة حرصت الصهيونية والاستعمار على تقديمها للعالم كمشكلة لاجئين ، وليس كمشكلة شعب حرم من وطنه ويريد أن يسترد أرضه ليحيا فيها حراً يصوغ حياته بإرادته . وقارات العالم جميعاً تعرف ظاهرة اللاجئين . والمجتمع الدولي يقدم لها عادة حلاً ينحصر في المعونة والتوطين . ومن ثم كانت الدعاية الصهيونية لا تكف تردد أن الدول العربية تفتعل مشكلة اللاجئين لأنها ترغبهم على البقاء في مخيمات وتمنعهم من التوطن في أراضيها الشاسعة ذات الموارد البرولية الضخمة . ثم تهم الحكومات العربية بالحرص على الإبقاء على تلك المشكلة لأنها تؤجج شعور العداء نحو إسرائيل . وهو على حد قولها المتنفس لكل سخط مرده المشكلات الداخلية في البلاد العربية . ومنذ أن بدأ العمل الفدائي في أبسط صوره في ١٩٥٥ ، بادرت إسرائيل إلى اتهام الحكومات العربية بتدبيره . وتقبل الرأي العام العالمي هذا الكلام بسهولة ، لأن مؤامرة الصمت كانت قد نجحت في إخراج فلسطين وشعبها من الأذهان . لم تعد نقطة البدء أن هناك شعباً

يناضل من أجل حقوقه المشروعة .

وتجاوزت آثار مؤامرة الصمت هذه الإجرام في حق شعب فلسطين إلى الإضرار بالقضية العربية كلها . فقد ترتب على التخلص من المشكلة الفلسطينية على هذا النحو ، أن أصبح في وسع الصهيونية أن تطرح على الرأي العام العالمي كل نزاع في المنطقة على أنه صدام بين مائة مليون عربي ومليونين فحسب من الإسرائيليين . وهل يستغرب بعد ذلك أن تنجح في استدراج عطف الملايين من الناس الشرفاء ؟ لقد بلغ من أثر الدعاية القائمة على تصوير الأمور على هذه الصورة أنه بعد ستين من العدوان ، ومع تسليم إسرائيل نفسها بأنها هي التي بدأت الحرب ، ما زالت أقسام واسعة من الرأي العام العالمي تعتقد أن إسرائيل كانت بالفعل مهددة بغزو يقوم به مائة مليون عربي لإلقاء اليهود في البحر كما كانت تقول بعض أصوات الدعاية العربية قبل حرب يونية . وابتداء من هذا الفهم للأمر ، تجد إسرائيل من يبرر عدوانها ، أو على الأقل تجد من « يفهم مخاوفها » وإن كان لا يقر أساليبها في مواجهتها .

شعب لم يستسلم

واليوم في وسعنا أن نقول إن أهم ظاهرة إيجابية في فترة ما بعد يونية سنة ١٩٦٧ هي بروز دور الشعب الفلسطيني . لقد فرضت المقاومة الباسلة على الرأي العام العالمي فرضاً قضية شعب فلسطين . واكتسبت « أزمة الشرق الأوسط » بعداً جديداً يطرح حقوق هذا الشعب الذي يناضل في ظروف قاسية ، ويبذل أغلى التضحيات في سبيل حقه في الحياة في وطن مستقل . إن الوجود الإسرائيلي ، والتوسع الإسرائيلي ، وكل المخططات الصهيونية تصطدم اليوم ولأول مرة في كل المحافل الدولية ، بالأمر الوحيد الذي يمسها في جوهرها وهو حقوق الشعب الفلسطيني .

ويخطئ من يتوهم أن الشعب العربي الشقيق قد استيقظ فجأة ،
أو يظن أن نضاله قد انبعث بين يوم وليلة . أو أنه مدين بالعودة إلى
الوجود لقيادة معينة أو تنظيم محدد . فنضال شعب فلسطين عريق ومجيد .
لقد ظهرت معارضة المطامع الصهيونية في الأرض المقدسة منذ أن بدأت
الهجرة الأولى في مستهل القرن العشرين . ولكن أهل فلسطين لم يكونوا
يملكون أمر أنفسهم ولا يحكمون وطنهم . لقد كانت فلسطين وبقية أقطار
الشام جزءاً من الإمبراطورية العثمانية . وبرغم كل أساليب الضغط
والإغراء التي لجأت إليها الحركة الصهيونية ، وبرغم كل الفساد المستشري
في دولة آل عثمان لم يتورط خليفة المسلمين في إعطاء الصهيونية سنداً
للهجرة اليهودية إلى الأراضي المقدسة . كل ما نجحت فيه تلك الجهود
هو التساهل « عملياً » في قبول بعض المهاجرين . ولم يزد عدد اليهود في
فلسطين غداة الحرب العالمية عن ثمانين ألفاً منهم أولئك الذين كانوا يقيمون
في البلاد من قديم ؛ ولكل ذلك لم تأخذ الأمور طابع الحدة والتوتر . وإبان
الحرب العالمية الأولى تبلورت الحركة الوطنية العربية . واتضح أن
الإمبراطورية العثمانية في طريق الانهيار ، وتعلق الوطنيون في فلسطين
بصفة عامة بأمل إنشاء دولة عربية مستقلة كبيرة تضم الجزيرة العربية
كلها (فما عدا عدن) والعراق وما أصبح فيما بعد سورية ولبنان وفلسطين
وشرق الأردن . لا سيما أن بريطانيا على لسان مندوبها الجنرال ما كماهون
أخطرت الملك حسين بتأييدها للمشروع بتحفظ وحيد يتعلق بولايتي
بيروت وحلب ومطامع فرنسا فيهما . ولكن بعد صدور وعد بلفور من
ناحية ، وبدء تقسيم المغنم بين فرنسا وبريطانيا التي ابتلعت كل وعودها
للعرب وفرض الانتداب البريطاني على فلسطين من ناحية أخرى ، هب
الشعب الفلسطيني يطالب باستقلاله ويستنكر وعد بلفور ويعلن صدوره
عن غير ذي صفة وعدم التزامه به . وامتدت إلى فلسطين الموجة الثورية

التي هزت الشرق العربي كله والتي بدأت في مصر في مارس ١٩١٩ . واستمر النضال الشعبي مشتتاً في الأرض المقدسة طوال عامي ١٩٢٠ و ١٩٢١ . وحاولت بريطانيا كالعادة أن تجمع بين القهر والوعود . وأعلنت عن عزمها على إعداد دستور للحكم الذاتي يمهد للاستقلال . ولما تكشفت الوعود الكاذبة تفجر الموقف مرة أخرى في ١٩٢٩ . وكان الشعار الأساسي هو المطالبة باستقلال فلسطين . ولكن السنوات العشر التي مرت على الوجود البريطاني كانت قد أرست للهجرة الصهيونية أسساً راسخة ، ومنحت لمثلها أوضاعاً متميزة ، واستعانت الإدارة البريطانية في وظائفها بعدد كبير من اليهود . وخرج الصهاينة عن سياسة التحفظ والمسألة إلى سياسة التعالي والعجرفة ، وكونوا وحدات مسلحة ، وأخذوا يلعبون دوراً مباشراً في قمع الحركة الوطنية الفلسطينية . فشهدت أحداث عام ١٩٢٩ صداماً مزدوجاً : بين العرب والقوات البريطانية من جانب ، وبين العرب واليهود من جانب آخر . وكانت تلك ظاهرة جديدة في أرض السلام . ولم يفض القمع الذي تعاون فيه الاستعمار بقواته المسلحة مع أولئك الذين كانوا يزعمون الفرار من الاضطهاد حرصاً على الحرية ، إلى تصفية الحركة الوطنية . وهكذا شهد عام ١٩٣٣ تجديداً للنضال الوطني اتخذ طابعاً عنيفاً بسبب إجراءات القمع البريطانية وأعمال العصابات الصهيونية . ولذلك كانت هبة شعب فلسطين سنة ١٩٣٦ تتميز عن كل الهبات الوطنية المعاصرة لها في مصر وسورية والعراق بأنها كانت منذ البداية هبة مسلحة تدافع عن الأرض بالدم . وحاول البريطانيون أن يظهروا الأمور على أنها صدام بين العرب واليهود في فلسطين ، وأن عليهم أن يلعبوا دوراً لحكم إن لم ينجحوا في أن يكونوا حماة السلام . ولكن الواقع كان مرة أخرى هو تعاون قوات الأمن البريطانية مع الوحدات المسلحة الصهيونية في تنسيق كامل للقضاء على هبة شعب مطلبه الأول الاستقلال وصيانة أراضيه .

إن عرب فلسطين لم يقبلوا أبداً أن تكون بريطانيا حكماً بينهم وبين اليهود .
لأنهم كانوا يعلمون أن السيطرة البريطانية هي التي مكنت لليهود في أرض
العرب . ولو كانت فلسطين قد حصلت على استقلالها سنة ١٩١٩
لما كانت هناك مأساة ولا اغتصاب .

حقاً لقد كانت هزيمة ١٩٤٨ صدمة رهيبة للشعب الفلسطيني .
لقد فقد الجزء الأكبر من أرضه ، وطردت غالبية من بيوتها ليعيشوا في
المخيمات أو ليشتتوا في بقاع المعمورة وكأن الصهيونية التي تريد جمع
شتات اليهود تحرص على تشتيت الفلسطينيين . وانفضحت قيادات كثيرة
منحها الشعب ثقته واختفت من مسرح السياسة . وانهارت المنظمات
السياسية التي زعمت لنفسها طويلاً شرف تمثيله . ووجد الشعب الفلسطيني
نفسه بلا وطن ولا أرض وبدون تنظيم ولا قيادة . لم يكن في وضع جيش
هزم هزيمة مرة ، ولكنه قصر خطوطه وتراجع برغم الحسائر الفادحة إلى
مواقع جديدة ، واحتفظ عبر ذلك كله بهيكلة التنظيمي الأساسي
ومستوياته القيادية بغض النظر عن الأفراد الذين تشكل منهم . بل وجد
نفسه في وضع جيش هزم فقرت قيادته وانهار تنظيمه وتفرق فلولاً وشراذم
ممزقة النفس مبددة الطاقة . ولم تمد له الحكومات العربية القائمة في ذلك
الوقت يد المعونة الفعالة التي تساعد على الحفاظ على كيانه الوطني . كان
على هذا الشعب الشهيد أن يبدأ كل شيء من الصفر وفي أصعب ظروف
متصورة . كان عليه أن يستأنف النضال من قاع الهزيمة ، وإسرائيل
تطارده والحكومات العربية تضيق عليه وقياداته التقليدية مفلسة وروح
الانهزام تسرى في أقسام منه ، والمسكن ولقمة العيش وأبسط اللباس مشكلة
تكاد أن تستعصى على الحل بالنسبة للغالبية العظمى من أفرادها . إن أي
حركة وطنية تضرب مثل هذه الضربة لا بد أن تشل لعدة سنوات . وحين
تغدو النكسة انهياراً لا بد من زمن طويل لإعادة البناء . لكل هذا ليس

مستغرباً أن يخفت صوت الشعب الفلسطيني غداة ١٩٤٩ . وليس في هذا ما يمكن أن يؤخذ عليه أو يؤخذ به . ومع ذلك فإن عدداً لا يستهان به من المناضلين الفلسطينيين استأنفوا النضال ، متفرقين وفي أشكال جديدة . لقد اعتقد عدد من المثقفين أن الطريق الأساسي لمقاومة المخطط الصهيوني الاستعماري الرهيب ليس المقاومة المحلية . وإنما وحدة الشعوب العربية وتكوين دولة كبرى لها من الإمكانيات ما يجعلها في مستوى الصدام . وفعلاً أسهم عدد منهم بدور إيجابي في الحركات السياسية القومية التي كانت الوحدة العربية محوراً أساسياً مثل حزب البعث العربي وحركة القوميين العرب . وسرعان ما اجتذبت تلك الحركات المئات من الفلسطينيين في البلاد العربية المختلفة ، ومن ناحية أخرى فرض ضم الضفة الغربية إلى شرق الأردن على سكانها واجب النضال من داخل إطار الدولة الجديدة والتعاون مع القوى الوطنية في الضفة الشرقية . وكان لهم دور فعال في تنشيط العمل السياسي في المملكة الأردنية وتأكيد الاتجاهات التحريرية والقومية . ولكنهم لم يغفلوا قضيتهم الأساسية ، بل كان كل ما يتعلق بفلسطين وبإسرائيل في رأس اهتماماتهم .

وبعد فترة وجيزة بدأت في معسكرات اللاجئين حركة المقاومة ضد إسرائيل في شكل عمل فدائي . لقد كانت البداية تلقائية وطبيعية . فالشباب الذي يرى والده يشير عبر الأسلاك الشائكة إلى حقل أسرهم الذي يزرعه اليهود لا بد أن يفكر في المخاطرة باجتياز حاجز الإثم والعدوان ليجني بعضاً من ثمار الحقل ، أو ليضرب واحداً من المغتصبين . لم يكن اللاجئين في حاجة لمن يلقيهم مبادئ العمل الفدائي . وإنما كانوا في حاجة لمن يشجعهم ويساعدهم ويزودهم بالسلاح ويدربهم عليه . وقد وجدوا هذا التشجيع غداة ثورة ١٩٥٢ . وظهر اسم « الفدائيين » لأول مرة بين شباب غزة . وقد رأينا أن إسرائيل تعللت بنشاطهم لتحتل المنطقة المتروعة

السلاح أولاً ، ثم لتبدأ عدوان ١٩٥٦ . ولكن الأمر لم يكن مقصوداً على شباب غزة وحده . بل إن المحاولات المماثلة تمت في كل المناطق التي تضم اللاجئين . ولكن مصير العمل الفدائي كان يتوقف على موقف كل حكومة عربية في الظروف المعينة . فأحياناً كان التشجيع والمساندة ، وأحياناً أخرى كان السجن والمطاردة .

وشيئاً فشيئاً أدرك القادة الثوريون في البلاد العربية ضرورة بروز الشخصية الفلسطينية ، واتضح دور متميز للشعب الفلسطيني في النضال ضد الاستعمار والصهيونية ، ومن ثم كانت الدعوة إلى وجود « كيان فلسطيني » . ولكن تلك الدعوة كانت تصطدم فكرياً في أوساط كثيرة بالفهم القائم على أنه لا حل لقضية فلسطين إلا في إطار حركة توحيد البلاد العربية . وكانت تلك الأوساط تؤكد ذلك الفهم بحجتين : الأولى أن شعب فلسطين وحده لا يمكن أن يقدر على مواجهة إسرائيل ، والثانية هي أن الرغبة في إظهار دور خاص للشعب الفلسطيني تعكس عند أصحابها رغبة خفية في التخفيف من المسؤوليات التي يفرضها النضال من أجل إنقاذ فلسطين من براثن الصهيونية . ولذلك شقت فكرة الكيان الفلسطيني طريقها في ببطء . ولم يساعد على تطويرها إلا حرص الفلسطينيين أنفسهم على تكوين منظمات متميزة مثل اتحاد عمال فلسطين ، واتحاد طلبة فلسطين ، واتحاد نساء فلسطين . . . إلخ . وأخيراً استجابت الحكومات العربية للفكرة وقرر مؤتمر القمة العربي الأول في يناير سنة ١٩٦٤ إعطاءها تجسيداً تنظيمياً بإنشاء « منظمة تحرير فلسطين » . ولكن الحكومات العربية لم تتخل بذلك تماماً عن الوصاية على قضية فلسطين . وكان اعتماد التنظيم الجديد على الجامعة العربية (التي تلتزم في قراراتها بقاعدة الإجماع) ولا سيما في مجال التمويل يعني التدخل في اختيار قيادة المنظمة والتأثير على خطها النضالي . وبالفعل كان الطابع

العام لقيادة المنظمة الوليدة هو حصر الاختيار في الفئات الاجتماعية التي قدمت فيما مضى معظم قيادات العمل الوطني الفلسطيني في فترة ما قبل ١٩٤٨ . كما كان من الميسور لإسرائيل نظراً للارتباط الوثيق بين منظمة تحرير فلسطين والحكومات العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية أن تروج لفكرة أنها صنيعة لتلك الحكومات وليست بحال تعبيراً عن حركة وطنية فلسطينية . ولكن الأمر المؤكد هو أن إنشاء المنظمة كان حدثاً عظيم الدلالة ، كان شهادة بميلاد جديد لشعب فلسطين .

ولكن الميلاد نفسه كان من صنع جيل جديد من الفلسطينيين . فالشباب الذي لم يعيش هزيمة ١٩٤٨ وإنما كبر في وسط ما خلفته من أنقاض هو الذي أعطى العمل الوطني الفلسطيني شكلاً ومحتوى جديدين . إن هذا الشباب لم تدمغه الهزيمة بحيث تضعف فيه روح المقاومة . وله من حماسه ما يجعله يستهين بالمخاطر . وهو كذلك يحس بأنه من المستحيل أن يترك مستقبله ومستقبل وطنه في يد الغير ، ولو كان هذا الغير البلاد العربية الشقيقة . والشباب الفلسطيني يعيش ويفكر في عصر صنعت فيه الشعوب المناضلة المعجزات . فالشعب الجزائري حين أصر على أن يناضل حتى الاستقلال مهما طال أمد النضال ومهما عظمت التضحيات ، انتصر ضد فرنسا ومن خلفها حلف الأطلسي . ولم يجل فقط قوات احتلال وإنما تخلص من مستوطنين كانوا على أرضه منذ أكثر من مائة عام وبلغوا المليون عدداً . وكوبا الصغيرة ذات السبعة ملايين نسمة صمدت أمام عملاق الإمبريالية وحطمت السيطرة الأمريكية على نصف الكرة الغربي المستقرة منذ إعلان مبدأ مونرو . وأخذت تبنى على مرى مدفع من فلوريدا مجتمعاً اشتراكياً . وشعب فيتنام الذي عانى حرباً ضد فرنسا استمرت تسع سنوات ، لم يتردد في أن يخوض حرباً جديدة ضد الاستعمار الأمريكي وأن يحطم مخططاته . إن الدرس المستفاد من تجربة حركة

التحرر الوطني المعاصر هو أن أى شعب يصر على الحرية ويقبل دفع الثمن ويوفر لنفسه التنظيم الفعال والقيادة الثورية لا بد أن ينتصر مهما تكن قوة العدو الاستعماري . فلماذا لا يكون الأمر كذلك بالنسبة لشعب فلسطين ؟ لقد حاولت إسرائيل استخدام دعايتها التقليدية في الزعم بأن العمل الفدائي من صنع الحكومات العربية . وركزت بالذات اتهاماتها على حكومة دمشق في الفترة السابقة مباشرة لعدوان ١٩٦٧ . ولكن يكذب هذا الزعم أمور كثيرة . فالشعب الفلسطيني كأي شعب سلبت حقوقه لا بد أن يحاول استردادها بشكل أو بآخر ، وبعد فترة تطول أو تقصر . ولا يمكن في عصرنا الراهن أن يندثر شعب أو تضيع قضيته إلى الأبد . ومن ناحية أخرى بدأ العمل الفدائي ينشط في أشكاله الجديدة منذ أوائل الستينات ، وقبل قيام الحكم الحالي في سورية بعدة سنوات . ومن ناحية ثالثة نشأ في نفس الفترة تقريباً عدد كبير من المنظمات الفدائية في مواقع متعددة ودون أي تنسيق أو ترابط ، نذكر منها : فتح ، أبطال العودة ، شباب الثار . . . إلخ . ولكن التكذيب الأساسي لمزاعم إسرائيل كان ولا شك تعاضم العمل الفدائي واتساع نطاقه وتعدد أساليبه واجتذابه لعشرات الألوف من الفلسطينيين بعد هزيمة ١٩٦٧ . فغداة النكسة كانت الحكومات العربية في البلاد المعتدى عليها تضمد جراحها وتدبر في عجلة شئونها الداخلية وتحاول الوقوف على قدميها . ومد الاحتلال الإسرائيلي ظله الكثيب على مناطق واسعة فعزل بين بعض الدول العربية وبين الفلسطينيين في الأرض المحتلة . وكان من شأن ذلك كله أن يفت في عضد الشعب الفلسطيني ويشيع في صفوفه روح اليأس . ولكن الذي حدث هو العكس وانبلج نور العمل الفدائي في وسط ظلمات الهزيمة أملاً تلتف حوله قلوب العرب ، وحقيقة ساطعة نهت الرأي العام العالمي بعد غفلة استمرت عشرين عاماً إلى وجود الشعب الفلسطيني ونضاله من أجل وطن مستقل .

طريق التحرير

لقد نجح الفلسطينيون إذن في إعادة طرح قضية فلسطين على الرأي العالمي ، ووقفوا - بما يبذلون من تضحيات - على طريق التحرر الحقيقي . وكان ذلك حدثاً رائعاً يؤرخ به : وبداية جادة لصراع طويل خاتمته لا بد أن تكون في مصلحة فلسطين إذا ما تروّد المناضلون بعدة النضال من جلد وطول نفس ووضوح رؤية وحسن تنظيم . واتخذ النضال الفلسطيني في المرحلة الحالية طابع العمل المسلح . وحاولت الدعاية الصهيونية مسخه : فنعتته « بالإرهاب » . ولكن كل الشعوب التي قاومت الاحتلال الأجنبي سمعت المعتدين يسمون رجال المقاومة « بالإرهابيين » . ومن ثم لم تفاج تلك الدعاية كثيراً ولا عمرت طويلاً . فلجأت الصهيونية إلى التهوين من شأن العمل المسلح والقائمين به ، زاعمة أنهم أقلية قليلة لا يعتد بها . ولكن استمرار النضال واتساع نطاقه وانتظام عملياته وخطورة بعض تلك العمليات بددت المزاعم الصهيونية . وفي الوطن العربي لاقى العمل الفدائي تأييداً حماسياً واسع النطاق . ومع ذلك تحفظت إزاءه بعض القوى الثورية بدعوى عدم نضج الظروف للكفاح المسلح ، واحتمال عزلة المقاتلين عن الجماهير ، وعدم وضوح خطوطهم السياسية . ولكن ظروف الاحتلال العسكري بذاتها تولد مناخاً مواتياً لأعمال المقاومة ، ولا يبقى بعد ذلك إلا أن ينضج المناضلون بنضالهم الدؤوب ظروف الكفاح ليؤتي العمل المسلح أعظم الثمرات . كما أن التجربة قد أثبتت أن العمل الفدائي قد نجح في الالتحام بجماهير عريضة ، تلتف حوله وتسانده وتضفي عليه طابعاً شعبياً واضحاً . وأخيراً فإن استمرار الكفاح المسلح ، واتساع نطاقه ، والتحامه بالجماهير ، وتزايد عدد القائمين به يفرض على قيادته فرضاً أن تعلن عن مواقف سياسية تزداد تحديداً يوماً بعد يوم ، ولا بد أن تنتهي

إلى تشكيل خط سياسي متكامل تستطيع الجماهير بدورها أن تحكم عليه تأييداً أو اعتراضاً أو تطويراً . ومن ناحية أخرى ، برز في الوطن العربي اتجاه يبالغ في تمجيد العمل الفدائي ويرى فيه « وصفة سحرية » يمكن بالتوسع في استخدامها تصفية القاعدة الصهيونية الإمبريالية في وقت وجيز . وقد تعرضنا في الفصل السابق لخطأ هذا الرأي وخطر الانزلاق إلى تعلق غيبي بشكل معين من أشكال النضال في معركة لا بد أن تتعدد فيها أشكال النضال وتتشابك بحيث يكمل بعضها بعضاً . ومن ناحية ثالثة ، هناك جوانب في العمل الفدائي الفلسطيني يعتقد كثير من الثوريين العرب أنها تثير القلق ؛ ولكنهم كثيراً ما يترددون في إثارتها علناً خوفاً على هذا العمل المجيد من أن ينال النقد من عزيمة القائمين به أو من تأييد الجماهير العربية له . ونحن نعتقد أن هذه النقطة تستحق أن نقف عندها قليلاً .

إن النتيجة الطبيعية والحتمية لتصدى الشعب الفلسطيني بنفسه لقضية تحريره هي أن تكون للفلسطينيين الكلمة الأولى والأخيرة فيما يتعلق بمستقبلهم وبطرق النضال من أجل هذا المستقبل . فليس من حق أى عربي أن يتكلم باسم فلسطين إلا أهلها . ولا يملك إنسان أن يفرض عليهم أمراً . وعلينا جميعاً أن نحترم هذا الوضع ولا نرج بأنفسنا في الشؤون الداخلية للنضال الفلسطيني . ليس لأحد أن يفرض وصاية من أى نوع على مقاتلين يواجهون بالسلاح العدو الغاصب لأرضهم . فالموقف هنا لا يمكن أن يختلف جوهرياً عن موقف القوى الوطنية العربية من ثورة الجزائر : مساندة كاملة ، مع ترك تقرير المصير بيد جهة التحرير الوطنى وحدها . وكل ما تملكه القوى الثورية العربية الأخرى ، وما يتعين عليها ألا تتردد في ممارسته ، هو النصيح والمشورة . وفي ضوء هذا الفهم يمكن أن نطرح على المناضلين الفلسطينيين ما نعتقد أنه في مصلحة النضال الفلسطيني ، وبصفة خاصة :

١ - أشكال المقاومة : لقد نوهنا بأهمية المقاومة المسلحة وبضرورة مواجهتها في مواجهة الاحتلال . ولكن النضال المسلح لا يمكن أن يكون الشكل الوحيد للمقاومة . وذلك لأسباب كثيرة . فالعمل المسلح بطبيعته لا يمكن أن يمارسه إلا عدد محدود نسبياً ، أولئك الذين لهم من السن والصحة والاستعداد ما يؤهلهم له . وبالتالي فلا بد من أشكال أخرى للنضال يمارسها من لا يستطيعون حمل السلاح . كما أن فلسطين تواجه استعماراً استيطانياً يعمل على طرد الفلسطينيين من أرضهم . ومن ثم فإن الصمود للضغوط والبقاء في الأرض بأي ثمن شكل أساسي من أشكال المقاومة . ولكل ذلك لا بد أن تتعدد أساليب المقاومة . لا بد لقيادتها من فضح مستمر لكل إجراء يتخذه العدو ، وتزويد الجماهير بالشكل المناسب للرد عليه . لا بد من الإلحاح على البقاء في المناطق المحتلة . بل إنه من الضروري دراسة الوسائل والأشكال التي يمكن أن يلجأ إليها النازحون للعودة إلى المناطق المحتلة . لقد مارست الصهيونية في فترات معينة أسلوب الهجرة غير القانونية إلى فلسطين ونجحت في أن تنقل إلى الأراضي المقدسة أعداداً من المهاجرين لم تكن السلطة البريطانية توافق على دخولها . فالأمر إذن ليس مستحيلاً ، ويجب التفكير فيه والإعداد له . كذلك لا بد من ابتكار أشكال متعددة ومتجددة لعدم التعاون مع المحتل وإفساد خططه الإدارية والاقتصادية في المناطق المحتلة . وليس ثمة حجة لإبراز أهمية الإضرابات والمظاهرات الشعبية كتلك التي شهدتها غزة في عدة مناسبات . . . وبهذه الأساليب المتعددة يمكن أن يسهم كل فلسطيني بصورة ما في أعمال المقاومة ، وتلتحم كل الجماهير بالعمل النضالي ضد العدو .

٢ - وحدة المقاومة : إنه لمن قبيل التريد أن تؤكد أن وحدة العمل الوطني شرط أساسي للانتصار . فتجربة كل الشعوب المناضلة تنطق بهذا المعنى . ولا يكفي في هذا المجال مجرد التنسيق بين مختلف التنظيمات .

فالتنسيق يمكن أن يفيد مرحلياً في الحد من سلبيات التفرق وفي التقريب بين المناضلين . ولكن التقاء المناضلين جميعاً في جبهة واحدة تقود العمل السياسى والعسكرى معاً يفتح أمام العمل الوطنى آفاقاً رحبة من حيث الإمكانيات والفاعلية . وثمة جانب آخر بالغ الأهمية ، إننا نريد جميعاً أن يكون للشعب الفلسطينى القيادة المعترف بها من كل أبنائه ، التى تمثله وتحدث باسمه دون أن يستطيع أحد التشكيك فى شرعية ذلك التمثيل . ويكفى تدليلاً على أهمية ذلك أن ننبه إلى أن من يسمون أنفسهم « اليسار الصهيونى » يقولون الآن إن الدول العربية تتدخل فيما لا يعنها ويجب أن تنفض يدها من مشكلة فلسطين لأن الشعب الفلسطينى هو وحده الطرف الذى يمكن أن نتفاهم معه ، ثم يضيفون إن هذا التفاهم يصبح ممكناً عندما « تنضج » الحركة الوطنية الفلسطينية وتنضج لها قيادة مسئولة تتمتع بثقة كل الفلسطينيين . وكأن هؤلاء الصهيونيين قد نصبوا من أنفسهم أوصياء على مصالح الشعب الفلسطينى !

وجود جبهة التحرير الوطنى الجزائرية ونجاحها فى كسب ثقة الغالبية الساحقة من الشعب الجزائرى من فرحات عباس يميناً إلى الشيوعيين يساراً ، هو الذى جعل من الممكن تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية لا ينازع أحد فى صفتها التمثيلية بحيث أمكن للدول العربية وبعض الدول الصديقة أن تعترف بها قبل تحرير الجزائر . ونحن حين نلح على الوحدة إنما نؤكد مبدأ عاماً ولا نتخيل شكلاً معيناً لتلك الوحدة . فالواقع الفلسطينى وإرادة الفلسطينيين وحدهم وظروف النضال هى التى ستحكم فى النهاية الشكل الذى يمكن أن تتخذه الوحدة . ولكننا نعود فنكرر أن القضية من الأهمية بحيث لا يجوز أن تقف فى سبيلها عقبات فى أمور غير أساسية . وهنا يجب أن يكون الشعار هو أن ما لا يدرك كله لا يترك كله . والالتقاء يمكن أن يتم حول خط أساسى للنضال وتبنى

قضايا كثيرة محل خلاف في الرأي . كما أن توحيد العمل في المجالات الأساسية لا يقتضي بالضرورة ذوبان كل التنظيمات في منظمة واحدة .

٣ - دور العرب داخل إسرائيل : ولا يمكن أن تظل الأقلية العربية المضطهدة داخل إسرائيل بمنأى عن حركة النضال الوطني الفلسطيني . وإذا كانت ظروفها الخاصة لا تسمح بالعمل المسلح ، فإنها مع ذلك أقلية مناضلة ، لم تكف لحظة واحدة عن الدفاع عن حقوقها ، ولها نشاطها السياسي ، كما أنها ترتبط ببعض التنظيمات السياسية أو تنصوي تحت لواء تنظيمات خاصة بها . ولا بد من تنظيم الاتصال بالعرب داخل إسرائيل وتنسيق أشكال النضال بينهم وبين بقية الشعب الفلسطيني وتكليفهم بالمهام التي تتفق مع ظروفهم الخاصة وأشكال النضال المتاحة لهم . وليكن واضحاً تماماً أن النضال الأساسي من أجل وطن فلسطيني مستقل لا يتنافى إطلاقاً مع نضال العرب داخل إسرائيل ضد أشكال الاضطهاد والتمييز العنصري والاستغلال الاقتصادي التي تفرضها عليهم الصهيونية برغم ادعائها أنهم قانوناً مواطنون في دولة إسرائيل .

٤ - الثورة الفلسطينية والثورة العربية : وكل ما قلناه عن الدور المتميز لشعب فلسطين لا ينفي أن الثورة الفلسطينية جزء لا يتجزأ من الثورة العربية الشاملة . والمطالبة بوطن فلسطيني مستقل لا تتناقض مع وحدة النضال العربي ولا مع استهداف وحدة البلاد العربية . بل إن تحرير كل بلد عربي خطوة ضرورية في سبيل تحقيق الوحدة العربية . ولذلك فإن استقلال الثورة الفلسطينية بمسئولية النضال الفلسطيني ، يكمله حتماً تعاونها الوثيق مع القوى الوطنية والثورية في كل أرجاء الوطن العربي . ويمكن أن تلعب الثورة الفلسطينية دوراً هاماً في التقريب بين تلك القوى وأن تكون محوراً للالتقاء . لقد ذكرنا من قبل أن وحدة القوى الثورية العربية يمكن أن تتحقق من خلال بحث استراتيجية النضال العربي ضد الظاهرة



معلمات رام اللہ یضر بن عن الطعام .

الصهيونية الاستعمارية . ومعنى ذلك أن قضية فلسطين بأوسع أبعادها في قلب مثل هذه المحاولة . ومن ثم تكون الفرصة متاحة للثورة الفلسطينية لتدفع في طريق الالتقاء والتعاون والتنسيق . ولكن شرط قدرة الفلسطينيين على النجاح في هذا الدور هو توحيد الصف الفلسطيني . فتفرق حركات المقاومة الفلسطينية يفتح الطريق أمام ارتباط كل منها بهذا الاتجاه أو ذاك من الاتجاهات التي تسود الوطن العربي ، وبذلك تغذى الفكرة وتدعمها بدل أن تناهضها وتقاومها . وهذا الارتباط بالقوى الثورية ضرورة للثورة الفلسطينية . ولكنه لا يعنى بالضرورة تخلى الفلسطينيين عن محاولة تعبئة أكثر ما يمكن من جهود حول قضيتهم العادلة ، أو رفض أى مساعدة عربية حتى ولو جاءت من قوى لا يمكن اعتبارها من قوى التقدم ما دامت تلك المساعدة لا تحد من حرية الحركة اللازمة للثورة الفلسطينية .

٥ - الثورة الفلسطينية والقوى التقدمية في العالم : إن الثورة الفلسطينية ثورة تحرير وطني ، وبالتالي فهي جزء من ذلك التيار الجبار الذي يلعب دوراً حاسماً في تشكيل العالم المعاصر ونعني به حركة التحرر الوطني التي تهرز أرجاء العالم الثالث . وقد نجحت إسرائيل في التأثير على عدد من الدول المستقلة حديثاً ، وحاولت أن تظهر أمامها في ثوب الدولة الصغيرة النامية الآسيوية ، التي تملك ناصية التكنولوجيا وتضرب المثل في التقدم وتستطيع بذل المعونة . ولم تكن تلك الدول ترى من أثر باق من مشكلة فلسطين إلا قضية اللاجئين ، وآسيا وإفريقيا تعرفان في معظم أجزائهما مشكلات لاجئين . ولا يستطيع رفع النقاب عن وجه إسرائيل الاستعماري القبيح إلا المناضلون الفلسطينيون أنفسهم حين يطرحون قضية حق شعبهم في وطنه المستقل . إن الوضع الطبيعي أن تصبح كل حركات التحرر الوطني في العالم الثالث حليفاً لشعب فلسطين تؤيده وتناصره ، كما كانت بالأمس تناصر شعب الجزائر ، وكما تساند اليوم شعب فيتنام ، وقضية

التحرر الوطني، التأييد الكامل من القوى الاشتراكية والعمالية في مختلف أنحاء العالم، وليس الأمر هنا مجرد تقرير مبدأ وانتظار نتيجته . ولا مجال لإحساس بالمرارة لما نعتقد أنه إهمال أو تقصير في الاهتمام بقضية شعب فلسطين طوال العشرين عاماً الماضية . ولندرك جيداً معنى وأبعاد التأييد "الأممي" : الثورة لا تصدر . ولا يمكن أن يقوم شعب بعبء النضال محل شعب آخر . إن الأساس في كل ثورة هو شعب البلد النائر نفسه . وبقدر ثباته وتصميمه في النضال وإقدامه على أغلى التضحيات ووضع قضيته وضعها الصحيح، تتألف حوله قوى التقدم وتبذل له ما تستطيع من تأييد ومساندة . إن قوى التقدم والتحرر في العالم لم تأخذ المبادرة لتحرير شعب فيتنام الجنوبية . ولكن حين هب الشعب البطل يناضل بنجاح وصمود في سبيل حريته وقف إلى جواره إخوته في الشمال ، ثم التف حول قضيته أوسع تأييد عالمي في كل أرجاء المعمورة ، حتى داخل الولايات المتحدة نفسها . ومهما يكن من أمر ، فإن من أول الواجبات الثورية تحديد الأعداء وتحديد الأصدقاء ، ثم محاولة عزل الأعداء عن كل تأييد وكسب الأصدقاء والعاطفين على مختلف المستويات . وخير خدمة تقدم للصهيونية والاستعمار تتمثل في محاولة عزل الثورة الفلسطينية عن بعض قوى التقدم المعادية للإمبريالية .

تصفية آثار العدوان وقضية فلسطين

ويتساءل البعض منذ أن تطورت المقاومة الفلسطينية هل يمكن أن تعني تصفية آثار عدوان ١٩٦٧ تصفية قضية فلسطين ، أو على الأقل الإضرار بها ؟ ولأول وهلة يبدو هذا السؤال غريباً . فكيف ننصوّر تناقضاً بين مصالح شعب فلسطين ومصالح الشعوب العربية المجاورة وكلها ضحية لنفس المعتدي ، وكلها هدف دائم لمخططاته العدوانية ؟

ولكن أولئك الذين يتساءلون يقولون إن المقاومة الفلسطينية تنشط بالذات في تلك الأجزاء من فلسطين التي احتلتها إسرائيل منذ عدوان يونيو ١٩٦٧ .
وبالتالي فإن انسحاب القوات الإسرائيلية من تلك الأراضي يحرم المقاومة من مسرح عملياتها الوحيد في الوقت الراهن . ومن ناحية أخرى ، ترتكز المقاومة إلى أراضي الدول العربية الأخرى حيث تنظم مراكز التجمع والتدريب وتقيم قواعد العمليات . ومن يضمن في حالة تصفية آثار العدوان الصهيوني الأخير استمرار الحكومات العربية المختلفة في تقديم نفس التسهيلات التي تحصل عليها منظمات المقاومة حالياً ؟

ولا يجدي شيئاً أن يستفزنا مثل هذا التساؤل فنعرض عنه . فالعواطف هنا غير ذات غناء . ولا مجال في هذا الصراع المصيري الرهيب ، كما قلنا ، إلا التفكير الهادئ والحساب الدقيق . ونقطة البداية التي تحدد سير التفكير في هذه القضية هي بدون أدنى شك معرفة كيف يمكن إجبار إسرائيل على الانسحاب إلى حدود ٤٠ يونيو ١٩٦٧ ، بالرغم من إصرارها الواضح على أن تضم أجزاء هامة من الأراضي التي تحتلها ، وألا تتخلى عن بقيةها إلا مقابل أبهظ الأثمان . وكفرض جدلي محض ، يمكن أن نتصور أن هذا الانسحاب يتم نتيجة لإجماع الرأي العام العالمي وضغطه الذي يجد تعبيره في شكل قرار من مجلس الأمن توافق عليه الدول الأربع الكبرى وتوفر له ضمانات التنفيذ . ونحن نعلم حق العلم أن الرأي العام العالمي منقسم حتى الآن فيما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط ، وأن أقساماً هامة منه تعطف على إسرائيل برغم كل شيء . كما نعلم أن قوى الاستعمار العالمي وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية تساند إسرائيل إلى أبعد حدود المساندة ، لأنها تريد أن تستغل ظروف نكسة النضال العربي الحالية لتوجه إليه ضربات في الصميم وتنتزع منا مكاسب أساسية وتعيد غزو بلادنا في صورة استعمار جديد . ولذلك فنحن لا نطرح

احتمال « الحل السلمي » في إطار علاقات القوى الراحنة إلا من قبيل الجدل فقط . فقد أدانت بعض منظمات المقاومة مقدماً وبشكل مطلق « أي حل سلمي » . ولهذا فإنه من الضروري لسلامة الرؤية أن نبحث أثر مثل هذا الحل على قضية النضال الفلسطيني . وأول ما ينبغي التنبيه إليه هنا هو أن إسرائيل ولدت بالعنف وتوسعت بالقوة وعاشت بالإرهاب . ف منذ ١٩٤٧ حتى الآن نجحت إسرائيل باستمرار في فرض ما تريد بالقوة ؛ وتلك قضية حيوية بالنسبة للوضع الداخلي في إسرائيل ، فأولئك الذين فروا إليها خوفاً من اضطهاد حيث ولدوا ، أو أملا في حياة أفضل مادياً وأدياً ، لن يستقر بهم المقام إلا إذا اطمأنوا تماماً لقدرة الدولة الصهيونية على أن تعيش بالقوة ، وأن تتوسع بالتدريج ، وأن ترغم العرب في النهاية على التسليم بوجودها والاستسلام لسيطرتها الاقتصادية ونفوذها السياسي . ولو أجبرت إسرائيل على الانسحاب دون أن تجني شيئاً من حرب سنة ١٩٦٧ فإن معنى ذلك أن سياسة القوة أصبحت غير مثمرة ، وأن إسرائيل لن تستطيع التوسع الإقليمي ولن تحقق السيطرة الاقتصادية ، وأنها لن تلعب دور كلب الحراسة في حماية مصالح الاستعمار . وبالتالي لن يكون بوسعها الاحتفاظ بمستوى المعيشة الحالي . وسيكون لهذا كله آثاره في وقف الهجرة إلى إسرائيل ، وتزايد الهجرة منها ، وتنبه أقسام من الشعب الإسرائيلي إلى سراب الصهيونية . ومن ناحية أخرى ، لقد أصبح الشعب الفلسطيني بفضل المقاومة ما كان يجب أن يكون دائماً : طرفاً أصيلاً لا يملك أحد أن يتحدث باسمه ولا يستطيع أحد أن يتجاهله . فالدول العربية المعتدى عليها لا تملك التنازل عن جزء من أراضيها المحتلة ، وهي من باب أولى لا تملك التنازل عن شيء من حقوق شعب فلسطين لأنها لا يجوز أن تتصرف فيما ليس من حقوق سيادتها . وليس بمقدور أحد أن يفرض على الفلسطينيين أن يكفوا عن

النضال دون أن يستردوا حقوقهم السلبية . بل إن جهود الشعوب العربية المثقلة حالياً بآثار عدوان ١٩٦٧ ستتخلص عندئذ لتلتف حول شعب فلسطين . وسيكون إفلاس سياسة القوة دفعة جبارة لنضال هذا الشعب العظيم .

ولهذه الأسباب بالدقة لن تقبل إسرائيل الحل السلمي . ولو كانت إسرائيل تريد السلام حقاً كما يزعم بعض قادتها أحياناً . لتقدمت بعروض محددة غداة نصرها العسكري الساحق . ولكنها في الواقع رفضت كل مقترحات التسوية ، ولم تصدر عن قادتها إلا التصريحات التي تؤكد الجشع الذي تغذيه عجرفة السلاح المنتصر . ولذلك فإن الأمر الذي يبدو اليوم محسوساً هو حتمية الصدام المسلح . والحرب أعنف صور السياسة وأحفلها بالمخاطر . ولذا فإنها تستلزم تقديرات واضحة للأهداف وتحديدات ملائمة للوسائل . وهنا نعود فنكرر أن علاقات القوى على المستوى المحلي ، ودون تدخل مباشر من جانب الجيوش الاستعمارية ، لا تجعل من الممكن للعرب أن يسحقوا العسكرية الإسرائيلية بحيث يصبح ميسوراً أن يفرضوا عليها شروط السلام العادل التي تؤمنهم نهائياً ضد الصهيونية ومخططاتها وترد كل الحقوق إلى أصحابها . وإنما الأمر الممكن ، والذي يجب أن يكون ، هو أن تهزم الجيوش العربية جيش إسرائيل وترغمه على التراجع منسحباً من الأراضي التي احتلها في عدوانه الأخير . وعندئذ يصبح من المتصور أن يصدر مجلس الأمر قراراً بوقف إطلاق النار مع انسحاب القوات الإسرائيلية إلى حدود ٤ يونية سنة ١٩٦٧ ، وأن تنصاع إسرائيل لمثل هذا القرار . ومن ثم يصبح السؤال : هل تستمر الجيوش العربية في الحرب ، ضاربة عرض الحائط بالرأي العام العالمي ، وتواجه الإسرائيليين وهم يقاتلون مستميتين لأن ظهرهم إلى البحر ، وتقبل فتح الباب لتدخل عسكري استعماري مباشر تحت شعار حماية إسرائيل من التدمير والإبادة ؟

وبعبارة أخرى هل نتجاوز الحساب الدقيق ، لنقدم على مغامرة نتائجها معروفة مقدماً ؟ في تقديرنا أن الإجابة يجب أن تكون بالنفي وبصورة قاطعة . ولا ينبغي أن يستخفنا حديث عن التفكير التقليدي والتفكير الثوري . لأن الثورة علم ، والتفكير الثوري تفكير علمي . والثوريون يحرون حسابات دقيقة لا يميزها عن حسابات الاستعمار إلا قدرة القيادات الثورية على تعبئة طاقات الشعوب غير المحدودة . وها هو ذا العدوان الأمريكي ينفق في فيتنام . ومع ذلك فالقادة الثوريون هناك لم يترددوا لحظة واحدة في الجلوس إلى مائدة المفاوضات مع الأمريكيين ، ولم يشترطوا حتى وقف أعمال الحرب بل اكتفوا بوقف الغارات على فيتنام الشمالية . ونحن لا يمكن أن نعترف بإسرائيل . ولا نتفاوض معها ، ولا نوقع معها صلحاً . ولكن هذا ليس معناه الحرب فوراً حتى تزول إسرائيل أو تسلم بحقوق شعب فلسطين كاملة غير منقوصة . لقد قلنا إن النضال طويل ، وإن الظاهرة الصهيونية الإمبريالية بالغة التعقيد ، وإن تصفية القاعدة الاستعمارية الصهيونية رهن باستراتيجية متكاملة متعددة الأساليب تخطط لنضال طويل ومرير .

ولذا فإننا نعتقد أنه عند نجاح الدول العربية في تصفية آثار العدوان إثر صدام مسلح ، يجب أن يحقق نضال شعب فلسطين تقدماً جذرياً . وأن يتعاون شعب فلسطين والشعوب والحكومات العربية على ذلك . وهذا التقدم يتمثل في تقديرنا في المطالبة بتنفيذ قرارات هيئة الأمم المتحدة التي صدرت لصالح شعب فلسطين . وأول هذه القرارات هو حق اللاجئين في العودة إلى أراضيهم . ويجب هنا أن تتم التعبئة على أساس إصرار الفلسطينيين عند أي استفتاء على العودة ورفض مبدأ التعويض . فالعودة استرداد للأرض ، فضلاً عن أنها تعقد الوضع الداخلي في إسرائيل وتحد من إمكانيات الهجرة إليها . ولكننا نعتقد أيضاً أنه لا بد من الإلحاح

على تنفيذ قرار الأمم المتحدة بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ والمعروف باسم قرار التقسيم . إننا لن نقر أبداً مشروعية التقسيم ، ولا يمكن أن نسلم به . ولكننا يجب أن نتمسك في الحال بما تركه لنا هذا القرار الجائر ألا وهو « دولة فلسطين العربية » . ومرة أخرى يجب أن نتأمل كيف تصرفت الصهيونية . لقد أعلنت قبولها لقرار التقسيم ومع ذلك لم تنفذ منه إلا البند الخاص بإنشاء دولة إسرائيل ، وخرقت بقية البنود قبل الموعد المحدد لتنفيذ القرار (بالعدوان على يافا وعكا وغيرهما من المناطق العربية) وبعد تنفيذه (بضم مناطق واسعة من أرض فلسطين) . ونحن نرفض النفاق . ولا أحد يلزمنا بالاعتراف بمشروعية قرار التقسيم . ولكن من حقنا أن نطالب أولئك الذين أصدروه أن يعملوا على تنفيذه . وأهم ما يترتب على ذلك هو أن تصبح للنضال الفلسطيني قاعدة من أرض مستقلة يتحرك منها ، ويتحرر من أي ضغط خارجي ، أو حتى عربي . يعود اسم فلسطين للوجود على خرائط العالم . ينشأ إلى جوار المقاومة جيش نظامي . تحصل الدولة الفلسطينية على اعتراف دولي وتحاول أن تلعب دورها في السياسة الدولية وأن تستفيد من تناقضاتها . وتنفيذ قرار التقسيم بخدافيره ، معناه تحرير جزء آخر من أرض فلسطين ، هو ذلك الذي ضمته إسرائيل فيما وراء القرار المذكور . معناه تغيير ديناميكية الأحداث رأساً على عقب ، فالمبادرة تصبح بيد العرب ، وعرب فلسطين بالذات ، والتوسع الإسرائيلي يتحول إلى انكماش . إنها تكون بداية ضخمة لعودة الأمور للسير في اتجاه التاريخ . وستكون الآثار الداخلية في إسرائيل واسعة المدى . فستدرك جماهير عريضة نهاية الحلم الصهيوني الاستعماري . ولن تستطيع الصهيونية بتعصبها العنصري أن تعصب أعين الناس هناك عن أن يروا الواقع وأن يختاروا الخيار الحاسم : مغادرة البلاد أو التعايش مع أهلها في سلام وبرغبة صادقة في مصير مشترك .

الاعتراف والمفاوضة

معنى الصلح

يواجه كل عربي تتاح له فرصة مناقشة الأجانب في قضية العرب وإسرائيل بمشكلة يبدو فيها الأجانب عاجزين تماماً عن فهم موقفنا . ويتفاوت تعليقهم على هذا الموقف بين الصمت المؤدب ، والتحفظ ، والنقد اللاذع . وتلك هي مشكلة « الرفض العربي لإسرائيل » الذي جعل منه أحد أصدقاء العرب في فرنسا عنواناً لكتاب كامل . أو بعبارة أخرى إصرار العرب على موقف : « لا اعتراف بإسرائيل ، ولا صلح معها ، ولا مفاوضة » . وكثيراً ما يقال لنا ، لماذا الإصرار على عدم الاعتراف بإسرائيل؟ ألا يعني هذا الإصرار تبني النية على العدوان عليها وتدميرها؟ وكيف ترفضون الصلح؟ أليس الصلح الشكل الطبيعي لإنهاء الحروب؟ وهل تريدون أن تعيشوا في حالة حرب مستمرة مع إسرائيل ثم تشكون بعد ذلك إذا أخذت تلك الدولة أحياناً المبادرة في العمليات العسكرية؟ إن مثل هذه المبادرة لا تكون عدواناً جديداً ما دامت الحرب قائمة على كل حال . والطريق إلى الصلح هو المفاوضة . فمنذ وجدت الدول وقامت بينها حروب ، كان الأسلوب للخروج من حرب لم يسحق فيها أحد الطرفين الطرف الآخر هو المفاوضة بقصد الوصول إلى تسوية قوامها تنازلات متبادلة تحل السلام محل الحرب . ويقال لنا إن موقفنا هذا لا تفسره إلا اعتبارات عاطفية ، والسياسة لا تخضع للعواطف ، وإنما للحقائق المادية وحدها . وكثيراً ما يختار المتحدث العربي في بحثه عن الرد المقنع على تلك الحجج ، لأنه يكون في حاجة إلى حجج يقبلها الرأي العام

العالمى . ولا تغنيه تلك التى يمايها الشعور الوطنى العربى وحده . بل إن بعضنا يتأثر بمنطق هؤلاء الأجانب — ولا سيما إذا أداروا الحديث من زوايا العطف على قضايانا والحرص على تقدم بلادنا — فيتساءل ألا يعبر موقفنا هذا عن نوع من سياسة النعمة التى تخفى رأسها حتى لا ترى الواقع فتظن أن غيرها لا يراه ؟

ولكن هذا المنطق لا يصمد طويلا أمام مناقشة جدية . ويمكن من واقع الحجج المقبولة عالمياً أن ندافع عن موقف تمليه مصالح مادية حالة ومستقبل أكثر مما تمليه العاطفة . ولنبدأ بمشكلة الاعتراف بإسرائيل . وأول ما يجب إبرازه هنا هو أنه ليس فى أحكام القانون الدولى العام ما يلزم دولة بالاعتراف بدولة أخرى اعترافاً قانونياً شاملاً . إن القانون الدولى ، وبصفة خاصة نصوص ميثاق الأمم المتحدة وغيرها من القواعد التى تستهدف إقرار الأمن الدولى ، تحظر على كل دولة أن تعتدى على دولة أخرى فقط ولكنها لا تلزمها بالاعتراف بها . وثمة حالات كثيرة وشهيرة لعدم الاعتراف . فالصين ، وهى تضم خمس البشرية كلها ، لم تعترف بها أغلبية الدول حتى الآن . وبسبب موقف أمريكا — أكبر مدافع عن الاعتراف بإسرائيل — لم يتمكن شعب الصين حتى الآن من أن يحتل مقعده الدائم فى مجلس الأمن . والولايات المتحدة تستخدم كل ما تملك من نفوذ لتمنع دولاً كثيرة من الاعتراف بالصين ، كما أنها تفرض عليها حصاراً اقتصادياً شاملاً . ومن حقنا أن نرد على الإيطاليين والهولنديين والبلجيكيين . . . إلخ الذين يقولون لنا لماذا لا تعترفون بإسرائيل ؟ بسؤالهم لماذا لا يحملون حكوماتهم على الاعتراف بالصين ؟ وليست الصين وحدها فى هذا الوضع . ففيتنام الديمقراطية لم تحصل على أى اعتراف دبلوماسى من الدول الغربية والدول الدائرة فى فلكها . وواشنطن تفاوض هانوى دون أن تعترف بها . وكذلك الأمر فيما يتعلق بجمهورية كوريا

الديمقراطية . بل إن الأمور تصل إلى حد التعنت في حالة جمهورية ألمانيا الديمقراطية . فحكومة بون تصر على أنها الممثل الوحيد لألمانيا كلها . وتنكر مجرد وجود دولة ألمانيا الديمقراطية . وهي تهدد باسم مبدأ « هالشين » كل دولة تعترف بحكومة برلين بقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية . ومعنى هذا الموقف يتجاوز مجرد عدم الاعتراف إلى التهديد الجدى لأمن جمهورية ألمانيا الديمقراطية وللسلام العالمى . فحكومة ألمانيا الاتحادية لا تسمى الدولة الألمانية الأخرى إلا « منطقة الاحتلال السوفيتى » . وهي ترفع في نفس الوقت شعار توحيد الأرض الألمانية . والتوحيد بغير التفاهم مع ألمانيا الديمقراطية لا معنى له إلا التوحيد بالقوة . ومع كل ذلك فلم نسمع في عواصم الغرب موجة من الأصوات التى تطالب بالاعتراف بحكومة برلين . فالموضوع إذن ليس قضية مبدأ يراه القوم ضرورياً لصيانة السلام العالمى ، وإنما هو قضية عطف بارز على إسرائيل ، أو على الأقل انسياق وراء دعاية ذكية تستخدم حججاً ظاهرها الحق والمنطق وباطنها الباطل والعدوان . وعلى ذلك فالعرب لا يخلون بقواعد القانون الدولى حين يرفضون الاعتراف القانونى بالدولة الصهيونية . ولا تثريب عليهم من هذه الزاوية . إن الالتزام الوحيد الذى يفرضه القانون الدولى على الدول العربية هو عدم الهجوم العسكرى على إسرائيل . والأمر الثابت تاريخياً خلال العشرين عاماً الماضية هو أن الجيوش العربية لم تهاجم إسرائيل ، بل على العكس اعتدت إسرائيل على جاراتها العربية ثلاث مرات عدواناً سافراً مركزاً ، بالإضافة إلى المئات من حالات العدوان المحدود النطاق على حدود هذه الدولة أو تلك . ولا بد أن نذكر هنا أنه حتى في ١٩٤٨ كانت إسرائيل هى البادئة بالعدوان لأن قواتها احتلت مناطق كانت واردة في قرار التقسيم ضمن أراضى دولة فلسطين العربية قبل تدخل الجيوش العربية . والأمر الذى يجب التنبيه إليه هو أن الشعب الفلسطينى غير ملزم حتى باحترام

أمن إسرائيل . فهو محروم من الوجود الوطنى فى شكل دولة مستقلة تقع فى حقها الالتزامات الدولية . ومن ثم فإن كل طرق النضال مشروعة أمامه . ولا يتصور بحال أن تلتزم الدول العربية بحماية أمن إسرائيل ضد نضال شعب فلسطين . فمثل هذا الكلام سخف لا سند له فى القانون الدولى . وإنما هى تعلات تلجأ إليها إسرائيل لستر نواياها التوسعية وأعمالها العدوانية . كذلك ليس صحيحاً ما يقال من أن كل حرب لا بد أن تنتهى بمعاهدة صلح . فالحرب التى تؤدى إلى سحق أحد الطرفين المتحاربين تكون خاتمتها إملاء شروط المنتصر . وفى عصرنا الراهن ، ومع وجود التنظيمات الدولية وعلى رأسها مجلس الأمن يمكن أن ينتهى القتال ، بل تنتهى الحرب ، بقرارات دولية ودون معاهدة صلح . وانتهاء الحرب بدون معاهدة صلح ليس أمراً غير متصور . فقد مر ربع قرن تقريباً على انتهاء الحرب العالمية الثانية ولم يتم توقيع معاهدة صلح مع ألمانيا . بل إن هناك خطأ متعمداً ، تغذيه الدعاية الصهيونية ، بين فكرة السلام والشكل المسمى معاهدة صلح . فالسلام لا يمكن أن يستقر إلا إذا كان قائماً على العدل . وإلا كان هدنة طويلة الأجل يجمع فيها الطرف الذى يعد نفسه مهضوم الحق كل قواه ليستأنف القتال ويسترد حقه أو يتجاوزه ليسلب حق الطرف الآخر . ولنعد لألمانيا مرة أخرى ، وإنما قبل خمسين عاماً ، فى نهاية الحرب العالمية الأولى . فقد تم توقيع معاهدة صلح هى « معاهدة فرساي » . ولكن تلك الوثيقة كانت عبارة عن سلسلة طويلة من الشروط والقيود التى فرضت على ألمانيا . والمفاوضات الطويلة التى سبقتها لم تكن بين الحلفاء من ناحية وألمانيا من ناحية ، بل كانت مفاوضات داخلية أجراها المنتصرون فيما بينهم ، وكان موضوعها اقتسام الأسلاب . ولهذا فإن « صلح فرساي » لم يقر السلام فى أوروبا . وقد استغلت النازية ما اعتبره الشعب الألمانى تعسفاً من المنتصرين لتفجر حرباً دامية مدمرة بعد عشرين عاماً من توقيع

المعاهدة المذكورة . إن السلام لن يستقر في الشرق الأوسط إلا إذا كان العدل أساسه . أي إذا قام على احترام حقوق الشعوب العربية وفي مقدمتها شعب فلسطين . وأي معاهدة صلح يتصورها خير في القانون الدولي . لن تكون من الناحية الفعلية إلا هدنة طويلة الأمد نسبياً . لأن الشعوب العربية لا بد أن تناضل حتى تحصل على حقوقها . إن أولئك الذين يهتمهم مستقبل السلام في هذه المنطقة من العالم يجب أن يركزوا اهتمامهم على الشروط الموضوعية لإقامة سلام عادل . أما الشكل القانوني فإنه لن يغير شيئاً من حقيقة الأمور . ولدى إسرائيل أسباب محددة تجعلها تصر على المطالبة بمعاهدة « صلح » . فهي بمنطق القرن التاسع عشر تتصور وثيقة يوقعها طرف منتصر وطرف مهزوم فيدفع الثاني ثمن الهزيمة ويحظى الأول ثمار النصر . ويصاغ كل ذلك في شكل معاهدة دولية . إن الإصرار على « معاهدة للصلح » وليس على إجراءات لتحقيق الأمن والسلام ، يرجع إلى أن إسرائيل تنظر إلى تلك المعاهدة على أنها « كشف تسليم المغانم » . على أن هدف الصهاينة يذهب إلى أبعد من ذلك بكثير . فهم بإصرارهم على توقيع معاهدة صلح يريدون أن يصيبوا حركة النضال العربي في صميمها : في روح الصمود وإرادة المقاومة ورفض التسليم بالأمر الواقع . إنهم يريدون صكاً يسلم فيه العرب بشرعية الاغتصاب ويتنازلون فيه نهائياً عن حقوق شعب فلسطين . وثمة فرق هائل بين التزام الدول العربية باحترام ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وعدم مبادأة إسرائيل بالعدوان ، وبين التسليم بشرعية اقتطاع جزء من الوطن العربي ، وإقامة قاعدة صهيونية إمبريالية تدنس الأرض وتهدد المستقبل . إن التخلي عن الحقوق المشروعة أمام القوة الغاشمة طريق له بداية وليست له نهاية . فإذا تخلينا أمام إسرائيل ، فهل يمكن أن نقاوم بعدها الاستعمار ؟ إن المراد منا هو في التحليل الأخير التخلي عن إرادة الحرية ، عن حقنا في تشكيل مصيرنا كما

نشاء ، في بناء وطننا ووحدةنا القومية ، في رفع مستوى معيشة الإنسان العربي ليستأنف مسيرته على طريق الحضارة بعد أن حرفة السيطرة الأجنبية عنه أمداً طويلاً . ومن ناحية ثالثة تريد إسرائيل « بالصلح » وما يعنيه من تصفية لإرادة المقاومة أن تفتح السبيل لما تسميه « علاقات عادية مع البلاد العربية المجاورة » ، وفي مقدمتها العلاقات الاقتصادية . وقد رأينا فيما سبق تصور الصهيونية لتلك العلاقات بين طرف متقدم اقتصادياً يتمتع بمساندة الإمبريالية العالمية ، وطرف في مرحلة النمو . إن الصلح في منطقهم تمهيد لنشر نفوذهم الاقتصادي في المنطقة كلها حتى تحقق إسرائيل السيطرة الاقتصادية التي تحلم بها .

الأمن والتوسع

وبرغم قوة حجتنا كثيراً ما يقال لنا : ولكن من حق إسرائيل أن تشعر بالأمن . وموقف عدم الاعتراف ورفض التوقيع على معاهدة الصلح يحمل في ثناياه شبهة النية المبيتة على الهجوم على « الدولة اليهودية الصغيرة » . وهذا كلام مردود . فالصين تعتبر — وهي على حق في ذلك — أن هونغ كونج وتايوان (فورموزا) جزء من أراضيها . ولكن لم يكن معنى ذلك أن تحارب الصين بريطانيا وأمريكا لتحرر فوراً تلك الأراضي المقتطعة من جسد الوطن . ويمكن أن نتصور حالات أخرى يتم فيها ذلك التحرر دون قتال : ثورة شعب تايوان ضد الحكم العميل (وهو أمر غير مستبعد ويكفي للتدليل على إمكانه ثورة شعب فيتنام الجنوبية) ، سلسلة هزائم يتلقاها الاستعمار الأمريكي في الشرق الأقصى فتجبره على تقصير خطوطه كما تفعل اليوم بريطانيا حين تسحب بقرار منها قواتها العسكرية من دول لم تطالب حكومتها بالانسحاب البريطاني ، بل إن بعضها — على العكس — يصرخ مطالباً ببقاء جنود جلالة الملكة (مثل ماليزيا) . . . إلخ . فالدول

العربية ترفض الاعتراف والصلح . ولكنها أعضاء في الأمم المتحدة تلتزم بعدم الالتجاء إلى القوة في فض المنازعات . وكما ذكرنا قبل قليل كان تاريخ العشرين عاماً المنصرمة تاريخ حروب ثلاث شنتها إسرائيل وكانت جاراتها العربية فيها جميعاً ضحية العدوان . وهذا ما حصل المتحدث الرسمى باسم الجمهورية العربية المتحدة لأن يصرح - حين سأله صحفى أجنبى عن رأيه في مطالبة إسرائيل بأن تكون لها حدود آمنة - بأن الدول العربية هي التى تطالب بحدود آمنة ، لأنها كانت دائماً ضحية العدوان . وينكشف زيف ادعاء إسرائيل بأن أمنها مهدد إذا تذكرنا الإجراءات التى كانت كفيلة بصيانة ذلك الأمن ، والتى ألغتها إسرائيل بإرادتها المنفردة .

(١) لقد كانت هناك اتفاقيات هدنة دائمة بين إسرائيل وجاراتها العربية وقعت سنة ١٩٤٩ . وأقامت الأمم المتحدة جهازاً من المراقبين الدوليين للسر على احترام الأطراف المعنية لتلك الهدنة . ولكن إسرائيل ألغت من جانبها تلك الاتفاقيات جميعاً بقرار منها . وكانت حجتها في ذلك أن الفدائيين الفلسطينيين لم يكونوا يحترمونها . وهى حجة ساقطة . فالفلسطينيون لم يكونوا طرفاً في تلك الاتفاقيات لأن إسرائيل أهملت كل حقوقهم وسعت للقضاء على وجودهم الوطنى المستقل وعطلت تنفيذ قرار الأمم المتحدة بإنشاء دولة فلسطينية عربية ، ورفضت أن تتعامل معهم إلا بأسلوب الطرد والقهر . فكيف يمكن أن يلتزم شعب باتفاق لم يوقعه ، بل لم تتح له حتى فرصة التوقيع عليه ؟ إن إسرائيل كانت تنكر على الحركة الفدائية طابعها الفلسطينى الأصيل ، وتزعم أنها من صنع الحكومات العربية . وقد بدد تطور حركة المقاومة غداة هزيمة يونية كل هذه الدعاوى . كذلك لا يمكن أن تلتزم الدول العربية بمحاربة النشاط الفدائى ، فعنى ذلك أن تقوم الجيوش العربية بحراسة إسرائيل ضد الشعب الفلسطينى ، وهذا ما يرفضه العقل وقواعد القانون الدولى . إن إخلال

الفلسطينيين « بأمن إسرائيل » ليس له من علاج إلا الإقرار بحقوقهم في العودة إلى أراضيهم وإقامة دولتهم المستقلة . إن دم الضحية يطارد القاتل ليل نهار . وما دام هناك شعب سلبت حقوقه فهو يطالب بها فليس من أمن أو هدوء إلا بالإقرار بحقه في الحياة .

٢ - كان من ضمن الترتيبات التي اشتملت عليها اتفاقيات الهدنة في سنة ١٩٤٩ إنشاء مناطق منزوعة السلاح من الجانبين على طول الحدود الإسرائيلية . ووضح أن تلك المناطق كانت تحول دون المواجهة المباشرة بين القوات المسلحة من الطرفين ، وترك لمراقبي الهدنة فرصة لأداء مهمتهم . ولكن إسرائيل احتلت بالتدريج كل المناطق المنزوعة السلاح وخلقّت بذلك ظروف المواجهة المباشرة والتوتر المستمر . ولم يكن في « تسلي » الفدائيين ما يكفي لتبرير هذا الإجراء . فقاومته كان يمكن أن تم بنفس الفعالية فيما وراء المناطق المنزوعة السلاح . أما النشاط الفدائي في تلك المناطق ذاتها ، فكان بوسع إسرائيل أن تلجأ إلى الأمم المتحدة بشأنه . ولكن هذا كان أمراً غير مقبول بالطبع في نظر الصهيونية لأنه كان سيثير من جديد مشكلة شعب فلسطين .

٣ - وتقرر في الوقت نفسه تشكيل لجنة توفيق دولية لحسم قضية الحدود النهائية وحل مشكلة اللاجئين . وانعقدت اللجنة بالفعل في لوزان . ولكن إسرائيل انسحبت منها لأنها لم تكن تريد حل أي من المشكلتين .

٤ - قررت الأمم المتحدة سنة ١٩٥٦ وضع قوات طوارئ دولية على جانبي الحدود بين مصر وإسرائيل . وقبلت مصر القرار ونفذته ، في حين رفضت إسرائيل السماح لتلك القوات بالوجود على أرضها . واليوم حين يدور الحديث حول تأمين حدود إسرائيل ، يكون من الطبيعي التفكير في قوات دولية على تلك الحدود . ولكن إسرائيل ترفض هذا رفضاً قاطعاً . ولا يبرر

هذا الرفض ما يقال بأن وجود تلك القوات لم يمنع مصر من طلب سحبها في مايو ١٩٦٧ . فالرد على ذلك واضح وبسيط : لأنه لو كانت تلك القوات موجودة أيضاً على الجانب الإسرائيلي من الحدود لاستمر وجود الأمم المتحدة . وإنما هذا الوجود كان سيحول دون العدوان الإسرائيلي . ولذلك فإسرائيل تحتفظ باستمرار بحرية الحركة في حين تستنكر أن طالبت مصر بتلك الحرية في فترة أزمة ، وبعد أن قبلت بقاء قوات الطوارئ أكثر من عشر سنوات . وليس مفهوماً أن تقبل الدول العربية وجود قوات دولية على أرضها مع إصرار إسرائيل على رفض تلك القوات ، لأن معنى ذلك تقييد حرية الدول التي اعتدى عليها أكثر من مرة ، وإطلاق حرية الحركة للمعتدى .

والواقع إذن أنه يمكن ضمان « أمن » إسرائيل دون أى تعديل للحدود . وليس مقبولا أن تحتج القوى الصهيونية بأن حدود إسرائيل ليست مؤمنة طبيعياً ، فمرتفعات الجولان تهيمن على مناطق من إسرائيل ، والضفة الغربية تمتد في بعض المواقع لتكون على مدى مدفع عادي من تل أبيب . فالرد على ذلك هو أن العرب كانوا من الأصل يرون فلسطين غير قابلة للتقسيم . وأن وجود دولتين في أرض محدودة بهذا الشكل سيترتب عليه تداخل إقليميهما فضلاً عن ضيق كل منهما . ولكن الصهيونية أصرت على التقسيم و خلقت هذا الوضع الشاذ . وليس لها اليوم أن تشتكى مما صنعت يداها . ويمكن وجود قوات دولية لتوفير الأمن الذي تدعى إسرائيل أنها تنشده . ولكن الواقع المر هو أن إسرائيل تحت شعار « الأمن » تريد فرض التوسع . فالمنطق الصهيوني هو أن تضم إسرائيل المناطق التي تراها لازمة لأمنها . وهذا مبدأ مرفوض في القانون الدولي لأن حقيقته هي التوسع على حساب الدول الأخرى . ويمكن أن نتساءل عند أى خط تعتبر إسرائيل أن الأمن قد توافر لها ؟ لقد ثارت دعاية واسعة حول مرتفعات جولان . ولكن ليفي

أشكول تكلم أيضاً عن وجود إسرائيل في سيناء لتأمين الملاحة في خليج العقبة . فالتوسع له منطقته . وليس له حدوده . وهذه الخطة التوسعية هي التي تساعد على فهم إلحاح إسرائيل في أنه لا سلام بدون مفاوضات مباشرة مع العرب . فما هو موضوع المفاوضات التي تريدها إسرائيل؟ إن السلام يمكن أن يتحقق بمجموعة من الإجراءات يقررها مجلس الأمن ويقبلها الطرفان . وإذا كانت إسرائيل تقبل مبدأ الانسحاب من الأراضي المحتلة كلها ولا تضم منها شيئاً ، فإن قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ يرضى كل مطالبها الأخرى : حدود آمنة معترف بها ، إنهاء حالة الحرب ، حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية . فماذا تريد فوق ذلك؟ الواقع أنها لا تريد الانسحاب . وتبغى من وراء المفاوضات المساومة على الأرض المحتلة . بل مساومة كل دولة عربية على حدة لمحاولة ضربها ببعضها البعض . ولا توجد حكومة عربية تستطيع التنازل عن شبر واحد من الأراضي المحتلة . ومن ثم فإن المفاوضات غير ذات موضوع . وموقفنا في رفضها سليم تماماً . ليس فقط لأن المفاوضات يمكن أن تستتبع الاعتراف القانوني بإسرائيل أو تفضي إلى معاهدة صلح وهي أمور واضح ضررها بالقضية العربية ، وإنما لأن المفاوضات لن يكون لها من موضوع إلا مصير الأرض المحتلة ، وهذا المصير لا يمكن أن يكون محل مفاوضة أو مساومة . إن من يريد السلام لا تهمة الأشكال التي يتحقق بها . علينا أن نفصح حقيقة موقف إسرائيل ، وبيان أن مطالبها بالمفاوضات ليست رغبة في السلام ، لأن قرار مجلس الأمن يمكن أن يوفره ، وإنما هي رغبة في استغلال النصر العسكري في توسع إقليمي . ويقول لنا بعض المثقفين ورجال السياسة في الغرب : لقد هزمت عسكرياً وعليكم أن تدفعوا الثمن . ونحن نقول لهم : تكلموا لغة واحدة ، فإما إقرار بوجود مجتمع دولي يدين العدوان ومنظمة دولية تعمل على صيانة السلام بإقراره على أسس عادلة

— ولا مجال عندئذ لتقدير الأمور بشروط المنتصر وتنازلات المهزوم :
 وإما سيادة قانون الغابة — وهنا نعلن أننا لم وان نلق السلاح وأن الحرب
 يمكن أن تستمر ولو مائة عام . فأرضنا واسعة وأعدادنا غفيرة ، ونحن
 ندرك معنى التاريخ ونعرف أن حركته في صالحنا .

الوقاية واليقظة

وحتى لا تكون « سياسة نعام » ، لا يكفي أن نرفض الاعتراف
 بإسرائيل والتفاوض معها وعقد الصلح . لا يمكن أن نقنع بتجاهل الوجود
 الإسرائيلي والانصراف إلى شئوننا الأخرى . وليس هذا فقط لأننا لا يجوز
 أن نتخلى عن مساندة شعب فلسطين ، وإنما لأن إسرائيل بوضعها الراهن
 قاعدة صهيونية إمبريالية عدوانية كما سبق أن أوضحنا . ولكن ما يجب
 الإقلاع عنه هو التفكير السطحي الذي ينم عن نفاد الصبر والذي يتمثل
 في القول بأن علينا أن نختار بين حرب شاملة وثورية لتدمير إسرائيل .
 وبين التعايش معها . كل ذلك التفكير الذي محوره الضيق بالمشكلة
 والرغبة في التخلص منها بأي شكل ، ولو كان الشكل الأرجح عندئذ في
 ضوء علاقات القوى الحالية ضاراً بالعرب أبلغ الضرر . لقد ذكرنا وكررنا
 أن الهدف الاستراتيجي للنضال العربي هدف بالضرورة طويل الأمد ،
 لا يمكن تحقيقه بين يوم وليلة ، ومن ثم فالأمر الذي لا مفر منه هو أنه
 سيكون هناك تواجد مادي لفترة طويلة نسبياً بين إسرائيل بوضعها الراهن
 وبين الدول العربية . وسنوضح في الصفحات التالية ما نرى من واجب
 العرب صنعه في تلك الفترة للاقترب من الهدف المنشود والأسمى . ولكننا
 نريد أن نؤكد هنا ثلاثة أمور :

١ — ضرورة مساندة الدول العربية للمقاومة الفلسطينية ، والتضامن
 الكامل مع الشعب الشقيق في نضاله الطويل . وقد سبق أن أوضحنا أن

قضية شعب فلسطين قضية تتضح أكثر فأكثر أمام الرأي العام العالمي باعتبارها قضية تحرر وطني لا بد أن تلتف حولها وتتعاطف معها قوى التحرر والتقدم في كل بقاع الأرض . ونحن أبناء القومية الواحدة أولى الناس بأداء واجب التضامن والمساندة . ولا تناقض بين تصفية آثار العدوان ومساندة شعب فلسطين كما شرحنا في الفصل السابق . ونحن نقول بوضوح إن السلام الوحيد الذي يمكن أن يعمر في الشرق الأوسط هو السلام القائم على العدل . ولا عدل بدون الإقرار بحقوق الشعب الفلسطيني وتمكينه من تجسيد وجوده الوطني في دولة مستقلة وعودة اللاجئين إلى ديارهم . . . إلخ . وللمساندة العربية أشكال كثيرة ومتنوعة . ولنا في تجربة مناصرة الثورة الجزائرية دروس يمكن الاستفادة منها وتطويرها .

٢ - دعم المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل . فهدف الصهيونية الحبيء وراء كل حديث عن السلام والصلح والعلاقات الطبيعية هو غزو بلادنا اقتصادياً لحساب الصهيونية والاحتكارات العالمية . ولقد كانت المقاطعة أنجح إجراء اتخذته العرب منذ قيام السرطان الصهيوني في فلسطين . وعلينا أن ندعمها ونطورها كإجراء وقائي لحماية الاقتصاد القومي للدول العربية . وليكن واضحاً أن المقاطعة لن تؤدي إلى خنق إسرائيل ، فلها من مساندة القوى الصهيونية والإمبريالية في العالم ما يكفل لها أسباب الحياة ، ولذلك فالمقاطعة ليست إجراء عدوانياً ضد إسرائيل ، وإنما هي قبل كل شيء إجراء دفاعي لحماية استقلالنا الاقتصادي ، وصناعتنا الناشئة والسير في طريق التنمية ورفع مستوى المعيشة . ونحن حين نقاطع الشركات التي تنشئ مصانع في إسرائيل إنما نفعل ذلك لأن تلك الشركات تدعم الطاقة الحربية ، بالمعنى الواسع للحرب الحديثة ، عند المعتدين الصهيونيين .

٣ - اليقظة والتدرة على الردع . ذلك أننا حتى ولو لم نهجم إسرائيل

فلن نأمن شر عدوانها ، إنها تعمل باستمرار على تعطيل حركة التحرر العربى وتوجيه الضربات لها لشل تقدمها . وهى كثيراً ما تعتدى بتوصية من الإمبريالية العالمية التى تريد حماية مصالحها الاستعمارية المهددة فى الوطن العربى . ولكل ذلك فإن إسرائيل يمكن أن تعتدى فى أى وقت . ومن ثم يجب أن تكون لنا القدرات الاقتصادية والسياسية والعسكرية التى تمكننا من رد العدوان ودحره حتى تدرك إسرائيل أنها لا يمكن أن تقوم دائماً بدور « البلطجى » فى المنطقة ، وأن العدوان لعب بنار تحرق أصابع من أشعلها . وبدون القدرة على الصمد والردع ستعيش إسرائيل سكرى بنحمر القوة ، تعربد بالسلاح أنى تشاء .

الرأى العام الإسرائيلى

ولكن ما أثر ذلك كله على الأوضاع الداخلية فى إسرائيل ؟ إن كل طرف فى صدام مثل ذلك الذى نعيشه مع الصهيونية يحاول دائماً التأثير فى صفوف الطرف الآخر ، ويبذل أقصى الجهد لعزل أقسام من الشعب عن القيادات المتصدية للصدام . فالخلفاء فى الحرب العالمية الثانية كانت لهم دعايتهم الموجهة إلى الشعب الألمانى والتى كانت تدور حول فكرة أنهم يحاربون هتلر والنازية ولا يحاربون ألمانيا والشعب الألمانى . وفيتنام الديمقراطية لها دعايتها الموجهة إلى الجيش الأمريكى الذى يحتل جنوب فيتنام ويحارب شمالها ، ومحورها عدم العداء للشعب الأمريكى والرغبة فى العيش فى سلام معه . ويوجه عدد من الإذاعات العربية برامج باللغة العبرية لسمعها الناس فى إسرائيل ؛ أى أن الحكومات العربية ، أو بعضها على الأقل ، لا تياس من إمكانية التأثير فى الرأى العام الإسرائيلى . ومن ثم لا بد من أن نحدد بوضوح ماذا يمكن أن نقول للجماهير فى إسرائيل لنعزلها عن القيادات العنصرية . للرجعية الاستعمارية

المغامرة التي تتعد تلك الجماهير . في المدى الطويل . إلى أسوأ مصير ؟
يعتقد البعض . من أصحاب الفكر العنصرى . أن هذا السؤال غير
وارد . فاليهودى عندهم شرير بالطبيعة ومن العبث بذل أى جهد لتغيير
موقف يهودهم بالضرورة فاسدون مفسدون في الأرض . لا ضد العرب
وحدسهم . بل ضد الاشتراكية السوفيتية والاحتكارية الأمريكية . . !
فأية جدوى هناك في محاولة التأثير في الرأى العام في إسرائيل ؟ ولكن
أصحاب هذا الفكر المشين هم والحمد لله قلة قليلة في وطننا العربى . وقيم
الحضارة العربية وتقاليده العرب التاريخية تدين مثل هذا الفكر . وهو
لا يجد صدى إلا في أشد المجتمعات العربية تخلفاً . وهى ذات أثر
محدود للغاية في السياسة العربية وفي مقاومة مخططات الصهيونية والاستعمار .
وهناك رأى آخر أكثر « عصرية » يقول إن الصدام الدامى الذى
تشهده الأرض العربية هو صدام قوى تختفى أمامه كل القضايا الطبقية ،
وبالتالى تنصهر فيه وحدة الشعوب والتيارات عند الطرفين . ويقول بعض
أصحاب هذا الرأى إنه لو كانت الجمهورية العربية المتحدة بلداً رأسمالياً ،
لتعرضت مع ذلك للعدوان الإسرائيلى . فالنظام الاجتماعى لا صلة له
بالموضوع . ويضيفون ، من الناحية الأخرى ، أن إسرائيل مجتمع مصطنع
ليس له وجود طبيعى وبالتالي لا تبلور فيه طبقات ولا يظهر صراع
طبقى . وأول نقد نوجهه لهذا الرأى هو أنه يتضمن التسليم بوجود قومية
يهودية ، وهذا التسليم يجافى الواقع ولكنه يخدم إلى أبعد الحدود الفكرية
الصهيونية كما سبق أن أوضحنا . والنقد الثانى يتعلق بتجريد مفهوم القومية
من كل محتوى اجتماعى . إننا نؤمن بأن القومية بمعنى رغبة كل أمة في أن
تعيش مستقلة وموحدة وأن تتقدم بين الأمم ، من أعظم القوى التى لعبت
دوراً حاسماً في تشكيل عالمنا المعاصر ، وما زالت تلعب كل هذا الدور .
ولكن حين تحاول بعض الدوائر الحاكمة المستغلة أن تستخدم الشعور

القوى في تعصب شوفيني يبرر غزو الشعوب الأخرى والسيطرة عليها
تصطدم بمعارضة حادة داخل بلادها . فالفرنسيون الذين عارضوا حرب
الجزائر وأيدوا نضال الشعب الشقيق من أجل استقلالها لم يكن شعورهم
بالقومية أقل من أنصار « الجزائر فرنسية » من المتطرفين واليمينيين
والفاشين . والألمان الذين حاربوا النازية . كانوا أكثر حباً لوطنهم من
عصابات هتلر الإجرامية . والمثقفون الأمريكيون الذين يعارضون حرب
فيتنام يعلنون شأن أعظم قيم الحضارة التي قامت عليها الولايات المتحدة... إلخ.
ومن ناحية ثالثة ، ليس صحيحاً أن النظام الاجتماعي لا أثر له في الصدام
الذي نعيشه . حقاً إنه من وجهة نظر الصهيونية التوسعية التي تريد ضم
مناطق جديدة ، لا يمكن التردد في الاستيلاء على أرض لأن نظامها
الاجتماعي متخلف وحكامها موالون للاستعمار ، بل على العكس ربما
سهل هذا للصهاينة الأمور . ولكن إذا نظرنا إلى القضية من زاوية المصلحة
العربية نجد أن المجتمع الإقطاعي المتخلف لا بد أن يكون عاجزاً عن
مقاومة عدوان الصهيونية وتوسعها . كما أن ارتباطاته بالاستعمار تحول دونه
ودون القيام بدور فعال في مقاومة إسرائيل . إن حرصنا على أعلى درجة
ممكنة من الوحدة بين العرب في الظروف الراهنة يمنعنا من ضرب الأمثلة
من واقعنا المر . ويكفي أن نشير إلى أن إصرار بعض النظم على الاعتماد
في التسليح على أمريكا وبريطانيا يشل من قدراتها العسكرية . كما أن
المصالح البرولية تقيد حركة البعض الآخر . كذلك البلد العربي الذي
يتبنى الرأسمالية لابد أن يرتبط بالاستعمار . وقد عرضنا طويلاً لعلاقة
إسرائيل بالاستعمار . ولهذا فلا بد أن تكون مقاومة مثل هذا البلد لمخططات
الصهيونية والاستعمار محدودة ومحصورة . ومرة أخرى لا داعي لضرب أمثلة
تعرفها الشعوب العربية جيداً . ويجب ألا نهدر بأنفسنا حقيقة اقتنعت بها
أقسام واسعة من الرأي العام العالمي وهي أن العدوان الإسرائيلي يستهدف

في رأس أهدافه ضرب النظم التقدمية في البلاد العربية . وأخيراً فإنه من العبث أن ننكر وجود صراع طبقى في إسرائيل . فهذا كلام يناقى الواقع ويجافى حقائق العلم . فأى مجتمع حتى ولو كان ذا طابع مؤقت لابد أن ينشأ فيه صراع طبقى ما دام هناك مستغلون وضحايا للاستغلال . وشعور الإسرائيليين السائد هو أنهم يقيمون مجتمعاً دائماً وليس مؤقتاً . ونفى الصراع الطبقي داخل إسرائيل ينهى في التحليل الأخير إلى نفي وجود ظاهرة استغلال اجتماعى واقتصادى هناك . وهكذا يصل الأمر بأصحاب هذا الرأى إلى تأييد الصهيونية في أكبر أكاذيبها ألا وهو ادعاؤها أن المجتمع الإسرائيلى اشتراكى ، أو أنه لا يعرف الاستغلال . ومن المهم أن ننبه هنا إلى أن تصرف الجماهير تصرفاً يناقى مقتضيات الصراع الطبقي لا ينفى حقيقة وجود ذلك الصراع . فعشية الحرب العالمية الأولى أعلنت الأحزاب الاشتراكية الأوربية أن الحرب التى يعد لها حرب استعمارية لا مصلحة للشعوب فيها ، وقررت أنه إذا اندلعت الحرب فلا بد أن تقاومها الشعوب والحركات العمالية وأن تتآخى عبر خطوط القتال . ولم ينفذ هذا القرار إلا الحزب الاشتراكى الديمقراطى الروسى . ولم يكن معنى ذلك أن الصراع الطبقي لم يكن موجوداً في ألمانيا أو فرنسا أو بريطانيا . فمن الممكن دائماً أن يوجد فرق بين واقع الصراع الطبقي وبين أشكال التعبير عنه .

ويقول بعض الاشتراكيين العرب إن المواطن الإسرائيلى رجعى بالضرورة . لأنه لو كان يهودياً تقدماً لأدان الصهيونية ولرفض الهجرة ولبقى في موطنه الأصيل يناضل إلى جانب القوى التقدمية فيه . وهذا تبسيط شديد للأمور ، ونفى كامل لآثار التضليل واحتمالات انخداع الجماهير . وبهذا المنطق كان يتعين اعتبار الأغلبية الساحقة من الألمان رجعيين أصلاء ، لأن الواقع التاريخى هو أن الحزب النازى قد حصل ، لعدة سنوات ، على تأييد شبه إجماعى في ألمانيا ، وكان معارضوه قلة

معدودة . كما أن هذا الرأي يغفل تماماً العوامل التي ساعدت في أوروبا الدعوة الصهيونية ، وفي مقدمتها عمليات إبادة اليهود والتنكيل بهم في ظل سيطرة هتلر على أوروبا كلها . وأخيراً فإن هذا الرأي يفترض الحمد المطلق في مواقف الناس الاجتماعية والفكرية . فصاحب الفكر الرجعي يستحيل أن يتطور تفكيره إطلاقاً ، بل لابد أن يظل رجعياً إلى الأبد ! وهذا سخف يستغرب أن يروج له قوم عاشوا هم أنفسهم تجربة التطور الفكري وتبنوا الاشتراكية في نهاية مسيرة سياسية طويلة كانت بدايتها عند البعض منهم على الأقل مواقف رجعية بل فاشية أحياناً . وأخيراً هم ينظرون إلى التقدمية نظرة مجردة منبثة الصلة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، متناسين أن الأصل في الفكر الاشتراكي أن الناس يميلون إلى الأفكار التقدمية أساساً لأنهم ضحايا استغلال اقتصادي أو قهر اجتماعي أو قومي أو ثقافي . والمجتمع الإسرائيلي حافل بأشكال من القهر لا تنفرد الأقلية العربية بتحمل آثارها .

وفي الطرف المقابل تماماً ، نجد رأياً شائعاً بين صفوف اليسار الأوربي وله أصدائه في الوطن العربي يقول إن حل القضية كلها يكمن في التحليل الأخير في انتصار القوى الاشتراكية داخل إسرائيل وتصفيتها للأيديولوجية العنصرية وللتبعية الاستعمارية وإقبالها على التعاون مع الشعوب العربية . وهنا أيضاً نصطدم بقدر كبير من التبسيط والتجريد . وفي تقديرنا أن إسرائيل ، كأي مجتمع ، بها صراع طبقي ، وأن مصالح الكادحين ضحايا الاستغلال هناك تتفق في النهاية مع مصالح الشعوب العربية . فالمصلحة المؤكدة لكل شعوب العالم هي تصفية الاستغلال بكل صوره . ولكن هذا الصراع الطبقي لا يجد في الواقع اليوم تعبيراً صادقاً عنه . بل إن هناك عوامل كثيرة تطمس هذا الصراع ، كما أن القيادات التي تمثل الفئات والطبقات العاملة تضللها وتقودها في طريق

العنصرية والتبعية للاستعمار . وأهم عادل في طمس معالم الصراع الطبقي هو العنصرية . وتجربة الأمم أمامنا غنية بالدروس . ففي الجزائر كان فقراء المستوطنين الفرنسيين في معظم الأحوال أشد عداوة للثورة الجزائرية من كبار الاحتكاريين . ومنهم وجدت منظمة الجيش السري العدد الكبير من الأعضاء الذين حولتهم إلى قتلة ومخربين . وفي الولايات المتحدة الأمريكية نجد صغار المزارعين البيض أعنف في موقفهم من السود من الاحتكاري الكبير روكفلر ، وهم الذين يشكلون قاعدة منظمة « كو - كلوكس - كلان » الإرهابية المتخصصة في قتل السود أو إحراقهم أحياء . وفي إسرائيل يحس المواطن العادي بأنه مدين بكل شيء للتنظيم الصهيوني العالمي . فالصهيونية هي التي أقامت دولة إسرائيل . وهي التي ساعدت على الهجرة ووفرت للمهاجر الأرض أو العمل . كما أنها تمنعه بأنها ردت إليه كرامته كإنسان وخلصته من ذل استمر قروناً ، وتحميه اليوم من خطر الإبادة أو الطرد من أرض الميعاد . ولذلك فإن نفوذ الصهيونية واسع وعميق . ويساعد على ذلك ما اتسمت به الحركة الصهيونية من مرونة جعلها تستوعب في أحضانها اتجاهات سياسية مختلفة ، بما في ذلك أولئك الذين استعاروا من الماركسية بعض أفكارها وتصدوا لمهمة مستحيلة هي التوفيق بينها وبين الصهيونية . لكل ذلك ما زال للموقف العنصري الغلبة والتقدم على الموقف الطبقي . وتلك حقيقة يجب أخذها في الحسبان . ومن ناحية أخرى يؤدي الوضع الاقتصادي الشاذ لإسرائيل إلى حرف الصراع الطبقي عن مجراه الأصلي . فالعامل الإسرائيلي ضحية استغلال بلا شك . وهذا كان من شأنه أن يحمله على الصراع ضد مستغليه . والشركات الكبرى ذات صلات استعمارية . ومن ثم كان من المنطقي أن يمتد نضال العمال في اتجاه التحرر من السيطرة الاقتصادية الاستعمارية . ولكن العامل الإسرائيلي يدرك أن هذه

المصانع أقيمت دون سند مادي من موارد البلاد ودون ضرورة اقتصادية لأصحاب رأس المال . وأنه إذا تجاوز نضال العمال حدوداً معينة يمكن أن يسحب الرأسماليون الأجانب أدوالهم . بل يمكن لرأس المال اليهودي نفسه أن يهرب إلى الخارج فينهار الاقتصاد الإسرائيلي ويجد العادل نفسه في بطالة دائمة ويتعين عليه مغادرة أرض الميعاد ليجوب العالم مرة أخرى سعياً وراء العمل . ومن ثم فإنه حتى بين العمال الإسرائيليين يسود شعور بضرورة المحافظة على العلاقة بالدول الاستعمارية وبالاحتكارات العالمية . ويغذى هذا الشعور بلا شك الدعاية الصهيونية التي تلح على أنه بدون العلاقات الخاصة مع الاستعمار الغربي يدمر العرب إسرائيل ويهلكون الحرث والنسل . والطبقة العاملة الإسرائيلية ما زالت محرومة من تنظيم نقابي سليم يدافع عن حقوقها لأن الهيستادروت ليس اتحاداً للنقابات وإنما اتحاد للعمل على الطريقة الفاشية يضم العمال وأصحاب الأعمال ويمارس نشاطاً رأسمالياً واسعاً يتمثل في امتلاك « الكيبوتز » وكثيراً من المصانع والمحال التجارية . والأحزاب « العمالية » أحزاب صهيونية نقطة البدء في تفكيرها موقف عنصري . وخطوطها السياسية ليست إلا تنويعات على لحن واحد . ولا يشذ عن هذا الوضع إلا حزب « راكاح » وهو الحزب الشيوعي العربي اليهودي الذي يقوده ماير فلتر وتوفيق طوبى . فهو يدين الصهيونية والعدوان والحروب التوسعية . وليس في إسرائيل طبقة من الفلاحين الفقراء بالمعنى المفهوم . وإنما هناك مزارعون أعضاء في الكيبوتز معظمهم لم تكن له صلة بالزراعة قبل الهجرة . مرتبطون بالهيستادروت ، خاضعون في أحيان كثيرة للجيش الإسرائيلي ، يعيشون حياة هي أقرب إلى حياة الحميم العسكري منها إلى حياة الفلاح .

ولكل ذلك فإن القوى التي تعادى الصهيونية والاستعمار داخل إسرائيل هي اليوم محدودة للغاية ، تكاد تنحصر في حزب راكاح وبعض مجموعات

ضيقة من المثقفين ، وأثرها على الجماهير . وبالتالي على السياسة الإسرائيلية ضعيف بلا شك . ولكن علينا أن نحبي شجاعة موقفها ، وأن نشجعها بأن تؤكد أنها تسير في الطريق السليم . وهنا لابد من جهد دعائي ينفي كل الاتجاهات العنصرية ويوضح أننا لا نريد القضاء على اليهود كأفراد ولا حتى على حقوقهم الإنسانية المشروعة ، وإنما نناضل ضد وضع إسرائيل كقاعدة صهيونية استعمارية . ولنقل بصراحة في هذا المجال منعاً لكل تضليل أو بلبلة ، إننا لا نعد بين التقدميين إلا الإسرائيليين الذين يدينون العدوان ويطالبون بانسحاب القوات المعتدية ويقرون بحقوق شعب فلسطين ، ويستنكرون جوهر الفكر الصهيوني ألا وهو تحويل إسرائيل إلى وطن لكل يهود العالم على حساب شعبها العربي والشعوب المجاورة . وسيؤتي هذا الجهد الدعائي ثماره إذا دعمته أعمالنا النضالية . فحين تنجح في ضرب القوة العسكرية لإسرائيل وتبديد أحلام فرض الإرادة بالقوة ، وحين نجبر القوات الغازية على الانسحاب ، وحين يتعاضد نضال الشعب الفلسطيني لابد أن ترتفع الغشاوة عن عيون جماهير واسعة في إسرائيل فتعيد التفكير في كثير مما تعتبره اليوم من المسلمات . وعندئذ يمكن أن ينمو اتجاه تقدمي في إسرائيل .

الحرية والاشتراكية والوحدة

تصفية الاستعمار من الوطن العربي

وفيما وراء كل الإجراءات العاجلة (إبراز دور الشعب الفلسطيني ، تصفية آثار العدوان ، محاصرة إسرائيل) يظل العمود الفقري للاستراتيجية العربية في مواجهة مخطط الصهيونية والإمبريالية هو بناء الوطن العربي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً . لقد أصبح من قبيل التكرار القول بأن العدو استفاد من ضعفنا أكثر مما اعتمد على قوته . كما أن لقوة العدو عناصر يجب تحليلها وفهمها وإعداد ما يقابلها في الوطن العربي .

وحجر الزاوية في بناء بلادنا هو تصفية الاستعمار ، هو القضاء على مصالح الإمبريالية ونفوذها في كل شبر من الأرض العربية . وليس هذا الكتاب مجال الحديث المطول عن الإمبريالية وجرائمها . ونحن من واقع تاريخنا نعرف ما صنع الاستعمار بنا . ونحن نقف في وضوح وصراحة ضد أساليب الاستعمار الجديد ، ونرفض تماماً كل الدعاوى التي تروج له ابتداء من تلك التي تزعم أن الاستعمار قد اختفى من العالم إلى تلك التي لا ترى ضيراً - بل ربما رأيت خيراً - في نشاط الشركات الاحتكارية أو في وجود القواعد العسكرية الأجنبية . ولكن ليس هنا مقام التدليل على حقائق تؤمن بها الغالبية الساحقة من الأمة العربية ، ولا يجادل فيها إلا نفر قليل بدافع من المصلحة الشخصية أو الطبقية أو لقصر في النظر يصل إلى حد فقدان البصيرة . وإنما نذكر بأن التقدم الاقتصادي

والاجتماعى والثقافى ودعم القوة العسكرية والسير فى طريق الوحدة القومية ،
 أمور غير متصورة إلا فى إطار التخلص من السيطرة الإمبريالية ونفوذها ،
 تلك الإمبريالية التى مزقت أراضينا ، وفرقت صفوفنا ، ودعمت أكبر
 القوى الاجتماعية تخلفاً بين ظهرانيها ، وحرصت على أن نبقى مصدراً للمواد
 الأولية اللازمة لصناعتها وسوقاً لمنتجاتها الصناعية ومرتجاً لرؤوس أموالها
 الجشعة ، وعملت ما وسعها الجهد على أن يستمر التخلف الحضارى فى
 أرض الحضارات . إن التحرر من الإمبريالية هو قبل كل شىء استرداد
 لحرية الإرادة الوطنية لتبنى الشعوب العربية مستقبلها على النحو الذى تبتغيه .
 ولقد عرضنا فى الفصول الأولى من هذا الكتاب لعلاقة إسرائيل
 بالاستعمار . فقلنا إن الصهيونية فى ذاتها ظاهرة استعمارية تشكل جزءاً
 لا يتجزأ من الإمبريالية العالمية ، وبيننا دور الاستعمار فى إنشاء إسرائيل
 ودعمها بكل أشكال الدعم . كما أوضحنا أن إسرائيل تمثل فى نظر
 الإمبريالية التجسيد المادى للوجود الغربى الاستعمارى فى قلب الوطن
 العربى ، وتقوم فى نفس الوقت بدور « الانكشارية » فى حماية المصالح
 الإمبريالية فى البلاد العربية . ولكل هذا كانت إسرائيل فى التحليل الأخير قاعدة
 عدوانية للصهيونية والاستعمار . ولذلك فإن النضال ضد الاستعمار والنضال
 ضد إسرائيل وجهان متلازمان لا يمكن بحال الفصل بينهما . وثمة أدلة
 إضافية تؤكد هذا المعنى الأصيل . فمن المعروف أن القواعد العسكرية
 الأجنبية فى البلاد العربية أسهمت بطريقة أو بأخرى فى عدوان ١٩٥٦ الثلاثى ،
 وكذلك فى عدوان ١٩٦٧ . فكيف نتصور أن ندخل فى صدام مسلح
 مع إسرائيل اليوم أو غداً دون أن نضع تقديراً لاحتفال استخدام تلك
 القواعد مرة أخرى ؟ وبالمثل كيف نعتد اعتماداً كلياً فى التسليح على
 الدول الغربية ، وعلى أمريكا وبريطانيا بالذات ، وهى تعلن بوضوح أنها
 تبيعنا السلاح — وهذا مصدر ربح لها — بشرط أن تكون قوة إسرائيل

العسكرية أكفأ من مجموع القوى العسكرية للدول العربية ؟ ! وكيف يمكن أن نربط اقتصادنا كله باحتكارات عالمية ضالعة مع الصهيونية ؟ وعبثاً أن نعود فنظن أن تأييد الدول الاستعمارية لإسرائيل مرده نفوذ اليهود في تلك الدول . فهذا ما تكذبه تصريحات المسؤولين الرسميين فيها . كما أن اليهود موجودون في بلاد أخرى مثل الاتحاد السوفيتي ولم يكن لهم نفس الأثر . أما إذا كان المقصود هو النفوذ الصهيوني ، فإن الصهيونية ذاتها حركة استعمارية ، هي جزء لا يتجزأ من الإمبريالية العالمية . وكل حديث عن النفوذ الصهيوني يجب أن يكون المقصود به نفوذ مجموعة إمبريالية في إطار الإمبريالية العالمية تجمعها بها المصالح الأساسية ولا تفرقها إلا تناقضات ثانوية .

إن كل قوة للاستعمار العالمي في أي ركن من الوطن العربي هي في الحال أو الاحتمال قوة لإسرائيل . وليس هذا مقصوداً على القوة العسكرية فقط ، ولكنه يصدق أيضاً على مراكز الاستعمار الاقتصادية . فلا ينبغي أن ينحني على أحد ، مثلاً ، أن جزءاً لا يستهان به من الأرباح التي تحققها الاحتكارات البرولية من الثروة العربية يؤول إلى الصهيونية في شكل أرباح واكتئاب في سندات الدولة الإسرائيلية وهبات خالصة ... إلخ . وللولايات المتحدة القدر المعلن في هذا المضمار . فهي السند الرئيسي لإسرائيل تمدها بالمال والسلاح وتساندها بالقواعد العسكرية وبالأسطول السادس . وهي في هذا لا تصدر فقط عن اعتبارات محلية تتعلق بأوضاع منطقة الشرق الأوسط ، ولكنها تستوحى استراتيجيتها العالمية . فقد تصدت واشنطن لتقوم بدور الشرطي العالمي في الدفاع عن « العالم الحر » ضد حركات التحرر الوطني والتغيير الاجتماعي في مختلف بقاع الأرض . وبالتطبيق على هذا المبدأ تسعى الولايات المتحدة للحلول محل كل دولة استعمارية يتقلص نفوذها وتضطر إلى الانسحاب . فبعد هزيمة فرنسا في

فيتنام واضطرارها إلى الانسحاب سنة ١٩٥٤ من الهند الصينية سارعت أمريكا للحلول محلها . وفي سنة ١٩٥٧ ظهر « مشروع أيزنهاور » الشهير الذى أعلن أن انسحاب بريطانيا وفرنسا وتراجع نفوذهما عقب عدوان ١٩٥٦ قد ترك فراغاً فى منطقة الشرق الأوسط يتعين أن تشغله أمريكا . وكان تدخل الأسطول السادس فى لبنان سنة ١٩٥٨ تطبيقاً بليغ الدلالة لتلك السياسة . وإسرائيل فى نظر أمريكا هى القاعدة التى تركز إليها فى مد نفوذها فى المنطقة ، لأنها المحفر الأمامى للاستعمار الأمريكى فى قلب الوطن العربى . وإذا كان دور بريطانيا فى هذا المجال قد أصبح مفضوحاً لا يحتاج إلى معاودة التذكير بتاريخها فى صنع إسرائيل ، فإن الدور الهام الذى لا تسلط عليه أضواء كافية هو ذلك الذى تقوم به ألمانيا الغربية . لقد قدمت حكومة بون من المال والسلاح لإسرائيل بالمجان ما لم تقدمه أى دولة أخرى . « فتعويضات » ألمانيا الغربية لإسرائيل هى فى حقيقتها هبات تجاوزت قيمتها كل ما حصلت عليه الدولة الصهيونية من منح أمريكية وتبرعات جمعتها المنظمات الصهيونية . وتمثل جزء أساسى من تلك التعويضات فى أسلحة فتاكة تقدمها تلك الدولة التى لا تستحي مع ذلك من ادعاء صداقتها للعرب . ومن خلال الشركات الألمانية العاملة فى البلاد العربية تنشط الجاسوسية الإسرائيلية . فضلاً عما تقدمه المخابرات الألمانية من خدمات لمخابرات إسرائيل تكاد تفوق تلك التى تقدمها لها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية . وكل هذا أمر منطقي تماماً ، لأنه يندرج تحت فكرة اعتبار الاستعمار الغربى لإسرائيل تجسيداً لوجوده فى أرض العرب وقاعدة أمامية « للعالم الحر » . ويجب أن نرتب نحن هذا على الواقع نتيجة رئيسية ألا وهى أن تصفية كل موقع استعماري فى بلادنا هى ضربة موجهة إلى إسرائيل . بل أكثر من هذا ، إن قواعد النضال السياسى ، كقواعد العمل العسكرى ، تقتضى أن نوجه ضرباتنا للعدو فى أضعف مواقعه .



ولا شك أن إسرائيل بقدراتها العسكرية هي أقوى مواقع الاستعمار .
ولذلك فإن حصر النضال العربي في نطاق النضال ضد إسرائيل وحدها
معناه مواجهة العدو في أقوى مواقعه وإهمال نقاط الضعف في خطوطه .
وسلامة النضال العربي ونجاحه تتوقف على مقدرتنا في أن نصنئ أولاً بأول
أضعف المواقع الاستعمارية . ولذلك فإن النضال من أجل الاستقلال
الكامل لبقية الأقطار العربية وتصفية القواعد العسكرية الاستعمارية
يجب أن تكون في قمة جدول أعمالنا . فتلك أهداف ممكنة التحقيق في
مستقبل قريب ، وآثارها في علاقات القوى في المنطقة بالغة الأهمية .

وتلعب إسرائيل من جانبها دور « الانكشارية » في حماية المصالح
الاستعمارية . فهي تستنفذ جزءاً ضخماً من طاقات النضال العربي ،
وكثيراً ما تعتدى للإطاحة بالنظم المعادية للإمبريالية ، وتضرب بعنف
عند كل منعطف حاسم في طريق الثورة العربية . وبقدر نجاحها في هذه
المهمة تلقى المزيد من التأييد الاستعماري . وبمفهوم المخالفة بقدر نجاح
العرب في التصدي لقوتها العسكرية ورد هجماتها العدوانية والانتصار عليها
عسكرياً في بعض المواقع ، بقدر ما تفقد من تلك الأهمية . ومن ناحية
أخرى يتناسب التأييد الاستعماري تناسباً طردياً مع أهمية مصالح كل دولة
استعمارية في البلاد العربية وبصفة خاصة في الشرق العربي . ولنا في
موقف فرنسا دروس عميقة المعاني . لقد حاربت فرنسا إلى جانب إسرائيل
ضد مصر سنة ١٩٥٦ ، ثم وقفت موقف الحياد سنة ١٩٦٧ ، ثم أصبح
هذا الحياد متسماً بالعطف على قضية العرب في ١٩٦٩ . إن النظرة الذاتية
والشخصية لقضايا السياسة تجعل الكثيرين منا يفسرون هذا التغير في
موقف فرنسا بالتغير في الأشخاص . فجى موليه عميل للصهيونية وديجول
رجل مبادئ . ولكن تلك النظرة ساذجة وفجة . فالديجوليون في البرلمان
الفرنسي لم يعارضوا حملة السويس سنة ١٩٥٦ . وإنما أساس التغير هو

أن السنوات الإحدى عشرة قد شهدت حدثاً ضخماً هو انتهاء حرب الجزائر بانتصار الشعب الشقيق وإعلان استقلاله . ففرنسا اشتركت في حملة السويس لا حباً في إسرائيل وإنما انتقاماً من تأميم شركة قناة السويس ، وسعيّاً لضرب ثورة فرنسا في نهاية الأمر عن طريق النصر في السويس . ذلك أن تحرر الجزائر بعد أن ظلت مائة وثلاثين عاماً تعتبرها مجرد أربع مقاطعات فرنسية كان أمراً ترفض الطبقات الحاكمة مجرد تصوره . أما الآن وقد صفت المواقع الاستعمارية الفرنسية في الوطن العربي ، فلم يعد لإسرائيل أهميتها الحيوية في نظر باريس ككلب حراسة . وأدركت أقسام واسعة من الرأسمالية الفرنسية أنها لم تخسر الجزائر فحسب ، وإنما كانت حرب السويس كارثة على كل مصالحها الاقتصادية في الشرق العربي . فقد دفعت باعتبارها الشريك الأصغر في المغامرة الاستعمارية أبهظ الأثمان . وبينما نجحت بريطانيا في استرداد بعض مواقعها ظلت فرنسا خارج الصورة . وتجلي هذا في أزمة لبنان سنة ١٩٥٨ . ففرنسا منذ عدة قرون تحرص على أن يكون لها علاقة خاصة بالقطر الشقيق ، أيا كان الشكل الذي تمارس به تلك العلاقة . ولكنها في تلك الأزمة لم تملك أن تحرك ساكناً وحلت أمريكاً محلها ، باستعراض القوة أولاً ، وبعد النفوذ الاقتصادي والسياسي ثانياً . ولذلك كان طبيعياً أن يتبلور في فرنسا اتجاه نحو استعادة العلاقات الاقتصادية والثقافية مع البلاد العربية . وكان طبيعياً أن يرفض أصحاب هذا الاتجاه أن تقف المطاعم التوسعية الإسرائيلية عقبة في سبيل التعامل مع سوق تضم قرابة مائة مليون وأرض تضم ثروات ضخمة . وساعد على دعم هذا الاتجاه أنه يتفق تماماً مع سياسة فرنسا إزاء العالم الثالث بعد تصفية وضع المستعمرات الفرنسية في إفريقيا ، هذا الاتجاه الذي يقوم على محاولة إنشاء علاقات اقتصادية وثقافية مع القوى الجديدة التي ناضلت من أجل الاستقلال بدل مناهضتها

بقوة السلاح ، تلك المناهضة التي ليس لها من نتيجة في النهاية إلا المزيد من الثورية لدى حركة التحرر الوطني والمزيد من الارتباط بالمعسكر الاشتراكي . ومن المعروف مثلاً أن دييجول كان يرى أن تبني كاسترو وأنصاره للماركسية اللينينية تم تحت ضغط التشدد الأمريكي ، وأن السياسة الفرنسية قد نجحت على العكس من ذلك ، في المحافظة على علاقات مثمرة مع الجزائر بعد استقلالها ، برغم كل ما خلفته حرب السنوات السبع من مرارة لدى طرفيها . كذلك كانت سياسة فرنسا إزاء أزمة الشرق الأوسط تتسق تماماً مع سياستها الأوروبية والعالمية التي تتمثل في موقف استقلالي من أمريكا وترغم لحركة الوحدة الأوروبية . فإسرائيل تتحرك في تعاون وثيق مع أمريكا وألمانيا الغربية ولم تصنع لنصائح فرنسا ، ولذلك فليس هناك ما يبرر وقوف فرنسا إلى جانبها ، وإلا كانت باريس تخدم في النهاية في الشرق الأوسط السياسة التي تقاومها في أوروبا وفي حلف الأطلسي . والمهم هو أن حجر الزاوية في سياسة فرنسا كان عدم حاجتها إلى إسرائيل لتقوم بدور الانكشارية في الوطن العربي . وهي كدولة غربية استعمارية تحرص على الوجود الإسرائيلي . وقد أكد دييجول أكثر من مرة هذا المعنى . ولكنها في ظروف ١٩٦٧ لم تكن لها أية مصلحة في التحرك العسكري الإسرائيلي ، ولذلك لم تسانده . وكانت السياسة حكيمة ، إذ فتحت أمام فرنسا باب صفقات مربحة في مجال السلاح والبترو ، فضلاً عن أنها وفرت عليها أي تعقيدات في الجزائر ، مورد تموينها الأساسي من البترول . ويمكن أن نقول إن موقف بريطانيا بدأ يتغير بعد انسحابها من اليمن الجنوبي وتقرير مبدأ الانسحاب من الخليج . ولولا ارتباط سياسة بريطانيا الخارجية على المستوى العالمي بالسياسة الأمريكية لكان موقف بريطانيا من أزمة الشرق الأوسط أكثر تطوراً .

ونخلص من هذا كله إلى أن تصفية المواقع الاستعمارية إضعاف لإسرائيل من زاويتين . من زاوية أن تلك المواقع تخدم إسرائيل ، ومن زاوية أن دور إسرائيل في حمايتها يزيد من مساندة الاستعمار للدولة الصهيونية . وهذا التغير في أوضاع المنطقة لابد أن ينعكس على الأوضاع الداخلية في إسرائيل . فضعف المواقع العسكرية للاستعمار يقلل من حرية حركة الصهيونية ، لأن إسرائيل قد تعودت أن تتحرك عسكرياً معتمدة على أن وجودها في نهاية الأمر مصون بقوى الاستعمار العالمي وأن أقصى ما تخاطر به هو الإخفاق في عملياتها التوسعية . فإذا تغير هذا الأساس يتعين عليها أن تفكر مرتين قبل أن تعتدى . وبالتالي تتضاءل فرص التوسع أمامها . وقد رأينا أهمية التوسع الإقليمي لاستمرار الوجود الصهيوني ذاته .

ومن ناحية أخرى ضعف اهتمام الاستعمار بإسرائيل لابد أن يقلل من حجم ما تحصل عليه من معونات ، وقد سبق أن رأينا أن تلك المعونات الهائلة هي التي مكنت إسرائيل من الحياة والنمو حتى الآن دون توسع إقليمي منتظم . وبالتالي فإن انكماشها سيؤدي إلى ضائقة اقتصادية في إسرائيل وتدهور في مستوى المعيشة من شأنه أن يدفع إلى الهجرة منها بشكل يصنف جزئياً وجودها السكاني . كذلك تحرر تصفية المواقع الاستعمارية الإرادة العربية . وهذا واضح تماماً في وضع القواعد العسكرية . ولكنه حقيقة أيضاً فيما يتعلق بالمواقع الاقتصادية الاستعمارية وبالذات للبرول . إن المصالح البرولية في البلاد العربية هي أهم المواقع الاقتصادية للاستعمار الأمريكي . فأمريكا تملك حوالي ٦٤ ٪ من رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في البرول العربي . وهي مصدر أرباح ضخمة يسيل لها اللعاب . وأمريكا تستخدم تلك المصالح في تفريق الصف العربي على أساس دول غنية ودول فقيرة ، كما أنها تحنو على إسرائيل لأنها في نظرها الحارس الأمين على تلك المصالح . ويوم ينجح العرب في تأمين

البتروول ، أو تأمين المصالح الأمريكية على الأقل ، ستفقد إسرائيل جزءاً كبيراً من أهميتها في نظر الولايات المتحدة . إن البتروول يلعب حالياً في تحديد سياسة أمريكا في المنطقة الدور الذي كانت تلعبه ثورة الجزائر في تحديد سياسة فرنسا إزاءها سنة ١٩٥٦ . والبتروول العربي يتميز بوضع استثنائي يسهل تأميمه . فالمستهلك الأساسي له هو أوروبا الغربية ، في حين أن المساهم الأساسي في رأس المال الأجنبي المستثمر فيه هو أمريكا . ولذلك فإن تكون هناك مقاطعة فعالة للبتروول العربي غداة تأميمه ، لأن أوروبا سيكون من مصلحتها أن تشتري البتروول العربي باستمرار . وهي لن تضارب بالتأمين بحيث تقف منا موقف العداء . بل إنه يمكن أن تشتري بشروط أفضل . ففي وسع العرب أن يخفضوا بعد التأمين سعر البتروول بنسبة ٢٥ ٪ مثلاً ، ومع ذلك يزيد دخلهم منه لأنهم سيستولون عندئذ على نسبة ٥٠ ٪ من الأرباح التي تستولى عليها حالياً الاحتكارات العالمية .

فما أعظم ضلال أولئك الذين يحلمون بإمكان كسب تأييد الدول الاستعمارية ضد إسرائيل ! إن الدولة الصهيونية جزء من الظاهرة الإمبريالية العالمية لا يمكن فصلها عنها . ومحاولة كسب التأييد الاستعماري بزيادة حجم المصالح الاستعمارية في الأراضي العربية هو في التحليل الأخير تسليم بأهداف الاستعمار والصهيونية . فالاستعمار يساند إسرائيل لحماية مصالحه . فإذا حصل على مزيد من المصالح ، فإن تمسكه بإسرائيل سيزيد لأنه يعلم أن الشعوب لن تسكت عن الاستغلال الاستعماري ، بل لابد أن تتمرد عليه . ومن ثم لابد من تقوية «الانكشارية» لمضاعفة الحراسة . كما أن ضغط المصالح الاستعمارية على الدول العربية يشل من حرية حركتها في مواجهة إسرائيل . إن الاستعمار لا يمكن أن يكون حتى في موقف المحايد في هذا الصدام ،

لأنه طرف أصيل فيه . وليس معنى ذلك أنه لا توجد تناقضات بين إسرائيل والدول الاستعمارية المختلفة . فالعلاقات الاستعمارية بطبيعتها حافلة بالتناقضات . ومن واجبنا ألا نهمل تلك الحقيقة وأن نحاول الاستفادة من التناقضات بقدر الإمكان ، ودون الجرى وراء خيالات كاذبة . فعاداتنا للاستعمار ليس معناها قطع كل علاقة تجارية أو اقتصادية أو ثقافية معه . ونحن نمارس تلك العلاقات في الحدود التي تفيد اقتصادنا القومي ولا تهدد استقلالنا السياسي . وبالتالي يمكن أن نميز فيها دولة على دولة أخرى حسب درجة مساندتها لإسرائيل . وبهذا الشكل تؤكد التناقضات مثلاً بين فرنسا وإسرائيل . ولكن لا يكون معنى ذلك التنازل عن حقوق سيادة لصالح فرنسا ، أو توهم أن فرنسا يمكن مثلاً أن تقف إلى جانبنا إذا أصبح الوجود الإسرائيلي مهدداً ، أو حتى مجرد أمن إسرائيل . بل إنه من المتصور أن يوجد تناقض بين إسرائيل وأمريكا . فبعض الأوساط الحاكمة في أمريكا لا تنظر بعين الرضا إلى ما تعتبره مطاعم توسعية إسرائيلية مبالغاً فيها ، ولا تطمئن إلى أن تكون إسرائيل قادرة في أى وقت على شن حرب خاطفة على جيرانها دون موافقة واشنطن . فالصهيونية في إسرائيل لها مصالح استعمارية واضحة ، وهي ليست مجرد أداة في يد الاستعمار ، في حين أن إسرائيل في نظر أمريكا يجب أن تكون قطعة شطرنج في لعبة السيطرة العالمية ، قطعة ممتازة ولا شك ولكنها مجرد قطعة على كل حال . ومن هنا ليس عيباً أن نحاول التأثير في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط . ولكن الخطر هو أن نتوهم لهذا التأثير أبعاداً كبيرة أو غير واقعية .

التنمية الشاملة

والفضيلة الكبرى للتحرر من السيطرة الاستعمارية هي استرداد

حرية الإرادة الوطنية . ولذلك فإن الاستقلال السياسى تكمن أهميته فى أنه يفتح الطريق أمام ما كان مستحيلاً بدونه . ويبقى بعد ذلك أن قيمته الحقيقية تتوقف فى نهاية الأمر على ما نصنع بعد الحصول عليه . فالحرية فى يد الشعوب ، كالحرية فى يد الأفراد ، ممكنة غنية بالاحتمالات . ولكن تحويل ما هو كائن بالقوة إلى قائم بالفعل يحكمه فى النهاية كيف يستخدم الشعب حريته المستردة . وثمة بلدان فى العام الثالث فى هذا النصف الثانى من القرن العشرين حصلت على الاستقلال السياسى ولكن حكامها يتمسكون بأذيال الاستعمار ، ويستجدون بقاء قواعد له (حتى بلغت الأمور فى بعض الأحوال حد عرض تعويض المستعمر عما ينفقه على تلك القواعد . . .) ، ويتمسحون فى حضارته ويصرون على الانتماء إلى « الكومنولث » أو « الجماعة الفرنسية » . . . إلخ . وفى مثل هذه الأحوال لا يعدو الاستقلال السياسى مجرد بعض الظواهر الشكلية : ألقاب رئاسة الدولة ، العلم الوطنى والنشيد ، وأحياناً شركة طيران تحمل اسم البلد وتملكها إحدى الشركات العالمية . ونحن حين نطالب باستكمال استقلال البلاد العربية ، إنما نريد أن تكون للشعوب العربية حرية تطوير حياتها جذرياً لتسترد مركزها بين الأمم المتقدمة التى تقدم للبشرية عناصر حضارة العصر وتفوز من ثمار انتصارات الإنسان العلمية والتكنولوجية بأعظم نصيب . بعبارة أخرى ، إن هدفنا هو تنمية المجتمع العربى . وقد استخدمنا عن قصد كلمة « التنمية » دون أن نلحقها بنعت « الاقتصادية » . فنحن نعى هنا التطوير الشامل لكل مظاهر الحياة العربية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية . إننا يجب أن نقضى على عقدة « التفوق الأوروبى » التى تتيه بها إسرائيل . والصدام بيتنا وبين العدو الصهيونى الإمبريالى لن يكون فى كل لحظة من لحظاته صداماً عسكرياً خالصاً . بل إنه صدام حضارى بأوسع معانى تلك الكلمة .

فطموح إسرائيل في السيطرة الاقتصادية على المنطقة مبنى على فكرة عجزنا عن استغلال مواردنا بأنفسنا لتخلفنا العلمى والتكنولوجى . وأملها في الأسواق العربية قائم على الاقتناع بقصور الصناعة العربية عن تغطية تلك الأسواق . ومكانة إسرائيل في كثير من الأوساط المثقفة في العالم ترجع إلى دور العلماء والأدباء والفنانين الإسرائيليين في كل مظاهر الحياة الفكرية العالمية . ونفوذ إسرائيل في عدد كبير من بلدان العالم الثالث لا يرجع في الأساس « للمال والجنس » كما كتبت بعض الصحف العربية أحياناً ، وإنما يرجع قبل كل شيء لقدرة إسرائيل على أن تقدم لتلك البلدان خبراء من مستوى عالمي يتميزون بالفاعلية والجدية ، ومشروعات مدروسة على أسس علمية . ويجب ألا نخدع أنفسنا عن شيء من ذلك كله . بل إن الصدام العسكرى نفسه أصبح في عصرنا يعتمد إلى حد كبير على درجة تقدم المجتمع . فالأسلحة الحديثة آلية معقدة يقتضى استعمالها مستوى حضارياً معيناً . وإنتاجها وصيانتها وإصلاحها ، تفترض تقدماً صناعياً ملموساً . والحرب العصرية حرب شاملة تستلزم تعبئة اقتصادية كاملة غير متصورة في ظروف التخلف الاقتصادى الشديد . . . إلخ .

التنمية ، بمعناها الواسع ، إذن هي البنيان الشامخ الذى يمكن أن يصمد لهجوم الاستعمار والصهيونية ، ثم يدحره ، ثم يصفى قواعده تصفية خاشعة وقاطعة . وحجر الأساس في تلك التنمية الشاملة هو بلاشك التنمية الاقتصادية . فنشر التعليم ، والرعاية الصحية ، وتوفير السكن ، وتطوير البحث العلمى . تبقى أحلاماً بعيدة المنال ما دام الشعب لا يملك الوسائل المادية لتوفيرها . فالزيادة المطردة في الإنتاج بمعدلات عالية هي وحدها التى تضمن اضطراد الزيادة في الدخل القومى وارتفاع مستوى المعيشة وتوفير الإمكانية الموضوعية لانطلاقة حضارية تمكن العرب من تصفية مخلفات قرون من القهر والتخلف . وضرورة هذه التنمية الاقتصادية هي التى

تفرض الحل الاشتراكي فرضاً . ذلك أنه في ظروف عالم اليوم يعجز النظام الرأسمالي عجزاً مطلقاً عن إحداث تنمية اقتصادية جدية ومنظمة . وليس هنا مجال الإفاضة في التدليل على ذلك . وإنما يكفي التذكير بأن التنمية الرائعة التي تمت في البلدان الرأسمالية المتقدمة جرت في ظروف يستحيل تكرارها اليوم . فقد بدأت في غربي أوروبا في وقت كان العالم كله يجهل الصناعة الحديثة واستفادت من عمليات نهب المستعمرات ، واعتمدت على استغلال بشع للطبقة العاملة (١٢ ساعة عمل في اليوم وأجور بالغة الانخفاض ... إلخ) . أما اليوم فالبلدان النامية تبدأ التصنيع بعد أن سبقها إليه دول صناعية كبرى . وهي لا يمكن أن تستغل شعوباً أخرى ، ومن المستحيل أن تفرض على شعوبها ما عاناه الشعب الإنجليزي مثلاً في النصف الأول من القرن الماضي . وفي العصر الحديث النموذج الوحيد للتنمية الاقتصادية هو النموذج الاشتراكي ، لأن الملكية العامة وما تتيحه من إمكانية التخطيط ، وما توفره من تعبئة جماهيرية في خدمة الإنتاج تعطي فرصاً ضخمة لتطور اقتصادي سريع ومنظم . ولكل ذلك فاختيار طريق الاشتراكية ضرورة تملحها اعتبارات النضال الوطني من أجل التقدم ، بقدر ما تبررها اعتبارات العدل الاجتماعي وتفسرها النظرة العلمية إلى تطور المجتمع البشري .

إن الاشتراكية هي طريق التنمية ، طريق بناء الوطن العربي اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً لتلحق بركب التقدم ولتقف على نفس المستوى العلمي والتكنولوجي الذي يقف عليه العدو . إن هذا البناء هو العمل الحاسم في تاريخ الصدام العربي الصهيوني ، وطريقه الوحيد هو الاشتراكية . ونود أن ننبه هنا إلى خطر الخلط بين الغنى والنمو الاقتصادي . فارتفاع متوسط الدخل القومي ليس دليلاً مطلقاً على التنمية الاقتصادية . ومن المعروف أن هذا المتوسط أعلى في أبي ظبي مثلاً منه في الولايات المتحدة

الأمريكية ، بأى طريقة كان حساب الدخل القومى . ولا يزعم أحد أن الإمارة العربية الصغيرة أكثر تقدماً من أمريكا . وحتى لو تم توزيع الدخل القومى بطريقة معقولة تسمح بارتفاع حقيقى فى مستوى معيشة الجماهير الشعبية ، فإن هذا لا يعنى أن هناك تنمية اقتصادية . فلا تنمية بدون تصنيع . وحين يعدّ بلد معين نفسه غنياً لأنه يحصل على عوائد عالية مقابل تسليم ثروة طبيعية مثل البترول للاحتكارات العالمية الكبرى ، فإنه بالرغم من ارتفاع مستوى المعيشة لا يحقق التنمية الشاملة بمعناها الحضارى الواسع . فمصدر الثروة ، وهو البترول مهدد بعوامل شتى : نضوب الآبار ، انخفاض سعر البترول بشكل حاد على أثر اكتشاف حقول بترول وغاز طبيعى متعددة وغنية (مثل حقول سيبيريا ، وآلاسكا و جنوب شرقى أستراليا وتسمانيا ، التى يقول الخبراء إنها لا تقل غنى عن حقول الشرق الأوسط) أو نتيجة للتوسع فى استخدام مصدر جديد للطاقة مثل الطاقة النووية . وليس أدل على أن هذا الوضع لا يؤدى إلى تنمية حقيقية من أنه بدل أن يقود إلى استقلال اقتصادى فعلى يؤدى إلى مزيد من الارتباط بالاستعمار . فالاعتماد على عائدات البترول وحدها يجعل الدول المنتجة تحت رحمة أى تهديد بالمقاطعة أو بتخفيض الإنتاج . كما أن الدخل الضخم الذى يتدفق فجأة مع تدفق البترول يدفع إلى الإنفاق البذخى ولا ينمى أى اتجاه نحو الادخار والاستثمار ، لأنه يخلق شعوراً يماثل شعور من عثر على كنز يظن أنه لا ينفد . وحتى حين يدخر الحكام أو الحكومات يتخذ الادخار أساساً شكل الإيداع فى البنوك العالمية مع ما يتضمنه ذلك من خطر تجميد تلك الودائع فى حالة الصدام مع الاستعمار . وكلنا نعرف أن الدول الغربية جمدت الحسابات المصرية فى بنوكها ، مثلاً ، غداة تأميم شركة قناة السويس سنة ١٩٥٦ . وربما كان من المفيد أن نشير هنا إلى أن الدول الاستعمارية تحصل فعلياً على

أكثر من ٥٠ ٪ من أرباح البترول . وهى على أية حال تسترد الجزء الأعظم مما تحصل عليه الدول المنتجة فى شكل بيع سلع استهلاكية إليها أو فى شكل ودائع لتلك الدول فى بنوك الدول الاستعمارية . وأخيراً فإن هذا الغنى لا يحقق التقدم الحضارى المنشود ، بل إنه يستخدم عادة فى المحافظة على هيكل اجتماعى متخلف سياسياً وثقافياً واجتماعياً .

حقيقة القومية العربية

كثيراً ما نقول إننا مائة مليون عربى ، ولا بد بالتالى أن تتغلب على المليونين ونصف المليون من الإسرائيليين . وتقفز الدعاية الصهيونية لتستفيد مما نقول فتصرخ فى رأى العام العالمى : انظروا إنها قصة داود وجوليات من جديد ، إن الجموع العربية الزاخرة تزحف لتقضى على الدولة الصغيرة المسالمة . ثم يقع الصدام فإذا « الحمل الوديع » ينكشف عن معتد أثم ، قادر على أن يهزم الدول العربية الأربع عشرة . فهل نستغرب بعد ذلك أن تشيع البلبلة فى صفوفنا ، ويسود الخلط دوائر واسعة من رأى العام العالمى؟ إننا مرة أخرى نخلط ما هو ممكن بالقوة بما هو قائم بالفعل . فالقومية العربية حقيقة علمية ، بمعنى أن العرب يكوّنون أمة واحدة . وشعور الجماهير الفياض يفرض ذلك الواقع فرضاً فى كل المواقف الحاسمة وبغض النظر عن مواقف الحكام أو ذبذبة بعض الفئات الاجتماعية ، أو الجدل النظرى الذى يثيره بعض المثقفين . والوحدة هدف أصيل لكل الجماهير العربية فيما وراء كل النزعات الإقليمية التى تطفو على السطح فى بعض الظروف هنا أو هناك ، تلك النزعات التى لا تختلف كثيراً من حيث الأهمية عن النزعات الإقليمية أو الطائفية التى نشاهدها داخل هذه الدولة العربية أو تلك . ولكننا نجد فى مواجهة هذا الهدف وما يثيره من طاقات نضالية ، واقع التجزئة وما يفرضه من قيود وحدود

على النضال العربى .

إن الأمة العربية لها من عدد السكان ، واتساع الأرض ، والموقع الجغرافى ، والموارد الطبيعية ، والتراث الحضارى ، ما يجعل من المتصور أن تحتل يوماً ما مكانة ممتازة بين الأمم . ولكن طريق الوحدة شاق ووعر . والقوى التى تقاوم الوحدة كثيرة وقوية : الاستعمار ، الصهيونية ، الرجعية ، الحكام وقادة الأحزاب الذين يؤثرون الانفراد بالسلطة فى دولة معينة على التضحية من أجل التوحيد القومى . كما أن هناك عقبات موضوعية فى طريق التوحيد . وفى مقدمة تلك العقبات التفاوت فى مستوى التنمية وأثره فى الفكر وفى خشية سيطرة الأكثر تقدماً ، النمو الاقتصادى المتماثل الذى يخلق تعارضاً فى المصالح بدل التكامل بينها ، انقسام الدول العربية إلى دول غنية (المنتجة للبترول) ودول فقيرة ، مخلفات واقع التجزئة الذى استمر أحياناً فترات طويلة (وبنوع خاص عزلة المغرب العربى عن المشرق العربى ، ثم محاولة عزل وادى النيل عن المشرق والمغرب جميعاً) ، الارتباطات والمواقع الاستعمارية التى ما زالت قائمة فى بعض أجزاء الوطن العربى . ويضاف إلى ذلك كله الخلاف الفكرى حول المحتوى السياسى والاجتماعى للوحدة القومية والذى ظل محوره لفترة طويلة : الوحدة قبل كل شئ ولو فى ظل النفوذ الاستعمارى أو حتى تحت قيادة الإقطاع أو البورجوازية ، أو الوحدة فى إطار تحررى وديمقراطى وتقدمى . لقد جرت محاولات متعددة للسير فى طريق التوحيد القومى من الجامعة العربية إلى اتفاقيات الدفاع الشائبة إلى الوحدة المصرية السورية والاتحاد الهاشمى . ولم يكن التوفيق حليف تلك المحاولات فى أغلب الأحوال . وقد أعقب قيام الوحدة بين سورية ومصر ثم انفصامها نوع من الردة الإقليمية تمثل فى الانصراف إلى القضايا الداخلية فى كل بلد على حدة ، والإبقاء على التوحيد القومى فى حالة هدف بعيد وغامض أقرب

إلى الأمل الذى يداعب الأحلام منه إلى المقصد المحدد الذى يشغل الأذهان . ولكن نكسة يونيو ١٩٦٧ كشفت النقاب مرة أخرى وبعنف ومرارة عن حقيقة وحدة المصير العربى ، وتجدد الشعور بأهمية التفكير المباشر فى الوحدة العربية . وظهرت فى الأفق فكرة وحدة الصف العربى على أوسع نطاق ، وفكرة وحدة الدول العربية التقدمية وحدها ، وفكرة التنسيق العسكرى بين الدول التى اعتدت عليها إسرائيل ، وفكرة الوحدة من خلال الالتفاف حول العمل الفدائى . . . إلخ . والأمر الذى يجب أن نتفق عليه هو أن التوحيد القومى حتمية تاريخية تملها حقيقة القومية العربية ووحدة المصير العربى ، وأن طريقه ليس مفروضاً بالرياحين . ولكن ثمة علامات على هذا الطريق ينبغى أن نتفق عليها ، لأنها مستمدة من واقع نضالنا ومن تجارب التوحيد القومى ومن حقائق عالمنا المعاصر :

١ - التوحيد القومى الشامل هدف استراتيجى يستغرق النضال من أجله سنوات طويلة . والمهم هو ألا نهمله لأنه بعيد التحقيق ، وإنما نتخذه بالفعل هدفاً استراتيجياً . بمعنى أنه يجب أن يحكم الكثير من تصرفاتنا الحاضرة والمستقبلية لتكون حركتنا فى اتجاهها الأساسى بحيث تقربنا منه لا أن تبعدنا عنه .

٢ - لن يتم التوحيد الشامل إلا على أساس تحرر كل أجزاء الوطن العربى ، واتجاه العمل الوطنى فى كل منها فى اتجاه ديمقراطى واشتراكى . فالوحدة العربية إما أن تكون تحررية وديمقراطية وتقدمية وإما لن تكون أصلاً . فلن تكون وحدة يباركها الاستعمار أو يهيمن عليها الإقطاع أو تقودها الرأسمالية المستغلة ، فمثل تلك الوحدة لن ترحب بها الشعوب بل ستقاومها .

٣ - التنسيق بهدف تحقيق التكامل الاقتصادى يدعم النضال الوطنى لأنه يحد من التناقضات الإقليمية ويقلل من التفاوت فى التنمية ويخلق

المزيد من المصالح المشتركة التي تضيق بالحدود الحالية بين الدول العربية .
 ٤ - لن يؤدي التوحيد القوي إلى قيام دولة عربية مركزية : فالتفاوت في التنمية ، وواقع الخصائص الإقليمية ، وطبيعة التفكير المعاصر في أسلوب إدارة الدول الكبيرة ، أمور تحتم كلها تغليب الأشكال الاتحادية أو الفيدرالية .

٥ - من الطبيعي أن تسبق التوحيد القوي الشامل إجراءات توحيد بين بعض الأقطار العربية المتجاورة ، ذات المصالح المتكاملة . ويجب أن ننظر إلى مثل تلك الإجراءات لا على أنها بديل للتوحيد الشامل ، بل على أنها خطوات في طريقه . ذلك رهينة أن يكون المحتوى التحرري والديمقراطي والتقدمي واضحاً في جميع الأحوال .

٦ - يجب الاهتمام بالجوانب الموضوعية وعدم التركيز على الشكل . فبدل السعي وراء أشكال توحيد دستورية لا تعبر عن الواقع بل تضيق عن احتوائه أو تكون ثوباً فضفاضاً لا يعنى شيئاً ، يجب أن نغنى بكل ما يرسى دعائم واقعية للتوحيد . فبرامج التعليم الموحدة ، وشبكات المواصلات ، ومشروعات التنمية المشتركة ، وزيادة حجم التبادل التجاري أبعد أثراً في التمهيد للوحدة من « إنشاء قيادة سياسية مشتركة » أو محاولة التوحيد عن طريق وحدة الحزب الحاكم .

٧ - كل حديث عن الوحدة القومية يفقد معظم دلالاته وجديته إذا لم يصطبغ بإجراءات عملية لتحقيق الوحدة الوطنية في داخل كل بلد عربي . إن القضية القومية لا يمكن أن تكون ملكاً لحزب معين أو لقيادة محددة . وكل من يظن أن انفراده بالسلطة في بلد عربي يؤهله للانفراد بقيادة حركة التوحيد القوي يضل ضللاً بعيداً . إن الوحدة لا تنبع من الانقسام والتفتت . ولا يمكن أن يكون من يفتت القوى الوطنية في الداخل منافلاً جاداً في سبيل الوحدة القومية ، لأن هذه الأخيرة غير متصورة

إلا على أساس أوسع تعاون بين قوى وطنية وثورية ذات منطلقات فكرية مختلفة وتجارب نضالية متباينة .

٨ - التوحيد القوي في التحليل الأخير عملية نضالية . ولذلك فإن الطريق إليه لا بد أن يمر بوحدة العمل النضالي في معارك محدودة ومتوالية . وقد خلق عدوان يونية ١٩٦٧ أوضاعاً تقتضي عملاً مشتركاً على النطاق العربي . ولذلك فإن وحدة العمل من أجل تصفية آثار العدوان محك حقيقي لصدق الاتجاهات الوحدوية وسلامة رؤيتها .

٩ - يظل الالتفاف حول نضال الشعب الفلسطيني ومساندته في غير ما وصاية عليه محوراً أساسياً من المحاور التي تبنى عليها الوحدة القومية .

١٠ - الإجراءات الوحدوية يجب أن تتعدد وأن تتفاوت ولا يلغى بعضها بعضاً . ففي المعركة من أجل تصفية العدوان يمكن أن نتصور مستويات متعددة من وحدة العمل العربي ، مستوى عال من التنسيق السياسي بين الدول العربية التقدمية يكمله ويسانده تنسيق شعبي بين القوى الثورية العربية ، تنسيق عسكري بين الدول التي اعتدت عليها إسرائيل ثم مع الدول الراحبة في المشاركة في العمل العسكري والقادرة على ذلك في إطار تكوين ودعم الجبهة الغربية والجبهة الشرقية ، أشكال معاونة متعددة ومتنوعة من بقية الدول العربية تتناسب مع إمكانياتها الواقعية .

١١ - وأخيراً ، وليس ذلك أقل الأمور أهمية ، التوحيد عملية نضال شعبي . ولهذا فلا بد من نشاط فعال في مجال اللقاء والتعاون والتنسيق على مستوى التنظيمات الشعبية ، السياسية وال جماهيرية : الأحزاب ، النقابات العمالية ، منظمات الطلبة والشباب والنساء . . . إلخ .

نحن والعالم

وحتى تكتمل صورة النضال العربى ضد مخططات الصهيونية والاستعمار ، لا بد أن نضعه فى محله الصحيح من أحداث العالم المعاصر وتياراته . فقد أصبح من نافلة القول الحديث عن دور وسائل الاتصال الحديثة وإلغائها للمسافات مما غدا معه من المستحيل عزل أى مشكلة جادة فى نطاق إقليمى محدود وبعيداً عن بقية البشرية كما كانت الأحوال عبر آلاف السنين . والمنطقة العربية بما لها من أهمية استراتيجية تجذب تقليدياً اهتمام كل القوى العالمية ، لأن كل تغيير جوهري فيها له أثره على السياسة العالمية . والعدو الإسرائيلى يعتمد على أوسع نطاق على المساندة الخارجية . والاستعمار من ورائه طرف أصيل فى الصراع . ولكل ذلك فنحن لا نملك أن نتجاهل العالم الخارجى فلا ندخله فى حساباتنا ، فأثره على نضالنا مباشر وملمس . وسنة المناضلين فى هذه الحال هى أن يحددوا حلفاءهم الطبيعيين الذين تربطهم بهم مصالح مشتركة . ثم عليهم أن يبذلوا غاية الجهد ليحرروا العدو من أكبر قدر ممكن من القوى التى تسانده ، إما بكسبها بالكامل لقضية نضالهم أو لكسب عطفها أو ضمان حيدها فى القدر الأدنى . فعزل العدو فى السياسة كما فى الحرب من القواعد الأولية للصراع . ولا شك أن هذا الجهد الشامل يفرض علينا أن نتكلم لغات متعددة ، حتى نتحدث مع كل طرف الحديث الذى يعنيه ويمس القضايا التى تشغله . وليس معنى ذلك أن نناقض ونقول هنا عكس ما نقول هناك كما تخيل البعض أنه يمكن أن نستعين بالدول الاشتراكية بأن نؤكد عداوتنا للاستعمار ، ونكسب عطف الإمبريالية بتأكيد معاداة الشيوعية .

فمثل هذا المنهج عبث يترد إلى أصحابه بنحساره على كل الجبهات . وتعدد اللغات لا ينفي وحدة المضمون . فنضالنا له محتوى لا يمكن طمسه ، وإنما علينا أن نؤكد لكل طرف مخاطبه ، ذلك الجانب من نضالنا الذي يلقي لديه القبول والعناية في ضوء ما يشغله من قضايا . وفيما يلي تفصيل وتدليل .

الدول الاشتراكية

إن الثورة العربية بأهدافها الثلاثة : التحرري والتقدمي والوحدوي جزء لا يتجزأ بطبيعة الأشياء من مجموعة التيارات الثورية التي تلتقي في النهاية حول هدف رئيسي هو تخليص البشرية من كل أشكال الاستغلال والقهر . ولذلك فكل القوى الثورية في مختلف بقاع الأرض حليف طبيعي لنا ، لأنها في النهاية تستهدف نفس هدفنا . وانتصارنا تعزيز لنضالها ، كما أن وجودها ونضالها وانتصاراتها بإضعافها للإمبريالية تدعم النضال العربي . وفي رأس القوة الثورية في عالم اليوم تقف مجموعة الدول الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي . ولا شك أن حسن الفهم المتبادل بين الحلفاء شرط أساسي لتطوير التعاون بينهم . ولذلك فإنه من المفيد أن نناقش موقف الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٤٨ قبل أن نشير إلى مواقفه التالية .

لقد صوت الاتحاد السوفيتي آنذاك إلى جانب قرار التقسيم في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، ثم بادر بالاعتراف بدولة إسرائيل في ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ . وبقي هذا الموقف غير مفهوم من أوسع الجماهير العربية . ومع تطور الصداقة العربية السوفيتية جرت العادة « على ترك هذا الموضوع الحساس جانباً » في حين دفع هذا التطور كل أعداء تلك الصداقة وأعداء الشعوب العربية ، إلى القيام بمحاولات متكررة لاستغلال « موقف ١٩٤٨ » بقصد التشكيك في الأسس المبدئية التي تقوم عليها

علاقاتنا بالاتحاد السوفيتي . وباسم هذه العلاقات الحيوية ولصالحها
نطرح في صراحة تلك القضية . وفي تقديرنا أن موقف موسكو في
١٩٤٧/١٩٤٨ كان خطأ انبى على تقدير خاطئ للواقع . فالاتحاد
السوفيتي ، كما جاء في التصريحات الرسمية في ذلك الوقت ، كان يعتقد
اعتقاداً جازماً بأن يد بريطانيا لعبت الدور الهام في الواقعة بين العرب
واليهود في فلسطين تطبيقاً للقاعدة المشهورة : فرق تسد . فعدم الوصول
إلى حل يوفق بين الطرفين معناه استمرار الاحتلال البريطاني لفلسطين .
وإذا انسحبت بريطانيا فستحل محلها أمريكا كما حدث حين أعلنت لندن
عجزها عن التدخل في تركيا واليونان فأصدرت واشنطن « مبدأ ترومان »
الشهير سنة ١٩٤٧ تؤكد دورها في المنطقة . وبهذا ازداد الاتحاد السوفيتي
هسكاً بموقفه التقليدي في ضرورة الإسراع بجلاء المستعمر وإعلان
الاستقلال كخطوة أساسية في تحرير الشعوب وتمكينها من حل مشكلاتها .
وهو على أية حال وافق في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٧ على قرار متكامل بإنشاء
دولتين مستقلتين في فلسطين وتحقيق نوع من العلاقة الفيدرالية بينهما
وأن يتم ذلك كله تحت إشراف لجنة من الأمم المتحدة لضمان حقوق
جميع الأطراف . وإذا كان الاتحاد السوفيتي لم يعترف بالدولة العربية في
فلسطين ، فذلك لأنها لم توجد . وحتى الآن تظهر الحرائط السوفيتية
إسرائيل في حدود قرار التقسيم وتظل المناطق التي احتلتها فيما وراء تلك
الحدود باعتبارها مناطق احتلال . ولم يسلم الاتحاد السوفيتي أبداً بنقل
العاصمة الإسرائيلية إلى القدس الجديدة . ومع كل ذلك فإن موقفه في ذلك
الوقت قد تأثر بلا شك بتقديرات لجوانب أخرى محيطة بالمشكلة لم تؤكد
لأيام صحتها . منها اعتقاده أن اليهود الذين كانوا ضحايا العنصرية الفاشية
تناضلوا ضدها سيسود بينهم اتجاه ديمقراطي يرحب بالتفاهم مع العرب
والتعايش معهم . ومنها أن الهجرة إلى فلسطين لن تستمر لأن شرق

أوروبا - الموطن الأسامي للهجرة - قد قامت فيه ديمقراطيات شعبية ألغت كل أثر للتفرقة العنصرية ، ولا يتصور أن يفر مواطن عاوى ردت إليه حقوقه من مجتمع يبنى الاشتراكية . وبانتهاء « المسألة اليهودية » فى أوروبا على هذا النحو ستفقد الصهيونية - التى لم يكف الاتحاد السوفيتى لحظة واحدة عن اعتبارها حركة عنصرية - الأرضية التى نمت فيها وترعرعت . ومنها أن الحكومات القائمة فى العالم العربى آنذاك كانت جميعاً حكومات رجعية ضالعة مع الاستعمار . ولكن تطور الأحداث أثبت خطأ كثير من تلك التقديرات . فضحايا العنصرية الفاشية قد أصبحوا بدورهم عنصريين لا يتورعون فى تطبيق أساليب النازية ، وكأنما الصورة المثل فى نظرهم للتبرؤ نهائياً من كل آثار الإذلال والاستضعاف أن يفعلوا ما كان يفعل بهم أولئك الذين ظنوا أنفسهم سادة البشر . ونجحت الصهيونية فى اجتذاب أعداد غفيرة من يهود الديمقراطيات الشعبية التى شجعت حكوماتها فى أحوال كثيرة تلك الهجرة أو على الأقل سمحت بها ، تحت تأثير نفوذ عناصر موالية للصهيونية ، أو رغبة فى التخلص من أناس بدا أنه من الصعب أن ينخرطوا فى عملية البناء الاشتراكى . وتضخمت الهجرة بأفواج لا تقل عن ذلك عدداً قدمت من البلاد العربية . وتأكدت قبضة الصهيونية على الدولة الناشئة التى عملت منذ اللحظة الأولى على التوسع الإقليمى . وازداد ارتباط إسرائيل بالاستعمار الذى عاونها على إبطال بقية بنود قرار التقسيم وعدم تنفيذ كل القرارات التى صدرت من هيئة الأمم لصالح عرب فلسطين . وفى الوقت الذى تحولت فيه الدولة الصهيونية إلى قاعدة عدوانية من أبرز قواعد « العالم الحر » ، تفجرت الثورة فى مختلف أرجاء العالم العربى وخرجت إلى الوجود نظم متحررة تقدمية تعادى الاستعمار والإمبريالية عداء أصيلاً وتتجاوز أفق الثورة الوطنية إلى أبغاد التحول الاجتماعى . نعم لقد أخطأ الاتحاد السوفيتى آنذاك . ولكنه كان خطأ فى

التقدير ، ولم يكن تخلياً عن المبادئ الأساسية التي تحكم سياسته ، والتي تقوم عليها الصداقة العربية السوفيتية ، وهي مبادئ النضال ضد الإمبريالية ، والتضامن مع حركات التحرر الوطني والوقوف بحزم ضد العنصرية والعدوان .

ويبقى بعد ذلك أن مجرد وجود الاتحاد السوفيتي ودول المجموعة الاشتراكية يعد في ذاته كسباً ضخماً للحركات الثورية في كل أنحاء العالم . فلم يعد التقدم الاقتصادي والقوة العسكرية والأهمية السياسية احتكاراً للدول الاستعمارية . لم يعد في وسع الاستعمار أن يعربد كما شاء بأساطيله البحرية والجوية وجيوشه البرية يبطش بالشعوب . وأصبح من المتعين عليه قبل كل خطوة يخطوها أن يحسب حساب رد الفعل السوفيتي .

ولكن الأمور لم تقف عند هذا الحد ، فقد قدم الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى للنضال العربي ، وما زالت تقدم ، كل أشكال العون السياسية والاقتصادية والعسكرية . وهكذا أمكن للدول العربية المتحررة أن تحطم احتكار السلاح ، وأن تحرر تجارتها الخارجية ، وأن تنمي اقتصادياتها مستندة إلى المعاونة الصادقة من الحكومات والشعوب في البلاد الاشتراكية . وفي تصريحات القادة العرب ، وبصفة خاصة الرئيس جمال عبد الناصر ، ما يغني عن كل تعليق في مجال تقدير موقف السوفيت . ولقد كشف عدوان ١٩٦٧ وما تبعه من أحداث في الأرض المحتلة وفي إسرائيل ، وفي البلدان الاشتراكية وفي الأمم المتحدة جوانب في الظاهرة الصهيونية الإمبريالية كان الصهيونيون يجتهدون في إخفائها عن الرأي العام الاشتراكي . ومع ذلك فإن علينا أن نبذل جهداً كبيراً لتأصيل موقف مساندة العرب ليس فقط لدى الحكومات الاشتراكية والأحزاب الشيوعية ، وإنما لدى الرأي العام في تلك البلدان الذي ما زال يتأثر بأصداء من الدعاية الصهيونية . علينا أن نقضح تماماً علاقة إسرائيل بالاستعمار ، ولا سيما بأمريكا وألمانيا الغربية . علينا أن

نين العداء الأصل الذي تكنه الدوائر الحاكمة في تل أبيب إزاء الاشتراكية ، وأن نذكر بأن معظم قادة إسرائيل روس بيض أو بولنديون بيض اختاروا بين الاشتراكية والصهيونية ففضلوا الثانية على الأولى ، وبأن عدداً كبيراً من الإسرائيليين هجروا أوطاناً اشتراكية لقيموا في ظل الصهيونية وحماية الأسطول السادس الأمريكي . ولنا في نشاط الدوائر الصهيونية لتؤلب اليهود في البلاد الاشتراكية ضد حكوماتها دليل ناصع على كل ذلك . وفي الوقت نفسه يجب أن نؤكد وقوفنا بصلابه ضد الإمبريالية والاستعمار الحديد ونضالنا من أجل السلال العالمي ، وأن نثبت بالعمل جديتنا في تطوير بلادنا بما يتفق ومقتضيات نضالنا ويمهد الطريق لبناء الاشتراكية . فالدعاية الصهيونية لا تركز في - الدول الاشتراكية - على ترويق الوضع في إسرائيل بقدر ما تركز على تشويه الأوضاع في البلاد العربية وإبراز كل نواحي القصور والمبالغة فيها .

العالم الثالث

والثورة العربية جزء من تيار التحرر الوطني الجبار الذي يسهم اليوم في تشكيل صورة العالم في الحقبة المقبلة . وبالتالي فإن الأمر الطبيعي والمنطقي أن تلقى قضايانا التأييد والمساندة من بلدان العالم الثالث . ولكن الواقع لا يتفق مع الطبيعة والمنطق . والمسئول الأول عن تلك المحجاة بين ما هو كائن بالفعل وما ينبغي أن يكون هو تقصيرنا الفادح في طرح قضايانا بالأسلوب الصحيح . ولا بد قبل الاستطراد في هذا المعنى من تفنيد رأى يروج له في بعض الأوساط يقول إن العالم الثالث لا وزن له في نهاية الأمر . وحتى في هيئة الأمم يتحدد تصويت العدد الأكبر من دوله وفقاً لضغوط الدول الاستعمارية الكبرى ومواقفها . هذا بالطبع تبسيط شديد للأمور . فدول المجموعة الفرنسية في إفريقيا مثلاً لم تصوت جميعاً كما صوتت

فرنسا في الدورة الطارئة للجمعية العمومية التي انعقدت في يولييه سنة ١٩٦٧ بناء على طلب الاتحاد السوفيتي . ولكن الأهم من ذلك هو أن الحكومات تتغير وتزول ، أما الشعوب فباقية ولها الغلبة في نهاية الأمر . والتقصير الفادح الذي نعينه هو إهمال عرض قضايانا على شعوب العالم الثالث وإقناعها بعدالتها . فإزالة آثار العدوان الإسرائيلي مطلب يجب أن يقدم لتلك الشعوب من زاوية أنه رفض لمبدأ التوسع الإقليمي بالقوة ، أو تغيير الحدود بالقوة . وبهذه الصورة تحوز القضية اهتمام كل شعوب العالم الثالث ، بل حكوماته ، لأن معظم دوله لها مشكلات حدود أو يتعرض لخطر تعديل الحدود بالقوة . وقضية فلسطين ليست مشكلة مليون لاجئ كما دأبنا على الحديث عنها في التجمعات الإفريقية ، أو الإفريقية الآسيوية . فمعظم تلك البلدان لها مشكلات لاجئين ، ولا ترى للوهلة الأولى أهمية خاصة لوضع الفلسطينيين . وإنما يجب أن نبرز حقيقتها على أنها قضية تحرر وطني ، قضية شعب سلب أرضه واستقلاله ويطالب بحقه في الحياة المستقلة ويناضل من أجل حقوقه بالسلاح . عندئذ تصبح قضية فلسطين كقضية أنجولا أو موزمبيق أو غينيا المسماة بالبرتغالية ، ويلتف حولها عطف الشعوب في أرجاء العالم الثالث .

ويمكن أن نصيب الدعاية الإسرائيلية في العالم الثالث في مقتل إذا ركزنا على إبراز الوجه العنصري لإسرائيل . فشعوب العالم الثالث ، وغالبيتها ملونة ، قد عانت من التعصب العنصري الأبيض . وحساسيتها مرهفة ضد العنصرية . وعلينا إذاً أن نتكشف لها عن الأساس العنصري الذي تقوم عليه الدولة الصهيونية . وأنه لا ينحصر فقط في العنصرية اليهودية . بل إنه عنصرية بيضاء تزدري السود . والدليل الحاسم على ذلك امتناع إسرائيل عن محاولة تهجير « الفلاشة » يهود أثيوبيا ، « وبني إسرائيل » يهود الهند لأنهم ملونون . ومن ارتكب منهم حماقة الهجرة إلى أرض الميعاد لقي

فيها ما يلقاه الملون في أشد المجتمعات البيضاء تعصباً . ولم تشفع له صفة اليهودية الثابتة ، وتخلت الصهيونية إزاءه عن دعواها الأصيلة في انحدار اليهود جميعاً من نسل يعقوب . كما أن العنصرية الصهيونية عنصرية أوربية تضطهد غير الأوربيين من اليهود . والتمييز العنصري داخل إسرائيل يصيب اليهود الشرقيين ولا يقتصر على الأقلية العربية المقهورة . وأخيراً ، لقد أجمعت الدول الإفريقية والآسيوية على الاستنكار الشديد لسياسة حكومة جنوب إفريقيا ، وقطعت كل العلاقات بها ، ورأت فيها التجسيد البشع للعنصرية في أكثر صورها تعتاً وحماقة . وعلينا أن نفصح حقيقة العلاقات الوثيقة بين حكام بريتوريا وقادة تل أبيب . فالاقتصاد الإسرائيلي يعتمد اعتماداً أساسياً على تصنيع الماس الخام الوارد من جنوب إفريقيا . وحملات التبرع لإسرائيل تجمع من البيض هناك أموالاً طائلة . والدولة الصهيونية ترد الحميل ، فتساند الحكم العنصري البغيض وتقدم له الخدمات ، وتلعب دور الوسيط في معاملاته التجارية في العالم الثالث حتى يتغلب على قرارات المقاطعة .

وأخيراً ، فإن بين بلدان العالم الثالث ، دولا متحررة ، وحكومات أكثر اتساقاً في عداتها للإمبريالية ، وقيادات تلتقى في فكريتها الأمانى الوطنية بالمثل العليا للاشتراكية . وهنا يجب أن نوضح في دأب طبيعة علاقة إسرائيل بالاستعمار ، ودورها كوسيط للاستعمار الجديد ، وعداءها الأصيل لحركات التحرر الوطني والتحول الاجتماعي . علينا أن نذكر بدور الخبراء الإسرائيليين في التآمر ضد نكروماه ، وبرحلة ديان وغيره من الضباط إلى فيتنام ، وبمساعدهات إسرائيل لمنظمة الجيش السرى الإرهابية في الجزائر ، وبدور الإسرائيليين في مساعدة الاستعمار البرتغالى في حربه مع حركات التحرر الوطنى ، وبدور الخبراء الإسرائيليين في الكونغو .

الرأى العام فى الدول الغربىة

يساند الاستعمار الغربى ، كقاعدة عامة ، إسرائيل مساندة واسعة . ولكن هذا لا يعنى أن أبواب الدول الغربىة موصدة أمام من يدعو للقضية العربىة ، أو أن الآذان هناك صماء لا تسمع أى صوت عربى . فالرأى العام فى تلك الدول — نتيجة لأوضاعها الطبقيّة — بعيد تماماً عن التجانس . كما أن مصالح الدول الاستعماريّة ذاتها تتناقض فى أمور كثيرة . وعلينا أن ندرس بعناية الأوضاع السياسىة العامة والأوضاع الداخلىة فى تلك الدول ، وأن نحدد لدعايتنا خطأً أساسياً ، نعبّر عنه فى تنويعات مختلفة يؤثر كل منها فى قطاع معين من قطاعات الرأى العام . كذلك يجب أن تكون نقطة البدء فى تحركنا الدعائى فى العالم الغربى أن نعرف بالدقة الصورة التى نجحت الصهيونية فى إثباتها لدى أوسع أقسام الرأى العام هناك ، وأسهمت الدعاية العربىة بأخطائها أخياناً وبغيبها أحياناً أخرى فى تأكيدها . والملامح الأساسىة لتلك الصورة تبدو على النحو الآتى . أولاً ، إنكار وجود الشعب الفلسطينى كطرف أصيل ومستقل فى نزاع الشرق الأوسط ، فليس هناك إلا مشكلة لاجئين خلقتها الحكومات العربىة بدعوتها عرب فلسطين إلى ترك الأراضى التى تخضع لسلطة إسرائيل فى سنة ١٩٤٨ وأبقت عليها بامتناعها عن توطينهم فى أراضىها الواسعة ذات الموارد الطبيعىة الضخمة . وثانياً ، أن مصدر التوتر فى المنطقة هو التهديد المستمر لأمن إسرائيل من جانب الدول العربىة التى تجد فى هذه القضية متنفساً لسخط الجماهير على الأوضاع الداخلىة . وهذه الدول ، ثالثاً ، متخلفة بحكمها إما ملوك وأمراء إقطاعيون أغناهم البترول ، وإما عسكريون شبان مغامرون . أما حركة القومية العربىة فقوامها تعصب عنصرى ودينى متخلف يقدم العداء للغرب بديلاً عن النضال من أجل

التقدم وهدفها تكوين إمبراطورية يسيطر عليها هذا أو ذاك من حكام العرب ، وهى بذلك حركة تهدد السلام ولا تخدم التقدم .

ولتبيد هذه الصورة يجب أن تسفر الثورة العربية عن وجهها الحقيقى ، كحركة تحرر وطنى وتقدم اقتصادى واجتماعى . لقد أساء إلى قضيتنا ما توهمه بعضنا فى وقت من الأوقات من أننا فى صراعنا ضد إسرائيل يمكن أن نكسب عطف الأوساط اليمينية فى الغرب المعروفة بعداؤها للسامية . وكان هذا خطأ بعيداً ، مبناه عدم تقدير دور الاستعمار فى نشأة إسرائيل ودعمها . وقد تكفلت الأحداث ببيان مدى هذا الخطأ . فعشية حرب يونية وغداتها التفت "أقصى قوى اليمين الأوربى" طرفاً حول إسرائيل . وكان ذلك طبيعياً ، فهذه الأوساط الرجعية الاستعمارية تعادى حركة التحرر العربى ، ولا بد أن تناصر كل من يحاربها . كما أن إسرائيل هى الحل الموفق فى نظر العنصريين الأوربيين للتخلص من اليهود . وقد استغلت إسرائيل مع ذلك على أوسع نطاق وجود بعض الخبراء من الألمان الغربيين فى مصر فى فترة معينة لتصرح بأننا نؤوى النازيين ونتعاون معهم ، مع أن حكام بون والنازيين السابقين أصحاب النفوذ فى الجمهورية الاتحادية الألمانية هم الذين ساندوا إسرائيل بالمال والسلاح وأعمال التجسس . ومهما يكن من أمر ، فلا بد أن نخلص نهائياً من أى وهم حول إمكان كسب عطف القوى الرجعية والاستعمارية على الثورة العربية . وعلينا ، على العكس ، أن نكسب كل قوى التقدم التى تضللها الدعاية الصهيونية ، أو تلبلبلها بعض أعمالنا وأقوالنا . ولا خطر فى أن يودى هذا إلى حصر التأييد لقضيتنا فى نطاق ضيق . فشعب كوبا تمسك بموقفه الثورى الكامل ونجح مع ذلك فى كسب أوسع تأييد متصور ضد تحركات أمريكا . والشعب الفيتنامى يحوز اليوم تأييداً شبه إجماعى من رأى العام فى أوربا الغربية ، ووجه الثورة الفيتنامية الاشتراكية ليس

سراً بالنسبة لأي إنسان . وسلاحنا الأساسي في كسب الرأي العام التقدمي هو التركيز على منجزات الثورة العربية في مجالات التحرر الوطني والبناء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي ، ثم تحقيق المزيد من المنجزات . وبصفة خاصة بناء وحدة القوى الوطنية في داخل كل دولة عربية مما يسمح بتطوير الديمقراطية ويمحو الآثار التي خلفتها في الأذهان النتائج السلبية للصراع الحاد بين تلك القوى والتي تمثلت في اتخاذ بعضها إجراءات إرهابية ضد البعض الآخر . ولا يكفي في هذا الميدان أن نتحدث مرة ، بل علينا أن نكرر الحديث ولا نمل التكرار . وعلينا أن نؤكد القول بالعمل . فالأعمال حقائق ناصعة يصعب طمسها . وعلى سبيل المثال لعبت المقاومة الفلسطينية دوراً حاسماً في إعادة طرح قضية الشعب الفلسطيني على الرأي العام يفوق كل جهد دعائي متصور .

واليسار الغربي مكون من قوى متعددة ذات اتجاهات مختلفة . فهناك أولا اليسار الشيوعي . وهو يقف حالياً إلى جانب العرب . وجهد الدعاية بالنسبة إليه يجب أن يتركز في تأكيد الطابع التقدمي للثورة العربية من ناحية ؛ وفي الفصحح المنتظم لطبيعة العنصرية الصهيونية والأعمال العدوانية التي ترتكبها إسرائيل ، وحقيقة صلتها بالاستعمار ، ودورها في المنطقة ككلب حراسة للمصالح الإمبريالية وقاعدة للعدوان . فالهدف هنا هو تأصيل موقف الأحزاب الشيوعية الحالي ليتجاوز مستوى التأييد ضد عدوان محدد ويغدو موقف مساندة دائمة في صراعنا الطويل ضد الصهيونية والاستعمار . أما اليسار المسمى « الاشتراكية الديمقراطية » مثل حزب جي موليه في فرنسا وحزب بيترو نيني في إيطاليا فإن وضعه أكثر تعقيداً . فالحركة الصهيونية لها ، عن طريق « البوند » ثم الأحزاب العمالية الصهيونية (التي وجدت من قبل أن تقام إسرائيل) ، علاقات وثيقة بتلك الأحزاب التي يجمعها تنظيم دولي هو « الأمم المتحدة الثانية » ولذلك فهي

بعكس الأحزاب الماركسية اللينينية ، تعتبر الصهيونية حركة قومية ، وتعطف عاطفاً أصيلاً على فكرة وجود دولة يهودية . يضاف إلى ذلك أن عدداً من قادة تلك الأحزاب يتبنّى في الواقع الدفاع عن المصالح الاستعمارية والارتباط بحلف الأطلسي وقبول قيادة الولايات المتحدة . وبالنسبة للحزب الاشتراكي الفرنسي بالذات ، ما زالت ذكرى إخفاق حملة السويس حية تذكى ضراوة العداء للعرب وبصفة خاصة مصر . ومع ذلك فإن قواعد هذه الأحزاب لا يمكن أن تتخذ بانتظام موقف عدم المبالاة بقضية شعب يدافع عن كيانه الوطني مثل الشعب الفلسطيني . كما أنها لا يمكن أن تتقبل في سهولة مبدأ التوسع الإقليمي بالقوة . ومن ثم فإن المشقة يجب ألا تثنيّا عن محاولة النفاذ إلى صفوف تلك الأحزاب وعرض أكثر جوانب قضيتنا وضوحاً . فعلى الأقل يمكن إلزام قياداتها على التخلي ولو قليلاً عن مبدأ التأييد التلقائي والمنتظم لكل ما تصنع إسرائيل . وتلك القواعد تعيش في نقاش مستمر ، وأحياناً كثيرة في معارك مشتركة ، مع قواعد الأحزاب الشيوعية . ولذلك فإنه بقدر ما نزود هذه الأخيرة بالحجج والأسانيد ، بقدر ما سيكون في وسعها التأثير في أعضاء الأحزاب الاشتراكية . وفي بداية حرب فيتنام كانت قيادات معظم تلك الأحزاب تؤيد التدخل الأمريكي . ولكنها لم تعد اليوم قادرة على التمسك بذلك الموقف . وهناك أخيراً تلك القوى التي يطلق عليها بصفة عامة اسم « اليسار الجديد » ، وبعضها يريد أن يكون أكثر ثورية حتى من الأحزاب الشيوعية . وهي مشكلة أساساً من جماعات من المثقفين متأثرين بدرجات متفاوتة بالثورة في الصين وكوبا وفي فيتنام . ويمكن لقضية شعب فلسطين أن تكسب بسهولة تأييداً كبيراً في تلك الأوساط . وعلينا أن ندعم هذا التأييد ونوسعه ، دون أن يعنى ذلك أى إهمال للعمل الدعائي الموجه للأحزاب الشيوعية والاشتراكية الديمقراطية .

وثمة أمور يجب أن تراعى كقاعدة عامة في طرح قضاياها على الرأي العام الغربي . فهذا الرأي العام حساس جداً لفكرة السلام وفض المنازعات بالطرق السلمية . ونحن كثيراً ما نستخدم لغة الحرب في غير موضعها وبغير مناسبة . وقد كان لموقف الحكومات العربية ، وبصفة خاصة حكومة القاهرة خلال العامين الماضيين من المساعي المبذولة لإيجاد حل سلمي لأزمة الشرق الأوسط أبعد الأثر في تبديد كثير من الأصداء التي خلفتها الدعاية الصهيونية . وبدأ العرب قوماً يريدون السلام ولا يعشقون الحرب لمجرد الحرب ، في الوقت الذي ظهر فيه تعنت إسرائيل واتجاهاتها التوسعية . كذلك تركت أحداث الحرب العالمية الثانية في أوروبا عطفاً على اليهود يؤدي إلى تضامن تلقائي في كل مرة يظن الناس فيها أن ثمة اتجاهاً عنصرياً يحاول تجديد حملات الإبادة والتشريد . وبالتالي فإن وضوح موقفنا المعادي للعنصرية أمر حاسم في كسب العطف على قضيتنا. والتمييز الواضح بين نضالنا ضد الصهيونية وبين مشاعرنا نحو اليهود ، لا في القول فقط ، وإنما في المواقف العملية المحددة كذلك، من شأنه أن يحد من نطاق التأييد التلقائي الذي تتمتع به إسرائيل في كثير من الدوائر غير الرجعية . كذلك من الأمور البالغة الأهمية أن ننفي الفهم الشائع في أوروبا الغربية والذي يرى في أزمة الشرق الأوسط صراعاً بين مائة مليون عربي ومليونين من الإسرائيليين ، وأن تبرز مأساة الشعب الفلسطيني ونضاله من أجل وجوده الوطني المستقل ونوضح أبعاد العدوان الإسرائيلي وتكراره . وأخيراً يجب أن ننفي بكل ما نملك من قوة الفكرة التي تروج لها إسرائيل مؤخراً وهي أن الصراع في الشرق الأوسط ليس إلا مظهراً محلياً للصراع الكوني بين جباري العصر : الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . فالاتجاه الغالب في أوروبا الغربية هو تفضيد أوروبا من هذا الصراع . ونحن نعلم أن حقيقة الأوضاع تخالف ذلك تماماً . فالعرب

هم الطرف الأصيل في هذا الصراع الضخم من أجل حريتهم وتقدمهم ووحدهم . وإذا كانت إسرائيل عملياً جزءاً من الاستعمار العالمي تساندها كل قوى الإمبريالية ، بل تشاركها في العدوان ، فإن الاتحاد السوفيتي ينحصر دوره في تقديم التأييد لشعوب تناضل من أجل حقوقها المشروعة . وإذا كان للاتحاد السوفيتي مصلحة في أن تستقل البلاد العربية وتتقدم وتتخلص من كل أثر للسيطرة الإمبريالية ، فنحن نسعد بذلك لأنه ضمان لاستمرار التأييد السوفيتي . ولكننا نبقى قبل ذلك التأييد وبعده الطرف الأصيل صاحب المصلحة الحقيقية الذي يتعين عليه تحمل العبء الأساسي في النضال ، الذي لا يحارب بدل أحد ، ولا يطالب أحداً بأن يحارب محله وفي إطار العمل الدعائي في الغرب ، يجب أن نفرز مكاناً مختاراً للدعاية بين اليهود . فالصهيونية نجحت إلى حد كبير في تجنيد غالبية اليهود لخدمة أغراضها العدوانية . ولكن ثمة عدداً لا يستهان به قد تحفظ إزاء الدعوة الصهيونية أو حتى عارضها معارضة كاملة . ويمكن دعم التيار المناهض للصهيونية بين اليهود بأمرين . أولاً ، الإلحاح في توضيح موقفنا غير العنصري إزاء اليهود ، والتذكير بتقاليدنا الحضارية في هذا المجال ، ونبد الكلام غير المسئول الذي يصدر أحياناً عن بعضنا مثل التهجم على اليهود بصفة عامة أو المطالبة بتدمير إسرائيل أو إلقاء الإسرائيليين في البحر . . . إلخ . والأمر الثاني هو إبراز أثر النشاط الصهيوني في إحياء نكرة اللاسامية في أوروبا . لقد أثار التضامن الواسع مع إسرائيل ، وبغض النظر عن السياسة الرسمية لهذه الدولة أو تلك ، التساؤل حول ولاء المواطنين اليهود وهل يذهب أولاً إلى إسرائيل أو إلى البلد الذي يحملون جنسيته . وهكذا أصبح مطروحاً الأساس الذي قامت عليه سياسة الاندماج وإلغاء كل تفرقة ضد المواطنين اليهود . ومعنى ذلك أن النشاط الصهيوني بدل أن يحمي اليهود أصبح مصدر خطر على ظروف حياتهم في أوطانهم الحالية .

فهرس

الصفحة

- إلى أين المصير ٧
- ١ - النظرة الجزئية خطأ وخطر
هل اليهود عنصر فاسد؟ وهل إسرائيل مجرد أداة للاستعمار؟
فلسطين والجزائر ١١
- ٢ - المخطط الصهيوني : أبعاده ووسائله
الاستعمار الاستيطاني - التوسع الإقليمي - الموارد
الأجنبية - السيطرة الاقتصادية ١٧
- ٣ - الأيديولوجية الصهيونية
العنصرية في صورة عارية - هل هناك قومية يهودية؟ -
والقومية الإسرائيلية؟ - استغلال الدين - التفوق
الأوربي ٣٩
- ٤ - دور إسرائيل في خطط الاستعمار
إسرائيل تجسيد للوجود الاستعماري - الانكشارية
الحديدة - الهدف الاستراتيجي للغرب الاستعماري ٥٩
- ٥ - استراتيجية النضال العربي
سراب الواقعية - تحديد الهدف - صراع طويل ومرير -
عناصر لاستراتيجية عربية ٧٣

الصفحة

- ٦ - الشعب الفلسطيني : الضحية الأولى وصاحب الحق الأول
مؤامرة الصمت - شعب لم يستسلم - طريق التحرير
٨٧ . . . تصفية آثار العدوان وقضية فلسطين
- ٧ - الاعتراف والمفاوضة
معنى الصلح - الأمن والتوسع - الوقاية واليقظة -
١١٣ الرأي العام الإسرائيلي
- ٨ - الحرية والاشتراكية والوحدة
تصفية الاستعمار من الوطن العربي - التنمية الشاملة -
١٣٣ الرأي العام في الدول الغربية
- ٩ - نحن والعالم
الدول الاشتراكية - العالم الثالث - الرأي العام
١٥٣ في الدول الغربية

مذكرات

نوع ..

أحمد بن جيت

دار المعارف بمصر

دار المعارف بمصر

تقدم هذه المجموعة من الدراسات السياسية والقومية والتاريخية

- نظرة على الخطر للأستاذ حاتم صادق
- القديس لويس - حياته وحمالاته على مصر والشام
- ترجمة الدكتور حسن حبشي
- مقدمات العدوان الصليبي على الشرق العربي
- للدكتور عمر كمال توفيق
- لويس التاسع في الشرق الأوسط - قضية فلسطين في عصر الحروب الصليبية
- للدكتور جوزيف نسيم عبد الملك
- أبحاث مختارة في القومية العربية للأستاذ أبو خلدون ساطع الحصري
- تاريخ حوض البحر الأبيض المتوسط وتياراته السياسية
- للأستاذ محمد رفعت
- التوجيه السياسي للفكرة العربية الحديثة للأستاذ محمد رفعت
- الحكومة الخفية
- تأليف دافيد وايز وتوماس روس ترجمة الأستاذ جورج عزيز
- أزمة القصة السرية لمؤامرة السويس
- تأليف تيرنيس روبرتس - ترجمة الأستاذ خيرى حماد
- فلسطين قلب العروبة للأستاذ محمد فيصل عبد المنعم
- تاريخ القدس للأستاذ عارف العارف
- العرب في صقلية للدكتور إحسان عباس
- التاريخ الحديث والمعاصر للأستاذين محمد قاسم وأحمد نجيب هاشم
- مصر والمسألة المصرية للدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى

